تكامل
Takamoul

مجلة تكامل للحراسات والأبحاث متقاطعة المعارف
Takamul Journal for Cross-Knowledge Studies and Research
دو رية محكمة تصدر عن مركز تكامل للحراسات والأبحاث
A refereed journal issued by the Takamul Center for Studies and Research

تكامل Takamoul

مجلة تكامل للحراسات والأبحاث متقاطعة المعارف
Takamul Journal for Cross-Knowledge Studies and Research

العدد الأول: أبريل 2021 Issue 1: April

دو رية محكمة تصدر عن مركز تكامل للحراسات والأبحاث
A refereed journal issued by the Takamul Center for Studies and Research

ملف العدد

أسئلة العمل الحزبي في المغرب

من التّمايزات الإيديولوجية التقليدية إلى ظاهرة "الكارتيلات"
سؤال الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المغربية
طبوغرافيا مأزق التمثيل وامتهان سلوك التواطؤ
الأحزاب السياسية وإشكالية الوساطة

تكامل Takamoul
العدد الأول: أبريل 2021 Issue 1: April

الثمن: 50 dh

تكامل Takamoul

مجلة تكامل للدراسات والأبحاث متقاطعة المعارف

Takamul Journal for Cross-Knowledge Studies and Research

دورية محكمة تصدر عن مركز تكامل للدراسات والأبحاث

A refereed journal issued by the Takamul Center for Studies and Research

العدد الأول: أبريل 2021

Issue 1: April 2021

المدير المسؤول: عبد الرحيم العلام

مدير التحرير: ادريس جردان

رئيس التحرير: عبد الإله سطي

Dépôt Légal : 2021MO1489
ISBN : 978-9920-33-399-3
مطبعة قرطبة، حي السلام، أكادير
تصميم الغلاف: عبد الخالق الطلال

E-mail: takamulrevue@gmail.com

لا تعبّر الكتابات الواردة في المجلة بالضرورة عن تصور
"مركز تكامل للدراسات والأبحاث" أو "مجلة تكامل

اللجنة العلمية:

ذ. رشيد علمي الإدريسي
ذ. عبد المالك الوزاني
ذ. أحمد مفيد
ذ. محمد أتركين
ذ. سعيد الصديقي
ذ. محمد منشيح
ذ. بن يونس المرزوقي
ذة. نجاة العماري
ذ. عبد المنعم لزعر
ذ. عبد الرحيم خالص
ذ. هشام الهداجي
ذ. سعيد الحاجي
ذ. امحمد العيساوي
ذ. حفيظ هروس

ذ. عثمان الزياني
ذ. محمد المساوي
ذ. عبد الإله أمين
ذ. ادريس جردان
ذ. عبد الإله سطي
ذ. عبد الرحيم العلام
ذ. فؤاد منصوري (الجزائر)
ذ. محمد أوريا (قطر)
ذ. محدر الغربي لزهر (تونس)
ذة. نور الهدى بوزقاو (الجزائر)
ذة. مونية العلمي (تونس)
ذ. أحمد أنداري (موريتانيا)
ذ. أبو بكر الديلي (ليبيا)
ذ. يوسف بن الغياثية (كندا)

المحتويات

افتتاحية 5

دراسات

عبد المالك الوزاني

الأحزاب السياسية المغربية:

من التّمايزات الإيديولوجية التقليدية إلى ظاهرة "الكارتيلات" 9

عثمان الزياني

الأحزاب السياسية والاشتغال بمنطق "الكارتل": طبّوغرافيا مأزق التمثيل وامتهان سلوك التواطؤ 43

الحبيب استاتي زين الدين

الأحزاب السياسية وإشكالية الوساطة في المغرب 78

عبد الإله سطي

الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المغربية:

دراسة قياسية للديمقراطية الداخلية عند "حزب العدالة والتنمية" 111

مقالات مترجمة

محمد ضريف

هل الأحزاب السياسية في تراجع؟ المساهمات الأخيرة في الحقل 149

افتتاحية

وصفت الديمقراطية على أنها المشروع الذي لم يكتمل بعد، كما وُسِمت بأنها تفرز أقل أنظمة الحكم سوءا، وربما لهذا كانت عند سقراط و أفلاطون ثالث أنظمة الحكم تفضيلا بعد الأرستقراطية والملكية.

ومع كل ما يقال عنها، وكل ما تم تسجيله بخصوص هذا النمط من الحكم من ملاحظات واعتراضات، فإنه لم يصمد تاريخيا من أنواع أنظمة الحكم غير الديمقراطية، ربما بسبب عدم الادعاء أنها المشروع الفصل الذي لا ينبغي التعديل فيه، فضلا عن كونها تجدد نفسها باستمرار تبعا لتطوّر الأجيال بتطور العصور وتغير الزمان والمكان، بخلاف ما يشوب أنظمة الحكم الأخرى من ضعف وتقصير في مواكبة المستجدات الحديثة.

والشيء الأكيد أن أهم التغيرات التي لحقت بالديمقراطية، وساعدتها على أن تظل متوهّجة، هو احتضانها للمعطى الحزبي الذي جعلته واحدا من مرتكزاتها الأساسية، سواء من حيث كونه إجراء لا تستقيم الديمقراطية إلا به أو من حيث كونه يعكس قيم التعددية والاختلاف التي هي أبرز مقومات الحكم الديمقراطي.

وليس من المبالغة القول بأن الحزب السياسي هو من أنبل الأفكار التي ساهمت في الاهتمام بالشأن العام، وأضفت على السياسة بعدا جماعيا تنافسيا؛ ذلك أنه منذ بروز المدارس الفلسفية والسياسية في اليونان القديمة، والحزب السياسي في طور التشكل، حيث أخذ في البداية منحى فكريا بموجبه اختار كل طرف التوجه الفلسفي الذي يؤيده، ثم ما لبث أن تحول إلى مدرسة سياسية مكتملة المعالم، واستمر الأمر في التشكل وإعادة التشكل إلى عصرنا الحالي.

وبما أنه لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، فإن الحزب السياسي لا يمكنه أن يتصف بهذه السمة إلا إذا تو افرت فيه شروط فرضها عليه مسار تشكله، وألزمته بها نجاعة الممارسة السياسية وفعاليتها. ومن ضمن هذه الشروط أن يتوفر على تنظيم

محكم محليا و إقليميا ووطنيا، وأن يكون لدى قيادته تصميم قوي على بلوغ الحكم والتأثير فيه بشكل فردي أو بتحالف مع غيره من الأحزاب، وأن يتيح لأعضائه والمؤيدين لمشروعه الدفاع عن أفكارهم والتعبير عنها بحرية، إلى جانب فسح المجال لهم كي يتصدروا مو اقع القيادة في إطار ما يسمى بالديمقراطية الداخلية، وأن يحوز المقومات الضرورية لبقائه، ومنها تأسيس منظمات موازية، وتنمية موارد مالية تضمن استقلاليته، وتبنّي عقيدة سياسية تؤطر عمله أو التوفر على أهداف سياسية تتحكم في توجهه، فضلا عن سعيه الدائم إلى جلب الدعم إما عبر الانتخابات وإما بغيرها من الوسائل المتاحة والممكنة.

وفي سياق هذا النقاش، جاء هذا العدد من مجلة تكامل، الذي نروم من خلاله بحث الموضوع الحزبي، وتسليط الضوء عليه من زاوية قراءات أكاديمية صادرة عن عُدّة معرفية ونظرية من أجل مقاربة أسئلة العمل الحزبي المغربي مقاربة موضوعية، ودراسة الظاهرة من مختلف مداخلها وإشكالاتها، مع رصد أهم أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيمية.

وعليه، فقد شملت الدراسات الواردة بين دفتي هذا العدد مواضيع متعددة وبمقاربات مختلفة باختلاف زو ايا النظر ومناهج القراءة والدراسة والتحليل.

وإذ نأمل في الفريق المشرف على المجلة، أن يقدم هذا العدد، الذي استمر العمل عليه ما ينيف عن سنة كاملة، إضافة نوعية في موضوعه، فإننا بالموازاة مع ذلك نسعى إلى أن تشكل مجلة "تكامل" قيمة مضافة في النسق المعرفي الذي تنتمي إليه، وأن يحتضنها القراء من خلال اشتراكاتهم ومساهماتهم العملية ومقترحاتهم من أجل التطوير والتجديد في طروحاتها المستقبلية، لا سيما في ظل تراجع المقروئية في مقابل تز ايد الطلب على البحث العلمي، وتنامي الحاجة إلى مجلات ومنابر علمية محكّمة تُيسّر نشر البحوث والدراسات الأكاديمية الرصينة.

عبد الرحيم العلام

دراسات

الأحزاب السياسية المغربية
من التّمايزات الإيديولوجية التقليدية إلى ظاهرة "الكارتلات"

د. عبد المالك الوزاني

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاضي عياض، مراكش

ملخص تنفيذي

أصبح تجديد الإطار النظري لتحليل التطورات التي عرفتها الأحزاب السياسية في المغرب أمراً أساسياً، بعد تغيير أحزاب المعارضة إلى أحزاب حكومية، وسعيها للبقاء فيما يمكن تفسيره بنهاية التمايزات التقليدية (سيمور مارين ليبست وشتاين روكان)، وأيضًا باستخدام مفهوم "الكارتيل" الذي اقترحه كل من "ريتشارد ماير" و"بيتر ماير".

Moroccan Political Parties: From Traditional Ideological Cleavages to the Phenomenen of "Cartels".

Dr.Abdelmalek El ouazzani

professor of political sciences, Cadi Ayyad University in Marrakech

Abstract:

The renewal of the theoretical framework used to analyze the evolutions that have known Political Parties in Morocco has become essential. The fact that some parties that were traditionally opposition parties have become Government Parties, and are striving to stay there can be usefully explained by the end of traditional cleavages (Seymour Marin Lipset and Stein Rokkan), but also by the use of the concept of "cartelization" proposed by Richard S. Mair and Peter Mair.

تمهيد

يعدّ موضوع الأحزاب السياسية من أول المواضيع في علم السياسية الحديث، وتدل على ذلك الدراسات والأبحاث الكلاسيكية في هذا المجال التي نشرها كل من أوسترغورسكي Ostrogorski[1] وميكيلس Michels[2] وماكس فيبر Weber[3]؛ كما ظهر بعد ذلك عدد كبير من الأعمال البالغة الأهمية في نفس الموضوع، ومنها ما نشره شارل ميريام [4] 1922 وشاتشنايدر Schattschneider[5]1942؛ كما عرفت سنوات 1950 و1960 و1970 طفرة كبيرة في تلك الدراسات، إذ أضحت الأحزاب السياسية موضوعا رئيسيا لعلم السياسة، ونذكر هنا ما نشره موريس دوفيرجي Duverger[6]، والثنائي "لابالومبارا" La Palombara و"فاينر" Weiner[7] ثم "إبشتاين[8] و"ليبست" Seymour Martin Lipset و"روكان Stein Rokkan"[9] و أخيرا "سارتوري Giovanni Sartori[10]"؛ وكل هؤلاء وضعوا الأسس النظرية والمفاهيمية الأولى للدراسات السياسية المقارنة للنظم السياسية، بشكل عام، ولنظم الأحزاب، بشكل خاص. ومن الناحية الكمية عرف هذا المجال تطورا هائلا في عدد المنشورات والإصدارات؛ إذ تم عام 1945 نشر أكثر من 11500 منشورا علميا توزعت بين الكتب والمقالات والدراسات عن منظومة الأحزاب في العالم الغربي

[1] Ostrogorski, Moïse. I., La démocratie et les partis politiques, Paris, Fayard, 1993.

[2] Michels Roberto,Les partis politiques. Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties, Collection UB Lire, 2009.

[3] Weber Max, (2003) Economie et Société, Paris, Agora, 3 tomes.

[4] Merriam, Charles Edward. (1922). The American Party System. New York: Macmillan.

[5] E. E. Schattschneider (1942). Party Government. New York: Holt, Rinehart & Winston

[6] Duverger, Maurice, Les partis politiques, Paris, Seuil, 1992.

[7] La Palombara. Joseph, and Weiner, M,. eds. (1966). Political Parties and Political Development. Princeton: Princeton University Press.

[8] Epstein, Leon. D. (1967). Political Parties in Western Democracies. New York: Praeger.

[8] Lipset, Seymour Martin and Rokkan Stein (eds.), (1967), Party Systems and Voter Alignments. New York: Free Press

[9] Lipset, Seymour Martin and Rokkan Stein (eds.), (1967), Party Systems and Voter Alignments. New York: Free Press.

[10] Sartori Giovanni. (1976). Parties and Party Systems: A Framework for Analysis. Cambridge: Cambridge University Press.

(بارتوليني[11])؛ ويمكن إضافة أبحاث الثنائي "دالدر ومايرMair[12] و فولينيتزWolinetz[13] وماير[14] ، وبالنسبة للفرنكوفونيين، "موريس دوفيرجي"، وبيير أبريل Avril[15] و"دانييل لويس سيلير"Seiler[16].

وعلى الرغم من أنّ الأحزاب السياسية تنظيمات ضرورية للممارسة الديمقراطية، إلاّ أنّ معظم المختصين في العلوم السياسية اتّفقوا على كونها تعيش أزمة، منذ بداياتها: يحلل "هانس دالدر" Dadler، في الجزء الأول من عمله، كل الكتابات التي تبنّت فكرة أزمة الأحزاب، ابتداء من القرن العشرين، وينتقد بشدة تلك الأدبيات التي تتضمن تقييما سلبيا لموقع وضرورة الأحزاب في الحياة السياسية في بلدان أوروبا الغربية، و يعتبر أن مصطلح الأزمة ما هو إلاّ نوع من الكناية يستعمل للتعبير عن رفض تلك الأحزاب، عامة أو البعض منها؛ وبعد بروز نمط الأحزاب الجماهيرية بقليل، جاءت دراسات كل من "أوستروغورسكي" Ostrogorski و"ميكلس" Michels التي تنتقد هيمنة التنظيم على الفرد وسيطرة بعض النخب على مؤسسة الحزب كاملة. وهنا يميز "دالدر" بين نوعين من الحجج التي يتأسس عليها رفض الأحزاب، الأول يحمله أولئك الذين يحنّون

---

[11] Stefano, La mobilisation politique de la gauche européenne (1860-1980). Le clivage classe, Bruxelles, Éditions de l'Université de Bruxelles, 2012 (UB Lire. Fondamentaux), 832 p., annexes, graphie, index (1re éd. anglaise (2000), The Political Mobilization of the European Left , 1860-1980. The Class Cleavage, Cambridge, Cambridge University Press.

[12] Daalder, Hans and Mair, Peter (eds.), (1983), Western European Party Systems: Continuity and Change. London: Sage.

[13] Wolinetz, Steven. B. (1979). « The Transformation of Western European Party Systems Revisited », West European Politics, 2, 4—28 ; (1988) ; Parties and Party Systems in Liberal Democracies. London: Routledge ; (1991). 'Party System Change: The Catch-All Thesis Revisited', West European Politics, 14: 113—2 ; voir surtout : « Beyond the Catch-All Party: Approaches to the Study of Parties and Party Organization in Contemporary Democracies », in Richard Gunther, José Ramón Montero and Juan Linz, Political Parties Old Concepts and New Challenges, Oxford University Press, 2002, pp. 136-165.

[14] Mair, Peter. (1994). « Party Organizations: From Civil Society to the State », in R. S. Katz and P. Mair (eds.) ; « How Parties Organize: Change and Adaptation in Party Organizations », in Western Democracies. London: Sage ; (1997). Party System Change: Approaches and Interpretations. Oxford: Oxford University Press.

Voir aussi : Mair and and Smith, G., eds. (1990). «Understanding Party System Change in Western Europe». London: Frank Cass.

[15] Avril, Pierre. Essai sur les partis politiques, LGDJ, 1986 et 1995 (éd Payot), Daniel-Louis Seiler, Les Partis Politiques, Armand Colin, Paris,1993.

[16] Seiler Daniel-Louis., -Les partis politiques en Occident, sociologie politique du phénomène partisan, Paris,, Ellipse, 2003 ;- La vie politique des Européens, Paris, Economica,1998; Les partis politiques en Europe, Paris, PUF, 1978. s, 2000).

إلى الحفاظ على النظام السياسي التقليدي كما كان، والثاني يعبّر عنه بعض الليبراليين الذين يعتبرون الحزب أداة استبدادية وغير ديمقراطية.

وفي الآونة الأخيرة، بمناسبة التداول على السلطة في فرنسا، لاحظ إيروان لوكور[17]Lecoeur أن التّمايزات الفكرية بين الأحزاب السياسية ليست حقيقية بين يسار لا يهتم إلّا بالتدبير، ويمين لا يهتم إلّا بالإنفاق، بحيث أصبح من الصعب فهم معنى التداول على السلطة في بعض المجالات[18].

أما "هانس يورغان بول Puhle"[19]، فيركّز تحليله على فئة الحزب السياسي الذي يسعى لاستقطاب الأعضاء من كل التوجهات (Party catch-all)، وهي الفئة التي تناولها باحث آخر هو "أوطو كيرشهايمر" [20]Kirchheimer منذ السبعينيات من القرن الماضي، حيث تحدث بالتفصيل عن التحولات التي عاشتها الأحزاب الغربية في مواجهة التحديات الجديدة التي فرضتها التغيّرات المجتمعية، و يمكن اعتبار تحليلات "هانس يوركن بول" عملا متميّزا من الناحية النظرية حول هذا النوع من الأحزاب السياسية التي تحاول استقطاب كل من يمكن استقطابه[21] ، دون مراعاة توجهاته السياسية، وهي أحزاب تأتي بخطاب رفض التوجهات السياسية التقليدية، من يمين ويسار؛ وقد يُمثل هذا النوع الحزب الذي انبثق عن الحركة التي تزعمها الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" والتي تجمع الغاضبين على الأحزاب التقليدية من كل جانب، ومن بين أولئك المستقطَبين من يقول أنه يحتفظ بميولاته السابقة، على الرغم من التحاقه بالحزب الجديد.

ويقدم الباحثان "كاتز Katz" و"ماير Mair"[22] تصنيفا للأحزاب، ويتبنّيان ثلاثة أنمـاط: "حزب

---

[17] Erwan Lecoeur, « À qui profite la crise des partis? », in Esprit, No. 397 (8/9) (août-septembre 2013), pp. 16-27.

[18] Idem, p. 16.

[19] Hans-Jürgen Puhle « Still the Age of Catch-allism? Volksparteien and Parteienstaat in Crisis and Re- equilibration », in Richard Gunther, José Ramón Montero and Juan J.Linz, op. cit., pp.58-83.

[20] Kirchheimer, Otto. (1966). « The Transformation of Western European Party Systems », in J. La Palombara and M. Weiner (eds.), Political Parties and Political Development. Princeton: Princeton University Press ; (1969). « Party Structure and Mass Democracy in Europe », in F. S. Burin and K. L. Shell (eds.), Politics, Lawand Social Change: Selected Writings of Otto Kirchheimer. New York: Columbia University Press.

[21] Cf. Richard Gunther, José Ramón Montero, Introduction, in Richard Gunther, José Ramón Montero and Juan J.Linz, op. cit. p.20.

[22] Katz Richard. S., Mair Peter., « The Ascendancy of the Party in Public Office : Party Organizational Change in Twentieth-Century Democracies », in Gunther R., Montero J. R., Linz J. (dir.), Political

النخبة" الذي يعني تقريبا حزب الأطر، كما وصفه "موريس دوفيرجي" و"أوستروغورسكي"؛ والنمط الثاني هو "حزب الجماهير"؛ وأخيراً حزب "الاستقطاب المفتوح" Catch All Party"، وهذا النموذج الأخير هو نتيجة للتغيّرات التي حصلت في المجتمع، وللتحولات في ميزان القوى داخل أحزاب الجماهير.

خلاصة القول عند "كاتز" و"ماير" أنّ حزب النخبة هو حزب الطبقة العليا المهيمنة في المجتمع، وحزب الجماهير هو حزب الطبقة التي تشكو من الإقصاء والتهميش، ولكنّ ما حدث فعلا هو أنّ ظاهرة الهيمنة وظاهرة الإقصاء أفرغتا بالتدريج[23] من معناهما الواقعي في المجتمع. ويرى" كاتز" و"ماير" أنّ كل من حزب النخبة وحزب الجماهير لم يدخلا في أزمة، وإنما عرفا تحولات للتكيّف مع التغيّرات الجارية، ومحاولة "الاندماج في الدولة"، وهذه التحولات مسّت آليات اختيار الزّعامات الحزبية والهيكلة التنظيمية لكلّ الأحزب على السواء، وأفقدتها استقلاليتها في اتخاذ القرارات وهويّاتها الأولى، وهذا ما سنراه حين سنتطرق إلى التغيّرات التي طالت بعض الأحزاب السياسية بالمغرب.

1. ماذا عن الأحزاب السياسية في المغرب؟

إن الصورة التي تقدمها الأحزاب السياسية المغربية عن نفسها، منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، أي منذ ما يسمى "التناوب التوافقي"، هي أنها تنظيمات تسعى، في معظمها، إلى المساهمة في الحكومة، و"الاندماج في الدولة"، بغض النظر عن اتجاهاتها الأيديولوجية، وهذا من طبيعة الأحزاب كلها؛ أما الصورة الأخرى، فهي أنها قد تم استيعابها كلّها من طرف الدولة، حتى أصبحت التّمايزات الإيديولوجية السابقة، التي كانت أساس هويّتها، بلا معنى أو دلالة، بل أصبحت المميّزات الإيديولوجية ثانويّة، وفي طريقها نحو الاندثار؛ فعندما تتأسس حكومة من ائتلاف من أحزاب مختلفة فكريا، مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتقدم والاشتراكية، والعدالة والتنمية، وحزب الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، فإن السؤال المشروع هو: أين اختفت المميزات الفكرية و"الهويّاتية" لهذه التنظيمات السياسية؟ بل إن هذا السؤال يصبح ضروريا، ولكن قبل

Parties. Old Concepts and New Challenges, Oxford, Oxford University Press, 2002. pp.11et suivantes.

[23] Idem, pp.119-120.

معالجته، سوف نذكّر ببعض النقط الهامة في نظرية التمايزات (cleavages) السياسية التي أتى بها كلّ من "ليبست" و"روكان".

1.1.نموذج التمايزات cleavages[24] "ليبست" و"روكان" [25]

إن استخدام النموذج الذي وضعه "مارتن ليبسيت" و"شتاين روكان" عام 1967 قد يبدو إلى حدّ ما غير ملائم، ولكنّ، عندما تم اقتراحه، سمحت الفكرة بإنشاء تصنيف جديد آنذاك للأحزاب السياسية، استنادا ليس إلى المعيار التقليدي (حزب الجماهير في مقابل حزب النخبة والأطر)، بل بناء على التّمايزات الاجتماعية التي تحدد الاختلاق بين الأحزاب، اعتمادا على التوجه الروحي والأيديولوجي.

لقد تناول "ليبست" و"روكان" لحظتين تاريخيتين من تاريخ المجتمعات الأوروبية التي تحدّد هذه التمايزات؛ هاتان اللحظتان هما، من ناحية، "الثورة الوطنية" التي حدثت بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر - وهذه المرحلة هي التي عرفت بناء الدول القومية في أوروبا-، ومن ناحية أخرى، "الثورة الصناعية" التي أفرزت طفرات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبرى؛ وكانتا هاتان الثورتان سببا في ظهور أربع تمايزات: اثنتان منها كانتا نتيجة مباشرة لما يمكن أن نسميه الثورة الوطنية، إذ برز الصراع بين الثقافة المركزية التي تريد بناء الأمة كمفهوم جديد، وبين المقاومة المتزايدة من سكان الأقاليم البعيدة عن العاصمة والتي تعتمد على تمايز عرقي ولغوي وديني؛ هكذا ظهر التمايز بين الدولة/الأمة المتمركزة حول أصحاب الامتيازات الفئوية التي ترتبط أساسا بالكنيسة لأسباب تاريخية.

والتّمايزان الآخران كانا نتيجة للثورة الصناعية: الصراع بين طبقة الفلاحين الكبار وملاكي الأراضي الزراعية من جهة، وأصحاب المؤسسات الصناعية الجديدة من جهة أخرى، وكذلك الصراع بين أصحاب رأس المال أي المشغّلين وفئة العمال الذين يعملون عندهم بمن فيهم العمال الزراعيون[26].

---

[24] حين نتطرق إلى لليبست وروكان، نبقي على الكتبة الإنجليزية للكلمة

[25] Seymour Martin Lipset, and Stein Rokkan, « Cleavages, Party Systems, and Voter Alignments : An Introduction », in Party Systems and Voter Alignments ; Cross-national perspectives, Robert R. Alford and Others, 1967 ; Chapt 1, pp.1-64.

[26] Idem, pp.13 et suivantes

والخلاصة هي أن التصنيفات كانت على الشكل التالي:

- التّمايز بين المركز والمحيط، الذي يتواجه فيه المؤيدون لدولة مركزية والمؤيدون لاستقلالية المحيط عن المركز، الذين يدافعون عن احترام اللغات والثقافات الإقليمية؛

- التّمايز بين الكنيسة والدولة، حيث يتواجه المدافعون عن الحريات والعلمانية والدولة المحايدة من جهة، والمدافعون عن هيمنة الكنيسة، خصوصا في مجالات التعليم والأخلاق العامة، من جهة أخرى؛

- التّمايز بين الصناعة والفلاحة الذي يرافقه التمايز بين المدينة والبادية، وهو تمايز وصراع بين فئات ذات مصالح متعارضة؛

- التّمايز بين الطبقة العمالية (البروليتاريا)، من جانب، وأصحاب رأس المال وأرباب المعامل المدافعين عن الملكية الفردية الخاصة، من جانب آخر [27].

يحدد "ليبست" و"روكان" مجموعة من التمايزات الاجتماعية التي طرأت، ولا يغفلان الإشارة إلى بعض الاختلافات بين بلد وبلد آخر، كما يشيران إلى أن هذه التمايزات لا تحدث في الوقت نفسه، وإنمّا تقع ضمن صيرورة من التحولات الاقتصادية والسياسية في كل بلاد على حدة، من قبيل التّحولات المجاليّة التي تفرز التناقضات بين الأقاليم خلال مرحلة بناء الدولة – الأمة، التي تعتبر بمثابة عامل توحيد اكتسح تدريجيا معاقل الثقافة المحلية، بعدما أصبح الاقتراع المباشر هو الأداة التي ينصهر بفضلها المواطنون في نموذج المواطنة التي تجمعهم[28].

وتحيل الدلالة النظرية لمفهوم التّمايز cleavage إلى مزيج من التوجهات وفقا لمصالح "منغرسة في البنية الاجتماعية، توجهات ثقافية - إيديولوجية مرسّخة في القواعد والنماذج التي تحكم السلوك[29]. كان هذا المنظور موضوع انتقاد من طرف عدد من الباحثين، منهم على

[27] Vincent de Coorebyter, « Clivages et partis en Belgique », Courrier hebdomadaire du CRISP 2008/15 (n° 2000), p. 7-95, voir p.9.

[28] C'est ce que soutient, par exemple, Christophe Roux, in «Clivages et partis : Le legs vivant de Stein Rokkan », Revue française de science politique, vol 63, n° l, 2013.

[29] C'est ce que soutient, par exemple, Christophe Roux, in «Clivages et partis : Le legs vivant de Stein Rokkan », Revue française de science politique, vol 63, n° l, 2013.

الخصوص "ستيفانو بارتوليني"،[30] و"دانيال- لويس سيلير"[31]، حيث اعتبرا أنّه تمّ الاستخفاف بمصطلح التّمايز، بل تمّ استنفاذه بالكامل من معناه، بعد أن أصبح يشير إلى كل شكل من أشكال الاختلاف السياسي بين الأفراد والجماعات، بيد أنّه يعدّ لدى "ليبست" و"روكان" مفهوما جوهريا، لأنه ينطوي على مجموعة من الخصائص الفريدة[32].

يتوفر النموذج الذي يقترحه كل من "ليبست" و"روكان" على قدرة خاصة كأداة للمقارنة، كونه يطرح أسئلة مركزية في علم السياسية المقارن، أسئلة تتّصل بنشأة التمايزات والاختلافات أو التّناقضات الفكريّة ضمن مجموعة وطنية ما، وتهمّ الظروف التي تحكم تطور تلك الاختلافات والتمايزات التي تنشأ في الحقل السياسي الوطني[33]. وهذا هو الجانب الذي يهمّنا في هذه الدراسة، إذ سنستفيد منه لأنه ضروري لفهم العناصر التي تجمع أو تفرّق المجموعات السّياسيّة داخل الحقل المغربي.

1.2. أيّ تمايزات بين الأحزاب في المغرب؟

هل يمكن استعمال نموذج "ليبسيت" و"روكان" في دراسة الأحزاب السياسية المغربية؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، فما هي اللحظة التي يمكن تحديدها كبداية لبروز تلك التمايزات التي كانت وراء هيكلة المنظومة الحزبية بالمغرب؟ وما هي الفوارق الفكرية التي طبعت الحياة السياسية المغربية؟ هل ما زالت موجودة أم حلّت محلّها فوارق أخرى؟ وهل تساعد الأحزاب، بشكل عام، "(...) في بلورة وتوضيح المصالح المتضاربة والتوترات الكامنة والتناقضات الموجودة في البنية

[30] Idem, p.93.Stefano Bartolini, lui, essaie de donner un ensemble de définitions exhaustives du concept de clivages mais que nous ne développerons pas ici pour des raisons de pertinence ; voir Stefano Bartolini, « La formation des clivages », in Revue internationale de politique comparée (RIPC), 2005/1 (Vol. 12), p. 9-34.

[31] Seiler invite à « s'interroger sur le fait de savoir si une mobilisation d'apparence nouvelle ne constitue pas la réactivation d'un clivage ancien ou l'activation d'un clivage jusqu'alors non exprimé dans un système de partis donné », ibid.

[32] Christophe Roux, ibid, et D-L Seiler (Clivages et familles politiques en Europe), in Revue française de science politique, Vol. 63, No. 1 (Février 2013), p. 93.

[33] Nous ne voulons pas compliquer l'analyse en cherchant si la société marocains connait de nouveaux clivages qu'elle n'aurait peut-être pas encore secrétés, tels que ceux qui sont présentés par Pierre Martin dans son travail : les clivages que représentent les partis de gauche non communistes, les partis écologistes, les partis autonomistes, indépendantistes, les clivages Homme/Nature, Identité/cosmopolitisme, universalistes/anti-universalistes ; Cf. Pierre Martin, « Comment analyser les changements dans les systèmes partisans d'Europe Occidentale depuis 1945 ? », in De Boeck Supérieur | « Revue internationale de politique comparée », 2007/2 Vol. 14, p.268.

الاجتماعية وتُعين المواطنين على التوافق، رغم التمايز، بحيث يعطون الأولوية ضمن التزاماتهم للأدوار المحددة أو المنتظرة منهم من قبل النسق السياسي للنظام؟"[34] عن أي نوع من التّموقعات الاجتماعية تعبّر فعلا هذه الأحزاب؟[35] ما نوعية هذه التموقعات تاريخيا[36]؟ هذه الأسئلة ستساعد على فهم ظروف نشأة الأحزاب وطبيعتها.

إذا أردنا اكتشاف التمايزات التي سيكون لها تأثير على طبيعة نظام الأحزاب السياسية المغربية، سيكون من الضروري مراعاة عدة متغيّرات، كالعلاقة بالثقافة، والعلاقة بالدين، والعلاقة بالتاريخ، والعلاقة بالمؤسسة الملكية، وبالحداثة، بما جاءت به من علاقات اجتماعية جديدة في المجتمع المغربي. وحين نتناول الحداثة، يجب الانتباه إلى الأدوار التي تضطلع بها هذه المنظمات في صيرورة التحديث السياسي في مجتمع ما زال محافظا وتقليديا[37].

تاريخيا، لا ينبغي ألاّ نسعى لرصد التمايزات الأولى داخل الحركة الوطنية حين كانت متمحورة كلها حول "الحزب الوطني"؛ فعلى الرغم من أنّ العمل الوطني كان يستلزم نوعا من الإجماع في مواجهة السلطة المستعمِرة، فقد ظهرت انشقاقات أولى ضمن الحركة الوطنية، تسبّبت فيها خلافات بين أفراد لا علاقة لها بالنزاع بمفهوم "ليبسيت" و"روكان"، لأنها لم تكن تتمحور حول الخيارات السياسية، ولا حول الدفاع عن المصالح الفئوية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي.

عندما تأسست كتلة العمل المغربي في فاتح دجنبر 1934، برز الاختلاف في المواقف بين شخصيتين بارزتين، هما علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني، وسرعان ما بادر هذا الأخير إلى المغادرة وتأسيس حزب العمل والشعب في شهر فبراير 1937، وهو الذي سيتحول فيما بعد إلى حزب الشورى والاستقلال عام 1946.وبعد أن تقرر حل كتلة العمل الوطني من قِبل سلطات الحماية الفرنسية، بادر علال الفاسي ومجموعة من المثقفين المتشبعين بالفكر المحافظ إلى تأسيس الحزب الوطني الذي سوف يتمخض ليلد حزب الاستقلال. لقد كان الخلاف بين تيار علال الفاسي وتيار الوزاني خلافا شخصيا أكثر منه خلافا حول الإيديولوجية، ورغم أن الوزاني كان

[34] Florence Haegel, « Pertinence, déplacement et renouvellement des analyses en termes de clivage en France », Revue internationale de politique comparée 2005/1 (Vol. 12), p. 35-45, p.36.

[35] L'expression (démarcations sociales) est de Stefano Bartolini, op. cit, p.9

[36] Florence Haegel, « Pertinence, déplacement et renouvellement des analyses en termes de clivage en France », Revue internationale de politique comparée 2005/1 (Vol. 12), p. 35-45, p.36.

[37] David Apter, Pour l'État contre l'État (trad.), Paris, Economica, 1988.

يُنعت بالرجل الليبرالي واللائكي، إلّا أنه كان بدوره متأثرا بالأفكار السلفية التي كان يدافع عنها شكيب أرسلان، الذي اشتغل معه الوزاني لمدة لا بأس بها في مدينة جنيف السويسرية. أما المشروع السياسي للوزاني، فليس هو الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، كما هو شائع خطأ، بل هو مقتبس من فكرة الشورى[38] على الطريقة الإسلامية، حيث كان يريد أن يكون الملك محاطا بنخبة من المستشارين المتنورين[39] تقدم له النصيحة؛ وهكذا فإن التيارين كانا يتقاسمان الولاء والوفاء للملكية، ممثلة آنذاك في السلطان محمد بن يوسف، الذي سيصبح الملك محمد الخامس؛ وإذا تم نعت الوزاني بكونه ليبراليا، فإن هذه الليبرالية كانت تشمل المجال الاقتصادي فقط.

إن الانقسام أو التّمايز الإيديولوجي الحقيقي هو الذي كان داخل حزب الاستقلال بين المحافظين والتّقدميّين، وهو الذي سيتفجّر في وقت لاحق من عام 1959 لينتج عنه انشقاق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كحزب جديد؛ وإلى حدود عام 1959، لم يبرز بجلاء الانقسام بين العمال وأرباب العمل، في البرامج الانتخابية التي كانت تدافع عنها الأحزاب - سواء حزب الاستقلال أو حزب الشورى والاستقلال - ولكنه كان يجد له متنفسا في أدبيات الحزب الشيوعي المغربي الذي يعود تأسيسه إلى عام 1943.

مع تأسيس حزب الحركة الشعبية، بدأ يبرز على السطح التناقض والانقسام بين أهل المدينة وأهل البادية (القرية والجبل) لأن هذا الحزب قد جرى تأسيسه، حسب المحجوبي أحرضان، لوضع حد لاحتكار التمثيل الشعبي من طرف النخب الحضرية على حساب العالم القروي والمناطق الأمازيغية على الخصوص، أو بعبارة أخرى ليكون نوعا من ثورة القرية ضد المدينة[40].

ولم يسلم حزب الاستقلال، على الرغم من أنه كان قويا ومهيمنا على الحركة الوطنية، من قلة الانسجام بين مكوناته، وفي هذا الصدد يلخص الباحث "جان جاك ريني Régnier" حالته

---

[38] انظر كتاب: محمد حسن الوزاني: الإسلام والدولة: حقيقة الحكم في الإسلام، مؤسسة محمد حسن الوزاني. متاح على الرابط التالي (شوهد 2017/5/26): http://mohamedhassanouazzani.org/?p=4529

[39] فالرسالة التي بعثها إلى الملك الحسن الثاني في يناير 1972 بعنوان "الثورة من أعلى" ،يعبر محمد حسن الوزاني بوضوح عن فكرة أن الديمقراطية على النمط الغربي لا يمكن أن تعمل في مجتمع مسلم ينتمي إلى العالم الثالث، ويؤكد على أن النموذج الإسلامي للشورى هو الأقدر على إخراج الأمة من الأزمة الفكرية والسياسية التي تعاني منها. انظر النص على نفس الموقع. محمد بن الحسن محمد بن الحسن الوزاني: الثورة هي الطريق ولا طريق سواه. http://mohamedhassanouazzani.org/la-revolution-par-le-haut/

[40] Aherdane, cité in Annuaire d'Afrique du Nord, 1962, L'Assemblée Nationale Consultative.

عشية الاستقلال: "إن موضوع الوحدة إزاء موضوع الاستقلال، والحاجة إلى منح الأولوية إلى الكفاح ضد الاستعمار قد حجبا عدم تجانس مكوناته، حيث نجد من بين أعضائه المثقفين من البرجوازية الأرستقراطية المنتمية إلى كبريات المدن التقليدية، وخصوصا مدينة فاس، كما نجد بعض التجار من نفس المدينة أو من جنوب المغرب، بجانب أرباب الصناعات الذين اغتنموا فترة الازدهار التي سمحت بها الحرب العالمية الثانية للاستقرار في الدار البيضاء، فضلا عن ضمّه فئة الموظفين والأساتذة من كل مناطق المغرب والعمال (وكذلك العاطلين عن العمل) في المدن العصرية، ثم الفلاحين الصغار وأصحاب العقارات الكبيرة في المدن، وكل فئة من هذه الفئات انخرطت في حزب الاستقلال حاملة آمالها و تطلعاتها المختلفة، ولذلك فإن مجهودا لإعادة التصنيف والترتيب يبدو ضروريا من أجل دراسة مكونات هذا الحزب"[41].

وقد كان الانقسام بين أهل المدينة وأهل القرية[42] يتبلور داخل حزب الاستقلال منذ بداية تشكله، حيث تتعارض مصالح البرجوازية الحضرية مع مصالح الأعيان القرويين، الذين سيشكلون العمود الفقري للسند الذي يعتمد عليه حكم الملك الحسن الثاني[43]، وازداد هذا الانقسام حدّة عندما أقدمت طائفة من الأعيان على مغادرة حزب الاستقلال لكي تترشح للانتخابات التشريعية الأولى في تاريخ المغرب، إما بصفة مستقلين أو تحت راية الحزب الجديد "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" الذي أسسه محمد رضا اكديرة، مستشار الملك، كما التحق بعضهم بحزب الحركة الشعبية. وهؤلاء الأعيان كلهم أدركوا أنه طبقا لمنطق الدولة المغربية، توجد مصلحتهم في الاصطفاف مباشرة إلى جانب التيار المهيمن والنافذ، لكي يضمنوا لهم نصيبا من الحقائب الحكومية والمناصب في دواليب الإدارة.

أما الانشقاق الكبير الثاني بين فئة البورجوازية الثرية وفئة العمال، فقد برز داخل حزب الاستقلال عبر ذراعه النقابي المرؤوس من قِبل المحجوب بن الصديق، الذي اقتنع مع مجموعة

[41]Jean Jacques Régnier, « Monarchie et forces politiques au Maroc », in introduction à l'Afrique du Nord, CRESM, Editions du CNRS, Aix-en Provence.

[42]Régnier l'exprime de la manière suivante : « le réel clivage au sein du parti passait surtout entre deux pôles extrêmes : d'une part la grande bourgeoisie commerçante, d'autre part la classe ouvrière »., op.cit., p. 19.

[43] Ce qui fut démontré par Rémy Leveau, Le Fellah marocain, défenseur du trône, Paris, PFNSP, 1985

من القياديين المتشبعين بالفكر الاشتراكي (منهم المهدي بنبركة، وعبد الرحيم بوعبيد، ومحمد البصري، وعبد الله إبراهيم) أنه من المستحيل الاستمرار في التعايش مع النخبة التقليدية في حزب الاستقلال، فقرروا المغادرة وتأسيس حزب جديد هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام 1959؛ وقد تجد نظرية ليبست وروكان مجالا للتطبيق هنا، إذ أنّ الصراعات لم تعد شخصية فقط، بل أضحت أيديولوجية أيضا، بين التقليديين واليسار الذي بدأت تتضح معالمه. إلاّ أنّه ضمن هذه النخبة التي أسست الحزب الجديد، لم يحصل الإجماع على تقسيم الأدوار بين الحزب والنقابة، لأن المحجوب بن الصديق كان يعتبر أن الحزب يجب أن يكون تابعا للنقابة، بينما رأى عبد الرحيم بوعبيد ورفاقه أنّ الحزب هو الذي يسيطر على التوجه السياسي والإيديولوجي والموقف من السلطة. وسوف يستمر هذا الخلاف طويلا إلى أن تولّد عنه الانشقاق الذي كان وراء عنه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1975، وهو الحزب الذي سيبادر بسرعة إلى تأسيس نقابة تابعة له، وهي الكنفدرالية الديمقراطية للشغل. يطرح هذا التتابع في عمليات الانشقاق وإعادة الترتيب للحقل الحزبي سؤالا عريضا حول المعنى الحقيقي للتعدد الهائل للأحزاب، في بلد كالمغرب.

1.2.1. منطق النظام ومضمون التعددية الحزبية في المغرب:

في السياق المغربي، وبالإضافة إلى التمايزات المذكورة أعلاه، هناك عنصر آخر من عناصر الاصطفاف والتمايز، يمكن تلخيصه في السؤال التالي: "ما هو موقف الأحزاب من خيارات النظام الملكي الحاكم المعبّر عنها في الخطابات الملكية؟ ومن أجل استجلاء هذه النقطة، لا بد من إلقاء نظرة على تحليل تلك الأحزاب في إطار منطق النظام السياسي المغربي، وذلك من أجل فهم حدود وظيفة تلك الأحزاب، ومن ثم الشروع في فهم معنى ومضمون التعددية الحزبية المغربية؛ وبعد ذلك يمكن الانكباب على دراسة خيارات الأحزاب وبرامجها؛ ونفضل هنا عبارة البرامج على عبارة الإيديولوجيات، لأن هذا المصطلح لم تعد له، عند الفاعلين السياسيين، نفس الدلالة العميقة التي كانت له في السابق.

بشكل عام، يمكننا أن نميز فترتين من فترات مميزة جداً لمواقف الأحزاب: ما قبل مُسمّى "التناوب التوافقي"، وما بعده، إذ يجد هذا الاختيار تبريره في كون النظام الملكي قبْل هذا التناوب، كان يتحكم بشكل مطلق في العملية السياسية؛ ورغم أن العديد من المحللين يذهبون إلى أنه لم يتغير أي شيء في هذه الممارسة المخزنية منذ انطلاق التناوب التوافقي، إلاّ أننا نعتقد أنه منذ تلك

الفترة إلى اليوم، وخصوصا بعد التعديل الدستوري لسنة 2011، تغيرت نوعية العلاقة بين الدولة والأحزاب. وفي هذا الإطار، يمكن القول إنّ إدماج أحزاب اليسار في الحكومة، ثم حزب العدالة والتنمية، قد أفضى إلى نتيجة كانت غائبة من قبل، تتمثل في منح الشرعية للملكية ولأجهزة الدولة من قِبل الأحزاب التي كانت معارِضة لها بالأمس القريب، وهذا معناه أن التعددية الحزبية أصبحت اليوم تنسجم تماما مع رؤية ورغبة الملك الراحل الحسن الثاني، وهي تعددية حزبية لا تطعن في شرعية الملكية كنظام سياسي للحكم، ولا تطعن في مكانتها ضمن النظام السياسي؛ إذن، ما هو مضمون هذه التعددية السياسية في المغرب؟

في نظام ملكي دستوري، حيث يحتل الملك مركز السلطة ويتمتع بسلطات دستورية واسعة بصفته رئيسا للدولة (الفصل 41 حاليا والفصل 19 سابقا) وفي نفس الوقت أمير المؤمنين، يصبح من المفيد، بل من الضروري، طرح التساؤل عن الجدوى من وجود الأحزاب السياسية وعن مكانها في البناء المؤسساتي السياسي، وفقا لهذا المنطق.

إذا كانت النظرية الكلاسيكية للأحزاب تقول بأن الهدف من الحزب السياسي هو الوصول إلى ممارسة السلطة، فإنها في المغرب لا يمكن لها فيه إلاّ المساهمة فيها، لأن هذا هو منطق الدولة كما أرادها الملك الحسن الثاني وقعّد لها، وهذه الفكرة كان قد أعلن عنها وتمسّك بها قبله الملك محمد الخامس[44] قبل أن يكرّسها الحسن الثاني دستوريا. فماذا بقي للأحزاب من دور وفقا لهذا المنطق؟ وإذا كان الملك أميرا للمؤمنين ويجسّد وحده مفهوم الوحدة الوطنية فأي دور الأحزاب السياسية؟ قد لا نجازف بالقول إنها تكتفي بالتعبير عن التعدد في توجهات وقناعات المواطنين، في نطاق احترام الوحدة الوطنية التي يسهر عليها الملك[45]؛ كما أن الملك، عند وضعه لأول دستور للمملكة، قرر أن يكون فوق الأحزاب جميعها، مانحا لنفسه وظيفة التحكيم. وهو الدور الذي وافقت عليه كل الأحزاب، بما فيها أحزاب المعارضة التي لم تتردد في طلب تحكيم ملكي، على الرغم من وجود مساطر تشريعية كان بإمكانها تفعيلها لتفادي اللجوء إلى هذا الطلب. وسيتم توضيح هذه السياسة من جانب الملك الحسن الثاني بنفسه أكثر من مرة؛ فقد تحدث في مناسبة عن الموضوع

[44] Cf. Claude Palazzoli, Le Maroc politique, Paris, Editions Sindbad, 1974, p.70.

[45] Michel Camau, La notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébins, CRESM, Ed. du CNRS, 1971, p.224.

قائلا: "تخيلوا فريقين لكرة القدم يتباريان في الملعب؛ ماذا سيحدث لو غاب الحَكَم أو سحبوا من الحكم صلاحيته المتمثلة في إطلاق الصفارة من حين لآخر وصلاحية طرد اللاعب الذي يستحق الطرد من الملعب، ثم انظروا ماذا سيحدث خلال المباراة"[46].

وتجدر الإشارة إلى أن الملك لم يرد أن يكون له دور شبيه بدور القوى السياسية الأخرى، بل رَغِب في أن يظل فوق الحقل السياسي بأكمله لكي لا يكون محسوبا على تيار سياسي محدد[47] على حساب التيارات الأخرى، ولكي لا يفقد دوره في حماية الوحدة الوطنية. وهذه الفلسفة هي التي بررت اختيار النظام للتعددية الحزبية ورفضه لنظام الحزب الوحيد[48]. وفقد ظهرت بجانب أحزاب الحركة الوطنية أحزابٌ جديدة يقتصر رأسمالها الأدبي والمعنوي على تأييد الخيارات الملكية ورؤية الملك للممارسة الديمقراطية وهي التي سميّت بالأحزاب الإدارية، وهنا يكمن "الاستثناء المغربي" الحقيقي في الحقل السياسي.

1.2.2. التمايز الحقيقي الوحيد قبل 1999: مع اختيارات الملكية أم ضدها؟

لقد فتح إنهاء تجربة حكومة عبد الله إبراهيم أبواب الحكومة والإدارة العمومية على مصراعيه في وجه نخب جديدة أو أخرى كانت مهمشة، تسابقت على مناصب المسؤولية. كما أدى

---

[46] من خلال كون الملك يضع نفسه فوق الأحزاب السياسية، فإنه أيضا يحافظ على تشظي النخب السياسية ويعزز موقفه في قلب النظام السياسي. ومع ذلك، يمنع هذا الوضع ظهور أحزاب أخر تتبنى الرؤية الملكية وتدافع عنها، إلى جانب أحزاب الحركة الوطنيةالتي تدعي الرؤية الملكية. حوار صحفي في 13 ديسمبر 1962.
Le Roi Hassan II, Le Maroc en marche, Rabat, 1965, P.206.

[47] حول بعض التفسيرات التي قدمها بعض الباحثين للتعددية السياسية في المغرب، يمكن أن نشيربشكل خاص إلى:
- Khadija Mohsen-Finan, Malika Zeghal, «Opposition islamiste et pouvoir monarchique au Maroc. Le cas du Parti de la Justice et du Développement », Revue française de science politique 2006/1 (Vol. 56), p. 79-119.
- Jean-Claude Santucci, Les partis politiques marocains à l'épreuve du pouvoir, Rabat, Éditions Remald, 2001.
- Michel Camau, Pouvoirs et institutions au Maghreb, Tunis, Cérès-production, 1978 ;
- Jean Leca, «Opposition in the Middle East and North Africa», Government and Opposition, 32 (4), 1997, p. 557-578.

[48] فسّر "موريس فلوري" و"مانترا" Maurice Flory et Mantra 1968 : 214 sq هذا الحظر باعتباره علامة على صلة القرابة بين النظام السياسي المغربي ومعايير الديمقراطية في التجربة البرلمانية، انظر:
Jean Claude Santucci, « Le multipartisme marocain entre les contraintes d'un « pluralisme contrôlé » et les dilemmes d'un « pluripartisme autoritaire », in Les partis politiques dans les pays arabes.Tome 2. Le Maghreb, https://remmm.revues.org/2864, consulté le 07/05/20170à 17h18.

تهميش حزب الاستقلال إلى نشأة توجهات سياسية جديدة لملء الفراغ وتأثيث المشهد الحكومي بأحزاب لم تكن لها من هوية، ولا أدبيات، ولا مبادئ، إلّا الوفاء المطلق لخيارات المؤسسة الملكية.

وقد لا يحتاج الأمر إلى التذكير بأنّه خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، كان حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ثم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من بعده، قد لعبا دور المعارضة الحقيقية لسياسات الملك الحسن الثاني وللنظام الملكي على العموم، وكم من مناضلي التنظيمات اليسارية المعارضة الذين دفعوا ثمنا باهظا من جراء نشاطهم النضالي. ومنذ نهاية حالة الاستثناء، عاشت العلاقة بين الملكية ومختلف أحزاب المعارضة عدة مراحل معقدة ومتناقضة، حيث كانت الحملة قبيل الاستفتاء على دستور 1970 مناسبة لتلك الأحزاب كي تنادي بالتصويت بالرفض على هذا الدستور الجديد، وهو ما لا يعني رفض تلك الأحزاب للنظام بأكمله، بل فقط نوعا من الاختلاف العميق حول آليات توزيع السلطات والمطالبة بهندسة مؤسساتية جديدة للنظام السياسي في البلاد.

لا يجب اعتبار الكتلة، التي تأسست عام 1969[49] من طرف حزبي الاستقلال[50] والاتحاد الاشتراكي، قوة للضغط من أجل تغيير النظام برمته، بل خطوة أولى فقط نحو تطبيع العلاقة بن أحزاب اليسار والمؤسسة الملكية، لأن المفاوضات أصبحت منذ تلك الفترة تدور حول أفق الانخراط الكامل لتلك الأحزاب في النظام السياسي، مقابل تحقيق بعض مطالبها السياسية والمؤسساتية. هكذا، فإن المذكرات التي رفعتها الكتلة إلى الملك كانت تدور في هذا الفلك، وفعلا تحقق شئ من هذا الهدف بإجراء تعديلات دستورية عامي 1992 و 1996، وهي التعديلات التي تلاها مسلسل حكومة التناوب التوافقي، الذي جاء وفقا لرغبة الملك الحسن الثاني في بدء صفحة جديدة مع أحزاب المعارضة، من خلال استيعابها داخل المنظومة السياسية الرسمية بصفتها أحزابا حكومية؛ كما فتح هذا الإنجاز الأفق نحو فترة تأسيس "الكارتيلات" الحزبية التي أصبحت تحتكر الحقل السياسي منذ سنة 2011، وكانت لهذا الاستيعاب تداعيات كبرى على هيكلتها

[49] سنة العودة إلى الحياة الدستورية، بعد حالة الاستثناء التي استمرت خمس سنوات كانت خلالها الحياة الحزبية معلقة تقريبًا.

[50] انضم حزب التقدم والاشتراكية PPS إلى الكتلة في عام 1974؛ وهو الحزب الذي تأسس عام 1943 تحت عنوان "الحزب الشيوعي المغربي"، تم حظره في المرة الأولى عام 1952 من قبل سلطات الحماية، وتم حضره في المرة الثانية عام 1959 عندما أطلق على نفسه اسم "حزب التحرر والاشتراكية".

التنظيمية، وعلى بنية النخب الحزبية فيها التي تغيّرت تبعا لذلك، وصياغة برامجها، وهو ما سوف نتناوله لاحقا.

1.2.2.1. أحزاب الحكومة:

هذه الأحزاب هي التي سمّيّت "أحزاب الإدارة" أو "أحزاب الملكية"، أو "معارضة صاحب الجلالة"[51]عندما لا تكون في الحكومة، وما يميزها أنها أنشئت بإيعاز من القصر، ومن طرف المقربين من النظام الملكي. مثل رضا اكديرة (مستشار الملك) الذي أسس حزب "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية"، ثم أحمد عصمان الذي أسس حزب التجمع الوطني للأحرار، والمعطي بوعبيد الذي أسس حزب الاتحاد الدستوري، وهو من قدماء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لقد كان الغرض من خلق هذه الهياكل السياسية مزدوجا: تجديد العرض السياسي تأييدا لاختيارات المؤسسة الملكية، من جهة؛ واستقطاب الشباب غير المسيّس من أجل الحيلولة دون التحاقه بصفوف أحزاب المعارضة الاشتراكية، من جهة أخرى. وقد أصبحت كل هذه الأحزاب من صنف "أحزاب الاستقطاب المفتوح" (Catch All Parties) الذي ذكرناه آنفا، ويعود تاريخ تلك الأحزاب إلى بداية التجربة الانتخابية في المغرب المستقل، إذ بدأ هذا المسلسل في ستينيات القرن العشرين بتأسيس "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية "، التي شكلت أولى الإرهاصات لما سيقع فيما بعد، بتأسيس "كارتيلات حزبية" كما سنرى في الصفحات المقبلة[52].

كانت "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" عبارة عن تحالف بين "حزب الليبراليين المستقلين" بزعامة أحمد رضا اكديرة، و"حزب الشورى والاستقلال" بزعامة محمد بن الحسن الوزاني، و"حزب الحركة الشعبية" بزعامة المحجوبي أحرضان، وقد انشق عن هذا الأخير، سنة 1967، فصيل أنشأ حزب "الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية" بزعامة عبد الكريم الخطيب، وهو الحزب الذي احتضن مجموعة من الشباب المنشقين عن الحركة الإسلامية، منهم عبد الإله بنكيران وسعد الدين العثماني، وتحول سنة 1998 إلى "حزب العدالة والتنمية" الحالي، الذي يتزعّم الأغلبية البرلمانية والحكومية منذ عام 2011.

---

[51] هذه العبارة مستوحاة من النظام البريطاني الذي تسمّى فيه المعارضة "معارضة صاحبة الجلالة" للتعبير على أن الملكية للجميع وليست كعنية بالاختلافات السياسية التي تعبّر عنها الأحزاب.

[52] Cf. Infra la cartellisation, pp. 12-18.

وعندما انضم إلى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، أتى حزب الحركة الشعبية بمجموعة من الأعيان القرويين، وظل يدافع، حسب مسؤوليه، عن مصالح المناطق الأمازيغية، دون أن يتخلى يوما عن ولائه المطلق للملك وللمؤسسة الملكية. لقد كان حزبا يقول إنه يمثل الفلاح القروي والراعي و"الكسّاب" الذي يعيش من تربية الماشية، وأخيرا انشق بدوره ليتولّد عن هذا الانشقاق حزب "الحركة الوطنية الشعبية" ثم "الحركة الديمقراطية الاجتماعية" بزعامة محمود عرشان، وقد انشق عنه فصيل آخر سمّى نفسه حزب العهد الديمقراطي، تزعمه نجيب الوزاني.

ويجب أن نضيف إلى هذه الأحزاب، تلك التي تناوبت على الحكومات بعد الانتخابات التشريعية لعام 1978. وإذا أردنا البحث عن خلفية أيديولوجية مشتركة لجميع هذه الأحزاب الحكومية قبل التناوب، يمكن القول إنها تتبنّى الليبرالية الاقتصادية، مع وجود اختلافات ضئيلة جدا، حيث كان دورها مختزلا في تأسيس ديمقراطية كما أرادها الملك الحسن الثاني والذي كان يريد لها أن تكون "ديمقراطية الوسط"، هي نفسها الديمقراطية التي كان يكتب عنها أحمد العلوي في يومية "الصباح" باللغة الفرنسية، ويسمّيها "الديمقراطية الحسنية".

ومثلما حدث مع "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" في السابق، فإن تأسيس هذه الأحزاب كان يأتي عشية استحقاقات انتخابية تشريعية؛ وذلك بأن تأسس "حزب التجمع الوطني للأحرار" عام 1977 من قِبل أحمد عصمان، ثم حزب الاتحاد لدستوري عام 1984 من قِبل المعطي بوعبيد، وقد عرف التجمع الوطني للأحرار انشقاقات فيما بعد، إذ خرج من رحمه "الحزب الوطني الديمقراطي" بزعامة أرسلان الجديدي، ثم حزب ثان يتزعمه عبد الله القادري. وهذه الهياكل الحزبية هي التي تسميها النظرية السياسية "أحزاب الاستقطاب المفتوح "Catch All Parties لأنها تسعى لاستقطاب عدد من الأعضاء والأعيان، دون اعتبار للجانب الفكري، بل فقط بناء على مكانتهم كأعيان يستطيعون الفوز في الانتخابات.

1.2.2.2. أحزاب المعارضة:

ليست الفجوة بين اليسار واليمين وهمًا أو خيالا، بل إنها كانت قبل التناوب التوافقي تمايزا إيديولوجيا حقيقيا، حيث كانت الأحزاب اليسارية تعتمد على المرجعية الماركسية، سواء تعلق الأمر بحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أو منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، أو الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وذلك بغض النظر عن موقف كل

حزب من النظام الحاكم؛ فحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كان يعتمد على مقولة الاشتراكية العلمية، أما حزب التقدم والاشتراكية فإنه كان، بتبنّيه مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية، يعتمد الماركسية العلمية هو الآخر، بينما انبثقت المنظمة من تيار أقصى اليسار، فكانت تنادي بالماركسية هي الأخرى، ولكنها في آخر المطاف اختارت سبيل المشاركة في الانتخابات سنة 1984، وذلك بعد الاعتراف بها من طرف السلطات.

ولكن في حياة الأحزاب السياسية المغربية، وعلى الرغم من جميع التقلبات، فإن ما يسمى "التناوب التوافقي" والذي جاء بأهم الأحزاب اليسارية إلى الحكومة، يعتبر هو الحدث الذي شكّل منعطفا حقيقيا في حياة تلك الأحزاب.

2. منعطف التناوب التو افقي أو بداية نشأة "الكارتيلات الحزبية" في المغرب:

قبل الحديث عن "التناوب التوافقي"، لا بد من طرح السؤال عن معنى مصطلح التوافق في النظرية الديمقراطية الحديثة. لقد تم اختراع مصطلح "الديمقراطية التوافقية" للتعبير عن وجود مشكلة حقيقية في ممارسة الديمقراطية في المجتمعات التي تعرف تعدّديات إثنيّة ودينية وعرقية، والتي لا يعتبر المغرب واحدا منها، حسب تصنيفات العلوم السياسية[53]، إذ لا يمكن مقارنته بهولندا التي ألهم نموذجُها الباحث "أرينت ليبهارت" Arent Lijphart الذي نظّر لنموذج الديمقراطية التوافقية، ولا يمكن مقارنته بلبنان، ولا ببلد إفريقي مثل رواندا الذي اشتغل عليه نفس الباحث، لأن المغرب خاضع لنموذج الإجماع الذي لا يسمح بالإحالة على العنصر العرقي، ولا على المعتقد، ولا على القبيلة، وهو إجماع ينبني على الطبيعة الدينية للأمة، وعلى وجود أسرة حاكمة تجسد الملكية في مركز البناء المؤسساتي السياسي، بصفتها الضامن لوحدة البلاد، لأنها تمتلك الشرعية التاريخية والدينية[54].

إذا ألقينا نظرة على نموذج "ليبهارت Lijphart" حول توزيع السلطات ومكانة الأحزاب السياسية في ظل الديمقراطية التوافقية، فإن المشهد يبدو كالتالي: "هناك حكومة تتكون من نخبة تتسم بأربعة أوصاف؛ إنها تحالف كبير من زعماء سياسيين يمثلون كل شرائح المجتمع التعدّدي،

---

[53] Cf. Jean Leca, « la démocratie à l'épreuve du pluralisme », in Revue française de science politique, Année 1996 Volume 46 Numéro 2 pp. 225-279

[54] الملكية والإسلام السياسي في المغرب، نشر الفنك، الدار البيضاء، 2001 / محمد الطوزي ؛ ترجمة محمد حاتمي، خالد شكراوي

وهناك نظام حق النقض (أو الفيتو) المتبادل عند هؤلاء الزعماء، حيث يهدد كل واحد به الآخرين في كل لحظة، فضلا عن وجود تناسب عددي كمعيار لمنح المناصب والغنائم السياسية، كما توجد درجة عالية من الاستقلالية الداخلية لكل حزب من الأحزاب أو كل مجموعة مساهمة في التوافق. فماذا عن الحالة المغربية؟ يمكن القول إن استخدام مصطلح "التناوب التوافقي" في المغرب، لا علاقة له بما هو متعارف عليه منذ بروز نظرية ليبهارت، لأن إدماج بعض الأحزاب من المعارضة الاشتراكية السابقة في الحكومة بفضل الإرادة الملكية وحدها، وطبيعة التعددية في المغرب لم تتغير منذ دستور 1962، ولقد رأينا كيف كان الملك الحسن الثاني ينْظر للتعددية الحزبية.

2.1. نشأة الكارتيلات الحزبية في المغرب:

في هذا المستوى من البحث، نرى أنه من الضروري التوقف عند الجانب النظري لكي نحدد الاتجاه الذي نريد أن نعطيه لتحليلاتنا؛ فهذه الوقفة ستمكّن من تأطير تحليلنا للوضع الجديد للأحزاب السياسية المغربية، ومن ثم رصد عوامل الأزمة التي تعرفها، وتقييم احتمال تغيّرها أو اندثار رصيدها من المشهد السياسي. وهو ما قد يحدث مثالا حين يتبنّى حزب موقفا يتناقض في بعض جوانبه مع ماضيه السياسي أو أسسه الإيديولوجية، مثلما وقع مع حزب التقدم والاشتراكية عندما تحالف مع حزب العدالة والتنمية، مناقضا خياراته السابقة (المؤتمر الثامن على الخصوص)، التي تعوّدت عليها قواعده، أو كما حدث مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لمّا ساهم في حكومة يقودها نفس الحزب، حكومة تساهم فيها كذلك أحزاب كان ينعتانها بأحزاب الإدارة.

هل معنى ذلك أن هذين الحزبين لم يعودا كما كانا من قبل، أو تنكّرا لهويتهما، أم إن بعض المحللين أغفلوا طبيعتهما وهويتهما كأحزاب تدخل في خانة الديمقراطية الاجتماعية؟ وهذا ليس بنعت قدحي، بل بالعكس، إنّ هذا النوع عرف تاريخيا بقبوله آليات الديمقراطية التمثيلية، قناعة منهما بأنّه عبر المشاركة في الانتخابات والمؤسسات، يمكنهما إصلاح النظامين الاجتماعي والسياسي؛ ألم يقبلا في الماضي المساهمة في الانتخابات، ولو أنهما كانا بعد ذلك يستنكران نتائجها؟ فما الذي تغيّر فعلا؟ لعلّ دخول هذين الحزبين للحكومة بمعية حزب ذي مرجعية إسلامية قد سرّع من عملية التكيّف مع وضع جديد بدأنا نرى إرهاصاته في بلدان أخرى، على الخصوص في فرنسا؛ وهذا الوضع الجديد يتّسم بتكوّن تجمّعات حزبية من أشخاص أو تنظيمات لا تجمع بينها الروابط

الإيديولوجية التقليدية المعتادة، بل فقط إرادة التواجد الرسمي داخل المؤسسات، أو كما يقول "كاتز" و"ماير"، "داخل الدولة"، بمعنى مراكز اتّخاذ القرار؛ وهذا ما أسماه تحول الأحزاب إلى "كارتيلات"، (نسبة إلى الكارتيلات الاقتصادية التي تحتكر السوق)، وهو ما عمّق من الأزمة التي تعيشها هذه الأحزاب الديمقراطية بصفة عامة، لأن الفجوة ما فتئت تتوسّع بين الحزب وقواعده التقليدية؛ والأحزاب المغربية لا تخرج عن هذه القاعدة التي أصبحت كونية. وسنهتم بنظرية "الكارتيلات" الحزبية عند هذين المنظّرين في الفقرة الموالية.

2.1.1. تحول الأحزاب إلى "كارتيلات" سياسية ونظرية كاتز و مايير[55]:

بدلاً من الحديث عن الأزمة، يفضل "كاتز" و"ماير" الحديث عن مرحلة تحولات تعيشها الأحزاب السياسية، تتميز باندماج هذه الأخيرة في دواليب الدولة، سعيها منها التعويض عن الضعف المتزايد لروابطها مع المجتمع المدني؛ فالباحثان يتحدثان عن "تَطلُّع الحزب إلى إصلاح علاقته مع الدولة"، علما أن هذا لا يمنع من بروز نماذج أخرى[56] لتطور الحزب السياسي، ما يعني في الأساس أن الحزب السياسي في هذه الحالة يبدأ في التّخلّي قليلا عن إيديولوجيته، ولا يهتمّ كثيرا بتاريخه النضالي ومبادئه ومواقفه، بقدر ما يصبح مهووسا بإصلاح العلاقة مع مركز الدولة، والتواجد في الحكومة، علما أنّ وظيفة الحزب أصلا هي السعي نحو الوصول إلى السلطة، أو المشاركة فيها على الأقل. فما هو الجديد إذن في اقتراحات "كاتز" و"ماير"؟

يرى الباحثان أن الأحزاب السياسية أصبحت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أقل اعتماداً على مساهمات الأعضاء لتأمين مواردها المالية والسياسية، في مقابل اعتمادها بشكل أكبر على الدولة التي تسيطر عليها، كما يلاحظان أنّ العلاقة بين الأحزاب والمجتمع المدني دخلت في مرحلة انهيار وضعف؛ والسّمة الأكثر تمييزا لنمط الأحزاب "الكارتيلية" هي أنّها أحزاب تعتمد على الدولة لتأمين مواردها، لأن عدد أعضائها وقواعدها الاجتماعية في انخفاض مستمر، ولئن بدت بعض

[55] Katz, Richard .S. and Mair, Peter. (eds) (1992) Party Organizations. A Data Handbook on Party Organizations in Western Democracies, 1960-90. London: Sage.

[56] « the interpenetration of party and state" and by "a pattern of inter-party collision », cf. Katz and Mair, « Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party », Party Politics 1 (1995), 5-28, p.18, in Heather Macivo, Do Canadian Political Parties Form a Cartel?, Canadian Journal of Political Science / Revue canadienne de science politique, Vol. 29, No. 2 (Jun., 1996), pp. 317-333, p.317, This content downloaded from 196.200.176.222 on Friday, 19 May 2017 14:10:59 UTC All use subject to http://about.jstor.org/terms.

هذه الأحزاب في تدهور، فإنها في الحقيقة تتقوى بفضل الموارد التي تأتيها من الدولة[57]، ممّا يسمح بتحليل وضعيتها من منظور التحولات، بدل منظور التدهور أو الأزمة. وقد لاحظ الباحث "فولينيتز" هذا الاعتماد على الدولة، عندما أنجز دراسته عن الأحزاب الأوروبية[58]. وهكذا، نجد أن الكارتيلات الحزبية تشبه إلى حدّ كبير الأحزاب "ذات الاستقطاب المفتوح" Catch All Parties، وتتميز بتداخل كبير بينها وبين أجهزة الدولة؛ كما يحيل هذا النوع على نمط تنظيم "الكارتيل"، أكثر ممّا يحيل على تكتل من أحزاب متحالفة على الشكل التقليدي، لأنّ الهدف الأسمى من تشكيله هو تسهيل التقارب في البرامج وتقليل مساحة التنافس السياسي الحقيقي[59].

ويكتسي تشكيل الكارتلات الحزبية معنى مزدوجا؛ يشير المصطلح، من جهة، إلى تغييرات في التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية باندماجها في جهاز الدولة، ويعني بروز ممارسات جديدة أصبحت ضرورية بفعل المنافسة السياسية، مثل اللجوء إلى خدمات محترفين، من ناحية أخرى، ويحيل كذلك إلى تحوّل رجال السياسة إلى مدبّرين محترفين (السياسة بما هي حرفة)، ممّا يبيّن استيعاب فكرة تحول تلك الأحزاب إلى أحزاب حكومية[60].

وفكرة إضفاء الطابع الاحترافي على قادة الأحزاب السياسية، ليست جديدة، وإنما تعود إلى بداية القرن العشرين، وذلك عندما كتب "أوستروغورسكي" بأن الحزب تنظيم سياسي مهني يهيمن

---

[57]«On the contrary, while in some respects parties are less powerful than before - enjoying, in the main, less intense partisan loyalties, lower proportions of adherents, less distinctive political identities - in other respects their position has strengthened, not least as a result of the increased resources that the state (the parties in the state) places at their disposal », Katz, et Mair, idem : http://www.partypolitics.org/Volume01/v01i1p005.htm, consulté le 19/05/2017 à 16h52.

[58] « Most Européan parties are policy centred, membership based, compete in multilarty systems and depend on the State for at least a portion of their funding », in Jose M. Magone, Routledge Handbook of European Politics, Routledge, London, 2015, p.477 ; consultable sur : https://cutt.ly/tj70oz2; consulté le 25/05/2017 à 15h53.

[59] Yohann Aucante, Alexandre Dézé Et Nicolas Sauger, « Les systèmes de partis dans les démocraties occidentales », in Yohann Aucante et al., Les systèmes de partis dans les démocraties occidentales, Presses de Sciences Politique, 2008, p.18 ; à consulter sur http://www.cairn.info/les-systemes-de-partis-dans-les-democratiesoccide--9782724610 55-page 17.htm ; consulté le 19/05/2017 à 16h13.

[60] Barboni, Thierry, « Les changements d'une organisation. Le Parti socialiste, entre configuration partisane et cartellisation (1971-2007) ». Thèse de Science politique, Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2008. Francais. à consulter sur : https://halshs.archives-ouvertes.fr/tel-00485941/document, consulté le 19/05/2017 à 16h19.

عليه هيكله الداخلي الذي، حسب ثقافة البلد، يتكون من لجنة أو مجموعة من الكوادر تشرف على الآلة حزبية[61]. وبما أن الحزب نشأ في ظل تحولات النظام السياسي، التي أحدثتها عملية الاقتراع العام المباشر، فإن هذه الأحزاب تحوّلت إلى آلات معقدة، تهدف تجميع الأصوات، وتحويل الطاقة السياسية الكامنة إلى قوة في يد محترفي السياسة[62]. إن هذه الفكرة التي تلخص رؤية "أوستروغورسكي" للأحزاب بشكل جيد كانت موجودة في كتابات "روبرتو ميكلس" الذي كان لأفكاره صدى أكبر من أفكار "أستروغورسكي"، الذي أثر فيه كثيرا[63]. وهناك فكرة أخرى عند "أوستروغورسكي" تتعلق بكون الأحزاب السياسية الاحترافية تتخلى عن القيّم، إذا استدعت الضرورة ذلك، وهو الأمر الذي عبّر عنه الباحثان "كاتز" و"ماير"، بعد قرن من الزمن.

ويبدو هذا مفيدا لتحليل الحالة المغربية، على الأقل منذ الفترة المعروفة باسم "التناوب التوافقي"، الذي كان بداية الاندماج النهائي لأحزاب اليسار في الحكومة؛ ويمكننا الجزم أن كل الأحزاب السياسية مرشحة لكي تصبح مساهِمة في الحكومة؛ كما يمكن رصد اتجاه عام نحو استيعاب الأحزاب السياسية المغربية وإدماجها في دواليب الدولة، وتوجه نحو الاحترافية السياسية من طرف زعاماتها، وهو ما أدّى إلى تنامي الانشقاقات التي تغذيها الطموحات الشخصية المتناقضة.

ويشير أيضا مصطلح الكارتيلات إلى معنى كلمة الكارتيل في ميدان الاقتصاد، بمعنى توافق بين عناصر يفترض أنها متنافسة والتي تصبح متضامنة من أجل ضمان وجود قوي في السوق؛ وقد يعني المفهوم مجرد تحالف ظرفي بين مجموعة من أحزاب متنافسة[64]، ولكن، عند "كاتز" و"ماير" لا يتعلق الأمر ببعض الأحزاب المتنافسة والمتحالفة في وقت ما، بل إنه يعبّر عن اتّفاق عام بين

---

[61] Cf. Ghita Ionescu, Ostrogorski et sa théorie des partis politiques, in Commentaire, 1986/2, n°34, p.300.

[62] Cf. Encyclopédie Universalis, Ostrogorski ; in http://www.universalis.fr/encyclopedie/moisei-ostrogorski/, consulté le 11/05/2017 à 15h4

[63] Ghita Ionescu, op. cit., p.300.

[64] Paul Bacot, « Les partis cartellisés selon katz et Mair : Partitocratie monopoliste d'Etat ou service public de démocratie ? », in Yohann Aucante et al., Les systèmes de partis dans les démocraties occidentales, Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.), op. cit, p.18 p.67 ;
file:///C:/Users/said/Downloads/SCPO_AUCAN_2008_01_0065%20(1).pdf, consulté le 11 / 05 / 2017 à 16h10.

أحزاب تصبح ذات طبيعة حكومية[65]؛ مثلما حصل مع أحزاب "العدالة والتنمية" و"الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" و"التقدم والاشتراكية"، وهو الشيء الذي ستكون له تداعيات هامة عليها، وعلى النظام السياسي المغربي بأكمله.

واصلت الأحزاب السياسية المغربية، طوال وجودها، العيش على إيقاع تغيّرات تتعلق باتّخاذ مواقف حول الأوضاع السياسية، وهذا التغيير لم يطل المواقف فقط، بل طال الهياكل التنظيمية وكذلك بنية النخب الحزبية. فكيف تحوّلت أحزاب المعارضة إلى أحزاب حكومية، منذ التناوب التوافقي؟

2.1.2. تحول أحزاب المعارضة إلى أحزاب حكومية:

من أجل فهم أفضل لما أصبحت عليه الأحزاب المغربية، يبدو من المفيد، كما أسلفنا، الجمع بين استخدام إثنين من المفاهيم المؤسِّسة للنظريات الحديثة الأكثر تداولا: مفهوم "التمايزات الفكرية"[66] الذي طوره الثنائي "ليبست" و"روكان"، ثم مفهوم "تحوّل الأحزاب إلى كارتيلات" cartellisation الذي طوّره "كاتز" و"ماير"[67].

يدخل قرار إدماج أحزاب المعارضة الاشتراكية[68] في الحكومة، ضمن استراتيجية الانفتاح التي اتّبعتها الدولة، لكي يتحقّق أخيرا الإجماع النهائي حول مكانة المَلَكية وصلاحياتها في النظام السياسي؛ كان هذا القرار جزءا من عديد الإصلاحات التي تهدف إلى تجاوز رواسب السياسة الاقتصادية التي أثر عليها التقويم الهيكلي، من جهة، ونسيان مرحلة القمع العنيف الذي تعرضت له المعارضة في الماضي القريب، من جهة أخرى. ويمكن الجزم أن هذا التناوب كان "تناوبا ملكيا"، على حد تعبير "ألان روسيون"[69]، وقبول حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية المساهمة في الحكومة، بعد أن رفضا نفس العرض في السابق[70]، يعتبر مقدمة للتّحوّل الكبير الذي

---

[65] Idem, p.69

[66] Cf. supra, pp.3-7.

[67] 2.1.1 أنظر ما سبق

[68] Nous ne disons pas les partis de la Koutla, c'est-à-dire Istiqlal compris puisque ce dernier avait déjà té associé au gouvernement en 1978.

[69] اقتبس المصطلح من Alain Roussillon، Jean-Noël Ferrié. انظر:
Alain Roussillon, Jean-Noël Ferrié ; cf. « Réforme et politique au Maroc de l'alternance : a-politisation consensuelle du politique », NAQD, 2004/1 N° 19-20 | pages 57 à 103, p.57.

[70] حين اقترح الحسن الثاني دخول الحزبين للحكومة، وقد كان خروج إدريس البصري من وزارة الداخليةشرط الحزبين لقبول المشاركة.

جعل منهما حزبين على النمط الديمقراطي الاجتماعي، حيث يقبلان فكرة المشاركة في النظام من أجل محاولة الإصلاح من الداخل.

وكان على تلك الأحزاب أن تدرك أنها بتحملها المسؤوليات الوزارية سوف تتحمل وزر القرارات التي سوف تتخذها، وتصبح أحزابا حكومية تسعى إلى الاستمرار في الحكومة مهما كان الثمن، وهذا ما يفسر إصرار حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية، بُعيد الانتخابات التشريعية الأخيرة، على المشاركة في حكومة يعلمون أن الحزب الذي يقودها له برنامج ليبرالي من الناحية الاقتصادية، وعازم على اتخاذ قرارات ليست بالضرورة متماشية مع توجهاتهما في بعض الميادين، مثل مراجعة دور صندوق المقاصة وحذف الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية، ومكانة المرأة في التنمية، الخ..

وتجدر الإشارة في هذا السياق أنه كان لدخول الأحزاب اليسارية إلى حكومة التناوب عدة عواقب، منها أن تلك الأحزاب تغيّرت بداخلها موازين القوى السابقة التي تفرز القيادات، ومنها أن تلك الأحزاب غيّرت خطابها ليصبح خطاب مسؤولية، بعد أن كان في الماضي خطاب قناعة، كما أنها أصبحت ملتزمة بضرورة التضامن الحكومي. وقد نتج عن كل هذه العواقب، نوع من التآكل في حجم القواعد الحزبية والمتعاطفين مع الحزب، كما حدثت تغيّرات على مستوى هياكل التنظيم الحزبي، وعلى مستوى إفراز النخب الحزبية وتنافسها على المسؤوليات والمناصب.

ومن المعروف أيضا أن حزب الاتحاد الاشتراكي عاش بعد تجربة حكومة التناوب، أزمة داخلية، انحلّت بمؤتمر الصخيرات، وهي الأزمة التي يجب قراءتها على ضوء التّغيّرات التي عرفتها كل الأحزاب المغربية والمجتمع المغربي ونظامه السياسي أيضا، فضلا عن تزامنها مع بداية عهد الكارتيلات الحزبية، التي انطلقت عام 1998 وما زالت مستمرة؛ لأنه عندما اندمج في جهاز الدولة بصفته حزبا حكوميا، فإنه قد غامر ببقائه كحزب، حسب تحليل "كاتز" و"مايير"[71]. ولعل هذه المغامرة هي التي تفسر تصرفات زعمائه وقيادته، وهذه ظاهرة عرفتها كل الأحزاب التي عاشت تغيّرات تنظيمية وقيادية بمناسبة مشاركتها في الحكومة، وذلك بسبب محدودية المناصب

[71] «Since democratically contested elections, at least as currently understood, require political parties, the state also provides (or guarantees the provision of) political parties. In the end, of course, it is the parties in power that are the state and that provide this service (elections), and it is their own existence that they are guaraneeing», Katz et Mair, in Haether McIvor, , op. cit., p. 321.

الحكومية، مقابل الطموحات الشخصية التي لا حد لها؛ وعموما فإن عملية الاندماج في الحكومة، تُحوّل الحزب إلى وسيط بين المواطنين والسلطة وبين المجتمع والدولة، مما يساهم في إدخال النمط البتريمونيالي إلى النظام السياسي؛ وهي الفكرة التي قد تبدو مقبولة إلى حدّ ما من الناحية النظرية؛ لقد برهنت دراسات "غونثر روث Roth"[72] أن ظاهرة الباتريمونيالية توجد حتى في المجتمعات الحديثة وفي الديمقراطيات العريقة كالولايات المتحدة، ففي هذه المجتمعات، تتجسد "النّيوباتريمونيالية" في "سلطة بعض الشخصيات البارزة"، التي لا تتطلب الثقة في الكفاءات الفردية، بقدر ما تعتمد على الولاءات. وفي هذا الإطار، يريد الزعيم المحلي دائما أن يستجمع الموارد المادية والمالية، ويعيد توزيعها لكسب الولاء الذي هو في حاجة إليه للوصول إلى السلطة. أما بالنسبة إلى "جيرالد هيجير"[73] فإن "الباتريمونيالية" تسمح للمركز بتعبئة الزعماء المحليين من أجل توزيع الموارد على أتباعهم وزبنائهم[74].

ومن أجل البرهنة على أن الديمقراطيات الأوروبية تلجأ بدورها إلى هذه التصرفات، بدون خجل ولا تردد، دارت أعمال الباحثين كوبيكي[75] وماير وسبيروفا، التي تبلورت قبل سنوات في كتاب حول الموضوع؛ وقد تنطبق أيضا هذه الفرضية على المغرب، بالإضافة إلى التحليلات حول النيو-باتريمونيالية التي أنجزها "جان فرانسوا ميدار" Médard حول الدولة الإفريقية[76].

---

[72] Guenther Roth, 1968. Personal rulership, patrimonialism, and empire-building in the new states. World Politics 20 (2): 194–206.

[73] The Politics of Underdevelopment, London, Macmillan, 1974),

[74] C'est aussi la position de René Lemarchand et Keith Legge, « Political Clientelism and Development », in Comparative Politics,vol 4, n°2, 1972): ils distinguent entre deux formes de patrimonialisme:- Une variante traditionnelle dans laquelle la relation clientéliste pénètre tout les systèmes politiques; -une variante « moderne » dans laquelle les caractéristiques du patrimonialisme coexistent avec les tendances rationnelles-légales existant dans des secteurs modernes à forte mobilisation. Ils reconnaissent néanmoins que les sociétés industrielles ne sont pas, non plus, exemptes de ce phénomène. La caractéristique essentielle des régimes patrimonialistes est l'échange des ressources (emplois, promotions, titres, contrats, licences, agréments, immunités..) entre les mieux placés au gouvernement et les individus ayant des situations stratégiques dans la société: businessmen, leaders de communautés, de partis, de syndicats.

[75] Petr Kopecký, Peter Mair, And Maria Spirova, (2012), « Party Patronage and Party Government in European Democracies», Oxford University Press

[76] Jean François Médard, « L'Etat partimonialisé» ; à consulter sur http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/039025.pdf

2.1.3. آثار التحول إلى كارتيلات حزبية على الإيديولوجية وعلى هيكلة التنظيم الحزبي:

من خلال دراسته للتحولات التي عاشها "الحزب الاشتراكي الفرنسي" خلال مساهمته في الحكومة بعد أكثر من عقدين في المعارضة، لاحظ الباحث "تييري باربوني Baboni" أن "الحزب الاشتراكي تحول من حزب مرشح للحكومة في عام 1981 إلى حزب حكومي"؛ هذا التطور السياسي أصبح أمرا واضحا منذ عام 1983، كما رافقته عملية تكييف لهياكل الحزب مع هذه الوضعية الجديدة، وهو تكيّف تطلب من الحزب القيام بتسويات مؤلمة في بعض الأحيان، على حساب ثقافته وعقيدته السياسية والعلاقات بين أعضائه وبين مختلف مكوناته؛ بعبارة أخرى، أصبح الحزب الاشتراكي جزءا من الجهاز الحكومي[77].

ومن المثير للاهتمام، أن نلاحظ أن الحالة المغربية تشبه إلى حدّ كبير الحالة الفرنسية فيما يتعلق بأزمة الأنماط القديمة وتلاشي التمايزات والاصطفافات التقليدية، حيث، في فرنسا مثلا، فقَدَ اليسار احتكار الحديث باسم الفئات العاملة، مثلما فقد اليمين احتكار الخطاب المدافع عن القيم التقليدية، خاصة بعد أن جاء حزب الجبهة الوطنية ليقلب المشهد عقبا على رأس، ويخلط الأوراق[78]. وهكذا أفرز اندماج الحزب الاشتراكي الفرنسي في الحكومة، فقدان توازناته الداخلية[79]. وكان من بين الآثار الرئيسية لإدماج حزب الاتحاد الاشتراكي في الحكومة، مساءلة المرجعية الأيديولوجية للحزب فضلا عن تغيير هيكله التنظيمي. فما الذي حدث حتى اختار المساهمة في الحكومة والتحالف مع الإسلاميين في حزب العدالة والتنمية، ومع حزب التجمع الوطني للأحرار، وهو ما لم يكن من الممكن تصوره بالأمس القريب؟

قد نتلمّس الإجابة في معرفة التطور الذي عاشه هذا الحزب بعد مغادرة عبد الرحمن اليوسفي، وما نتج عنه من أزمة قيادة أسفرت عن انتخاب محمد اليازغي على رأس الحزب، ثم اضطر بعدها للاستقالة، وأسندت القيادة في مؤتمر بوزنيقة إلى إدريس لشكر، الذي تسلم حزبا ضعيفا من الناحية الانتخابية، ومترددا من حيث هويته السياسية، رغم إصراره في أدبياته

[77] Thierry Barboni, op. cit., p.2.

[78] « La répartition même des rôles entre les partis semble obéir à une règle qui n'a plus grand-chose à voir avec la réalité sociologique du pays », écrit Erwan Leceour, op. cit. p.20.

[79] La thèse de Barboni démontre de manière fort bien ce processus.

السياسية على التشبث بالاشتراكية، وتحرير المواطنين رجالا ونساء من كل أشكال الاستغلال الروحي والمادي والمعنوي.

وعلى الرغم من أن هذا الحزب، لم يرفض أبدا الانتخابات كطريقة للمشاركة في النظام السياسي، إلا أنه بدأ يقول باختيار الديمقراطية الاجتماعية، بل إن مصطلحات البورجوازية الكومبرادورية، والفيودالية، قد اختفت من أدبياته الحالية، تاركة المجال للحديث عن دمقرطة الدولة وتعزيز الحداثة الفكرية، والسيادة والتعدد، مع العلم أن هدف المعركة الاشتراكية ما زال هو "تحقيق تحرير الرجل والمرأة من مختلف أشكال الاستغلال المادي والروحي. إنه البديل الموضوعي للمشاريع "النيوليبرالية" التي يقودها تكنوقراط أو محافظون، ووسيلة لإضفاء الطابع الإنساني على اقتصاد السوق ودمج المتجه الاجتماعي فيه[80].

أمّا حزب التقدم والاشتراكية، فهو يعرف نفسه دائماً على أنه: "حزب اشتراكي يتبنى مواقف اليسار، ويظل منفتحا على التعاون مع جميع الراغبين في العمل من أجل ترسيخ الديمقراطية ودولة القانون"[81]، كما يشدد على أنه يستمد هويته من تاريخه ومن الفكر الاشتراكي، فضلا عن اعتماده الجدلية التاريخية في تحليل واقع المجتمع المغربي، كما أنه "يستمد مبادئه من التجارب الثورية للشعوب الأخرى، لكنه عندما يؤكد أنه يعمل على تغيير المجتمع، وإرساء الديمقراطية والمساواة لجميع المواطنين، وأنه يشجع "مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، فإنه يكشف أيضًا عن أبعاده كحزب اشتراكي ديمقراطي، ويجب فهم الديمقراطية الاشتراكية هنا، كما في حالة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فقط على أنه حزب يؤكد نفسه على أنه اشتراكي، يختار المشاركة في النظام من أجل إصلاحه من داخله، ولم يعد من الضروري التحقق من هذا البعد، نظرًا لأن الحزب ارتبط بالحكومة منذ بداية التناوب وما يزال شريكا في الحكومة مع حزب العدالة والتنمية.[82] ولقد شكّل تحالف حزب التقدم والاشتراكية مع حزب العدالة والتنمية تحوّلا كبيرا في مواقفه السابقة من الإسلاميين ذوي المرجعية الدينية. وعن هذه

---

[80] انظر موقع الحزب.

[81] Statuts du PPS (en arabe): http://ppsmaroc.com/ar/wpcontent/uploads/2017/04/pps_loi_fondamentale.pdf, consulté le 10/05/17 à 8h39.

[82] Idem.

الأزمة الهوياتية، كتب أحد قادته "محمد سعيد السعدي"، وهو وزير سابق في حكومة التناوب، ما يلي: "إن قرار التحالف مع حزب العدالة والتنمية يتناقض تماما مع مواقف الحزب السابقة، التي كانت تنادي بتشكيل تحالف من التقدميين الديمقراطيين، يهدف إلى تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية. ولكن ما حدث هو أن المشاركة في حكومة التناوب التوافقي، ساهم في بروز فئة من الأطر التي تريد الظفر بالرقي الاجتماعي مهما كان الثمن، حتى أصبح الحزب كله رهينة بين أيديها، لأن هذه النخبة تريد الوصول إلى المناصب والمكوث فيها".

عندما نأخذ في الاعتبار البعد السوسيو ديمقراطي لهذه الأحزاب، لا نجد غرابة في فكرة مشاركتها في الحكومة وسعيها إلى هذه المشاركة، إذ من الممكن أي يكون الدافع نحو هذا التوجه هو الرغبة في المشاركة في الحكومة من أجل التأثير في السياسة العامة من داخل مكامن صنع القرار؛ وهذا هو التبرير الذي تقدمه تلك الأحزاب لما تبقى من قواعدها، عندما تشعر أن قرارها غير مفهوم، وهذا بالضبط ما حدث للحزب الاشتراكي الفرنسي عندما انتقل من المعارضة إلى الحكومة. وكما أنهكت تجربة الحزب الاشتراكي الفرنسي، خلال حكم الرئيس ميتران ثم الرئيس شيراك، وأضعفت قواعده الانتخابية، فإن نفس الإنهاك قد تعرض له اليوم كل من حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية، وإلى حدّ ما حزب العدالة والتنمية. ويمكن الزعم إن هذا الإنهاك قد أصاب على الخصوص الأحزاب التي عُرفت في الماضي القريب، بمعارضتها الشرسة للحكم، ثم انقلبت مواقفها، وأصبحت أحزابا حكومية؛ لقد فقد الاتحاد الاشتراكي بالتدريج نصيبا من قواعده الانتخابية بعد تجربة 1998-2002، ونفس التجربة عرفها حزب التقدم والاشتراكية، كما من شأن التجربة الحكومية أن تنهك الهيكلة التنظيمية للحزب، فمثلا عرف الاتحاد الاشتراكي تغييرين إثنين على مستوى الكتابة الأولى منذ عبد الرحمان اليوسفي، دون أن تعود له قواعده، وأما حزب الاستقلال وحزب التجمع الوطني للأحرار[83] (إلى حد أقل) فإنهما يعيشان أزمة ما بعد الانتخابات أو "ما بعد حكومية"، وكذلك الشأن بالنسبة لحزب العدالة والتنمية.

[83] إن ظروف وحيثيات خلافة صلاح الدين مزوار لمصطفى المنصوري على رأس حزب التجمع الوطني للأحرار، ثم بعدها خلافة عزيز أخنوش لمزوار، وأيضا ظروف خلافة حميد شباط داخل حزب الاستقلال غنية بالدروس في هذا الصدد.

خاتمة

إن الأسئلة التي تطرح نفسها اليوم على المحللين للشأن الحزبي بالمغرب هي: ما نوع التمايزات والاصطفافات المقبلة؟ ومع أي طرف سيقف الناخبون في المستقبل؟ وما صحة الفكرة القديمة القائلة بأن ميولات الناخبين إلى حزب ما هي التي تحدد تصرفهم السياسي، ثم سلوكهم الانتخابي[84]؟

يكفي الرجوع إلى ما حدث في كل من فرنسا وأمريكا وبريطانيا، للتّأكّد من تآكل رصيد الأحزاب بسرعة عندما تنهكها ممارسة السلطة[85]، وهو التآكل الذي قد يفضي إلى تنامي التيارات الشّعبويّة والمتطرفة وأحزاب "الاستقطاب المفتوح، وقد ينتهي بها المآل في نهاية المطاف إلى الاندثار والتحلّل.

ولعل فرضية اندثار الحزب، بعد ممارسته السلطة ليست فرضية فارغة، ما دامت الدراسات السياسية تظهر أن الأحزاب تعيش خلال حياتها عدة مراحل، لكل مرحلة مدة زمنية معينة قد تطول وقد تقصر. وقد حدد "بيديرسون" أربعة مراحل هي: مرحلة الإعلان والتأسيس، ثم مرحلة التمثيل الانتخابي على الصعيد المحلي، ومرحلة التمثيل على صعيد البرلمان، ثم مرحلة المشاركة في الحكومة[86]. وكان هذا الباحث قد أنجز دراسة شملت 53 بلد، أبرز من خلالها أن 39 في المائة من الأحزاب التي كانت في الساحة السياسية قبل عام 1950، اندثرت بعد مدة لا تزيد على عشرين عاما [87]، وإن كانت ظاهرة موت الأحزاب تمسّ على الخصوص الأحزاب الصغيرة. إلا أن الأثر البارز لمرور الحزب من مرحلة إلى أخرى يكمن في التحولات التنظيمية الكبيرة التي يعرفها عند كل

---

[84] نستعير هذا الاقتباس من Jean Charlot الذي يوظف بدوره أفكار مدرسة مشغين Michigan في تحدد الأحزاب السياسية، انظر:

Jean Charlot « La transformation de l'image des partis politiques français », in Revue Française de Science Politique, Vol. 36, No. 1 (FÉVRIER 1986).

[85] أنظر في هذا الصدد:

Jean Charlot « La transformation de l'image des partis politiques français », in Revue Française de Science Politique, Vol. 36, No. 1 (FÉVRIER 1986).

Serge Bernstein, « Les partis politiques: la fin d'un cycle historique », in Esprit, No. 397 (8/9) (Août-septembre 2013), pp. 28-39, p.35.

[86] Mogens N. Pedersen, « Towards a New Typology of Party Lifespans and Minor Parties », Scandinavian Political Studies, Bind 5 (New Series) (1982) 1.

[87] Janda, K. 1980. Political Parties: A Cross-National Survey, New York: MacMillan.

منعطف سياسي، لأن ملاحظة التحولات خلال المنعطفات الكبرى، هي التي تسمح بالتّكهّن بمستقبل الحزب وفهم أسباب اندثاره، أو قوته، ومآله.

المراجع:

- Avril, Pierre. Essai sur les partis politiques, LGDJ, 1986 et 1995 (éd Payot), Daniel-Louis Seiler, *Les* Partis Politiques, Armand Colin, Paris, 1993.
- Barboni, Thierry, " Les changements d'une organisation. Le Parti socialiste, entre configuration partisane et cartellisation (1971-2007) ". Science politique. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2008. Francais. à consulter sur : https://halshs.archives-ouvertes.fr/tel-00485941/document
- Bartolini Stefano, La mobilisation politique de la gauche européenne (1860-1980). Le clivage classe, Bruxelles, Éditions de l'Université de Bruxelles, 2012 (UB Lire. Fondamentaux), annexes, graphie, index (1re éd. anglaise (2000).
- Bartolini, Stefano, « La formation des clivages», in Revue internationale de politique comparée 2005/1 (Vol. 12).
- Beyme (von), Klaus,. 'Government, Parliaments, and the Structure of Power, in Political Parties', in H. Daalder and P. Mair (eds.), *Western European Party Systems: Continuity and Change*. London: Sage. (1983).
- Camau, Michel, Pouvoirs et institutions au Maghreb, Tunis, Cérès-production, 1978
- Charlot Jean , « La transformation de l'image des partis politiques français », in Revue Française de Science Politique, Vol. 36, No. 1 (FÉVRIER 1986).
- Daalder, Hans and Mair, Peter (eds.), *Western European Party Systems: Continuity and Change*. London: Sage. (1983).
- Duverger, Maurice, Les partis politiques, Paris, Seuil, 1992
- El Ouazzani, Mohammed Hassan, «al islam wa ad-dawla haqiqt as-sulta fi al islam », Fondation Mohamed Hassan El Ouazzani, consultable en ligne sur : http://mohamedhassanouazzani.org/?p=4529

- Epstein, Leon. D. (1967). *Political Parties in Western Democracies*. New York: Praeger.
- Erwan Lecoeur, À qui profite la crise des partis?Source: Esprit, No. 397 (8/9) (Août-septembre 2013.
- Guenther Roth,. Personal rulership, patrimonialism, and empire-building in the new states. World Politics 20 (2): 194–206. 1968
- Gunther R., Montero J. R., Linz Juan. (dir.), *Political Parties. Old Concepts and New Challenges*, Oxford, Oxford University Press, 2002
- Haegel, Florence, « Pertinence, déplacement et renouvellement des analyses en termes de clivage en France », Revue internationale de politique comparée. 1 (Vol. 12), 2005.
- Katz Richard S. and Mair Peter, "Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party," Party Politics 1 (1995).
- Katz Richard. S., Mair Peter., « The Ascendancy of the Party in Public Office : Party Organizational Change in Twentieth-Century Democracies », in Gunther R., Montero J. R., Linz J. (dir.), *Political Parties. Old Concepts and New Challenges*, Oxford, Oxford University Press, 2002.
- Katz, Richard .S. and Mair, Peter. (eds) Party Organizations. A Data Handbook on Party Organizations in Western Democracies, 1960-90. London: Sage.(1992).
- La Palombara, Joseph, and Weiner, M,. eds. *Political Parties and Political Development*. Princeton: Princeton University Press. . (1966).
- Lawson, Kay., and Merkl, Peter H. eds..*When Parties Fail: Emerging Alternative Organizations*. Princeton: Princeton University Press. (1988*a*).
- Leca, Jean, « Opposition in the Middle East and North Africa », Government and Opposition, 32 (4), 1997.

- Leca, Jean, « la démocratie à l'épreuve du pluralisme », in Revue ffrançaise de science politique, Année Volume 46 Numéro 2. 1996.
- Lipset, Seymour Martin and Rokkan Stein, Cleavages, Party Systems, and Voter Alignments: An Introduction, in Party Systems and Voter Alignments ; Cross-national perspectives, Robert R. Alford and Others; Chapt 1. 1967
- Lipset, Seymour Martin and Rokkan, Stein (eds.), *Party Systems and Voter Alignments*. New York: Free Press. (1967).
- Macivo, Heather, « Do Canadian Political Parties Form a Cartel? », Canadian Journal of Political Science / Revue canadienne de science politique, Vol. 29, No. 2 (Jun., 1996).
- Mair and and Smith, G., eds..*Understanding Party System Change in Western Europe*. London: Frank Cass. (1990).
- Mair, Peter. (1994). Party Organizations: From Civil Society to the State', in R. S. Katz and Mair (eds.), *How Parties Organize: Change and Adaptation in Party Organizations, in Western Democracies*. London: Sage; *Party System Change: Approaches and Interpretations*. Oxford: Oxford University Press. (1997).
- Merriam, Charles Edward..*The American Party System*. New York: Macmillan. (1922).
- Michels Roberto. Les partis politiques. Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties, Collection UB Lire, 2009.
- Mohsen-Finan, Khadija et Zeghal Malika, « Opposition islamiste et pouvoir monarchique au Maroc. Le cas du Parti de la Justice et du Développement », Revue française de science politique 2006/1 (Vol. 56).
- Ostrogorski, Moïse. I. La démocratie et les partis politiques, aris, Fayard, 1993.
- Palazzoli, Claude, Le Maroc politique, Paris, Editions Sindbad, 1974.

- Pedersen Mogens N. « Towards a New Typology of Party Lifespans and Minor Parties », Scandinavian Political Studies, Bind 5 (New Series) (1982).
- Petr Kopecký, Peter Mair, And Maria Spirova, , Party Patronage and Party Government in European Democracies, Oxford University Press. (2012)
- Ranney, Austin. (1954). The Doctrine of Responsible Party Government. Urbana: University of Illinois Press.
- Régnier, Jean Jacques, « Monarchie et forces politiques au Maroc », in introduction à l'Afrique du Nord, CRESM, Editions du CNRS, Aix-en Provence.
- Santucci, Jean Claude, « Le multipartisme *marocain entre les contraintes d'un « pluralisme contrôlé » et les dilemmes d'un « pluripartisme autoritaire », in* Les partis politiques dans les pays arabes.Tome 2. Le Maghreb, https://remmm.revues.org/2864
- Sartori Giovanni. (1976). *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Schattschneider E. E .*Party Government*. New York: Holt, Rinehart & Winston. (1942).
- Seiler Daniel-Louis., -Les partis politiques en Occident, sociologie politique du phénomène partisan, Paris, Ellipse, 2003 ; *La vie politique des Européens*, Paris, Economica,1998; -*Les partis politiques en Europe*, Paris, PUF, 1978 et 2000) ; -Clivages et familles politiques en Bruxelles, Éditions de l'Université de Bruxelles, 2011.
- Weber Max, , Economie et Société, Paris, Agora (Pocket), tomes 1 et 2. (1995)
- Wolinetz, Steven. B. (1979). 'The Transformation of Western European Party Systems Revisited', *West European Politics*, 2, 4–28 ; (1988). *Parties and Party Systems in Liberal Democracies*. London: Routledge; 'Party System Change: The Catch-All Thesis Revisited', *West European Politics*. (1991)

الأحزاب السياسية والاشتغال بمنطق "الكارتل"
طبّوغرافيا مأزق التمثيل الحزبي وامتهان سلوك التواطؤ

د.عثمان الزياني

أستاذ العلوم السياسة، جامعة محمد الأول، وجدة

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان كيف أضحت الأحزاب السياسية في المغرب تشتغل وفق منطق الكارتل من خلال استحضار جملة من التمظهرات والتجليات الممارساتية والسلوكية، والتي تبرز سواء في علاقتها مع الدولة أو الناخبين، وذلك عبر تحديد كيف غدت الأحزاب السياسية تتوجه أكثر نحو الدولة لضمان استمراريتها في السلطة، عن طريق بناء قدر من العلاقة التكافلية معها، والمبنية على أساس ضمان الاستفادة من التمويل العام والإعانات الحكومية، وسلك سلوك التواطؤ والتكثيف المحكم للعلاقات غير الرسمية والمضمرة مع الدولة، مقابل بعدها عن المجتمع خصوصا هيئتها الناخبة، مما نتج عنه ازدياد منسوب مأزق التمثيل وانتشار ممارسات الزبونية وهيمنة النخب الكلاسيكية على صناعة القرار الحزبي.

Political Parties and working with the logic of the Cartel:

The Topography of the Representation Dilemma and Craft of Collusive Behavior

Dr.Otman Ziani

professor of political sciences University of Mohammed I, Oujda

This study aims to show how political parties in Morocco have started to operate according to the logic of the cartel by evoking a set of practices and behavioral manifestations that emerge, whether in their relationship with the state or the voters. This is by defining how political parties have moved more towards the state to ensure its continuity in power, by building a measure of symbiotic relationship with it, based on ensuring the benefit from

public funding and government subsidies, and conducting collusive behavior and the tight intensification of informal and implicit relations with the state, in return for its distance from society, especially its electorate body, which resulted in an increase in the level of representation dilemma and the spread of clientelism practices.

مقدمة

إن "حزب الكارتل" مصطلح استخدمه كل من "كاتز وماير Katz and Mair" للإشارة إلى الأحزاب التي تسيطر عليها حفنة من النخب السياسية بالاعتماد على موارد من الدولة، وهو يختلف عن الحزب الجماهيري. وقد تم اقتراح مفهوم "حزب الكارتل" لأول مرة في عام 1995 للفت الانتباه إلى أشكال التواطؤ أو التعاون بين الأحزاب بدلاً من المنافسة، وأصبح وسيلة للتأكيد على تأثير الدولة في تطور الحزب.

بحكم هذا التعريف، يتميز الكارتل باختراق الحزب والدولة وفق نوع من التواطؤ بين الأحزاب. ومع تطور "حزب الكارتل"، أصبحت أهداف السياسة تطغى عليها المرجعية الذاتية والمهنية والتكنوقراطية، والاعتماد القوي على المزايا والامتيازات والمنافع المختلفة، وذلك بأن يصبح التمييز بين أعضاء الحزب وغير الأعضاء غير واضح. ومن خلال الانتخابات التمهيدية والاقتراع الإلكتروني وما إلى ذلك، تقوم الأحزاب بدعوة جميع مؤيديها، الأعضاء أو غير الأعضاء، للمشاركة في أنشطة الحزب واتخاذ القرار[1].

وقد اتسعت مساحات اللاّتسييس dépolitisation، مع ظهور أحزاب "الكارتل"؛ ففي العلوم

[1]- للمزيد من التفاصيل حول مفهوم "حزب الكارتل" انظر ما يلي:

- Katz, R.S. & Mair, P. (January 1993). The evolution of party organization in Europe: The three faces of party organization. American Review of Politics, 14, 593-617. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/247871927_The_Evolution_of_Party_Organizations_in_Europe_The_Three_Faces_of_Party_Organization422

-Katz, R.S. & Mair, P. (January 1, 1995). Changing models of party organization and party democracy: The emergence of the cartel party. Party Politics. 1 (1), 5-28. DOI: https://doi.org/10.1177/1354068895001001001

-Katz,R.S. & Mair, P. (Dec., 2009). The cartel party thesis: A restatement. Perspectives on Politics. 7 (4), 753-766. Retrieved from https://search-proquest-com.ezp.waldenulibrary.org/docview/870004460?accountid=14872

السياسية، يستخدم مصطلح "الكارتل" أيضًا للإشارة إلى القوى السياسية التي تستخدم نمط "الكارتل" في الأعمال التجارية أثناء إدارة الأحزاب السياسية، واكتساب السلطة، وتقييد المنافسة الانتخابية أو الحد منها للحفاظ على الوضع القائم.

إن استحضار البعد النظري "لحزب الكارتل" ومختلف خصائصه وأنماط اشتغاله كما نظر له كل من "كاتز Katz" و"ماير Mair"، يساعدنا على اكتشاف جملة من القواسم المشتركة بينه وبين طرق اشتغال الأحزاب في المغرب؛ إذ نجدها في المقام الأول تتميز بنمط من التواطؤ فيما بينها، مع اعتبار التمويل العام مؤشرا رئيسيا على التكتل الاحتكاري، واستحضار علاقتها "التكافلية" مع الدولة، والتي توفر لها الوسائل التي تضمن بقائها على الرغم من انفصالها وبعدها المتزايد عن المجتمع، إذ يمكن أن تنفصل عن المجتمع ومع ذلك تبقى على قيد الحياة، وربما تعرف ازدهارا، لأنها أضحت قادرة بشكل متزايد على التحكم في بيئتها والدفاع عن نفسها ضد مختلف ضغوطات وفروض التغيير السياسي والاجتماعي، بفضل اعتمادها بشكل كبير على موارد الدولة. كما أنها تعمد إلى توزيع مزايا زبائنية لتعبئة قواعدها الانتخابية الهشة.

وتستثمر "أحزاب الكارتيل" إلى حد كبير في المناصب العامة التي تحوزها، بالإضافة إلى إعانات الدولة التي يتم توزيعها عادةً على أساس وجودها البرلماني، مما يعني الاعتماد على "الوصول المستمر إلى الموارد التي تقع من حيث المبدأ خارج سيطرتها"، وبالتالي فإن الفوز أو الخسارة في الانتخابات، يمكن أن لا يُحدث فرقًا كبيرًا في بقائها المطلق، نظرًا لأن الموارد اللازمة لقوتها تأتي الآن بشكل متزايد من الدولة، ويعد الحفاظ على الاستقرار الانتخابي مسألة حياة أو موت، علاوة على إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام التي تديرها الدولة، والقدرة على إقامة حواجز أمام الأحزاب الجديدة الوافدة على الرغم من الإقرار بالمنافسة الحزبية الحرة. ومن ثمّ فإن الأحزاب أصبحت أكثر بعدًا عن ناخبيها، بفعل قدرتها على التواطؤ لتأمين دعم جهاز الدولة واستبعاد أحزاب جديدة من النظام الحزبي، ما جعلها محمية أكثر من العواقب الانتخابية لهذا الانفصال عن المجتمع. وعلى هذا الأساس فإن التفصيل في مختلف هذه الخصائص لقياس مدى اشتغال الأحزاب السياسية بمنطق "الكارتيل" يستدعي اعتماد منهجية تحليلية تفكيكية للعناصر التالية:

أولا- في العلاقة التكافلية بين الدولة والأحزاب السياسية:

يؤشّر منظور كل من"كاتز" و"ماير" على أن عملية التحول التنظيمي للأحزاب السياسية

الأوروبية، تميزت بإضعاف روابط الأحزاب مع المجتمع والتكثيف المحكم للعلاقات غير الرسمية والمضمرة مع الدولة. كما أن تآكل العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، تم توثيقها جيدًا وبشكل تجريبي. يكفي أن نقول إن هذا الضعف في الإرساء الاجتماعي للأحزاب واضح من خلال مجموعة متنوعة من المؤشرات، والتي تشير جميعها إلى حد ما إلى نفس الاتجاه، بما في ذلك تضاؤل الهوية الحزبية، وتآكل الانقسامات التقليدية، وزيادة الاشتغال بالصفقات الحزبية، وارتفاع مستويات التقلبات الانتخابية، وتراجع عضوية الأحزاب، وتدهور العلاقات بين الأحزاب والمنظمات الأخرى. ونفس الخصائص أضحت تطبع الأحزاب السياسية بالمغرب في سياق تطورها التنظيمي والوظيفي، حتى وإن كانت درجتها متفاوتة، فإن هدفها الجوهري واضح ويتمثل في كيفية الحفاظ على علاقتها مع الدولة التي تمتد إلى حد التواطؤ معها. مما يمنح لها مساحات واسعة لضمان استمراريتها التنظيمية وتحصينها من معاول الهدم والتفكك[2]. ولا شك أن الشكل (1) يوضح بشكل جلي وجوب ارتباط الأحزاب بالمجتمع بدرجة أولى، وكيف فقدت الأحزاب السياسية روابطها وعلاقاتها بالمجتمع، وانتقلت إلى الارتباط أكثر بالدولة في إطار علاقة تكافلية مبنية على علاقات براغماتية/ مصلحية ضيقة (الشكل 2)[3].

الشكل (1): الوضع الطبيعي لعلاقة الأحزاب بالدولة والمجتمع

[2] - Ingrid van Biezen and PetrKopecký ; The cartel party and the state: Party-state linkages in European democracies; (accessed on 23-12-2020); in :
https://www.researchgate.net/publication/272356303_The_cartel_party_and_the_state_Party-state_linkages_in_European_democracies

[3]- انظر :
-Yeni Sri Lestari ; CARTEL PARTY: AN ANALYSIS STUDY ;Advances in Social Science, Education and Humanities Research (ASSEHR), volume 81 1st International Conference on Social and Political Development (ICOSOP 2016) ;in :
https://www.researchgate.net/publication/315871374_Cartel_Party_An_Analysis_Study.

الشكل (2): علاقة الأحزاب بالدولة والمجتمع حسب نموذج أحزاب الكارتل

إن أهمية الدولة كمورد تنظيمي للأحزاب في المغرب، ليست فقط ذات أهمية حاسمة فيما يتعلق ببقائها على قيد الحياة، ولكن أيضًا كآلية لمقاومة المستويات المنخفضة من الثقة الشعبية، وكذلك المستقبل غير المؤكد لديمقراطية الحزب. وهنا تبرز طبيعة وشدة العلاقة بين الأحزاب والدولة، التي تم تطويرها من قِبل كل من "فانبيزن Van Bieze" و"كوبيكي Kopecky"، واللذان يؤكدان أن العلاقة بين الأحزاب والدولة من الأفضل تصورها، في نطاق "حزب الكارتل"، على أنها متعددة الأوجه وليس أحادية الأبعاد. وبشكل أكثر دقة، حدد ثلاثة أبعاد رئيسية للربط بين الدولة والحزب؛ اعتماد الأحزاب على الدولة، وإدارة الأحزاب من قبل الدولة، والاستيلاء على الدولة من قِبل الأحزاب. يتجسد العنصر الأول في اعتماد الأحزاب على الموارد المالية للدولة، من خلال توزيع الإعانات العامة المباشرة وغير المباشرة، ويتطلب العنصر الثاني تنظيم نشاط الحزب وسلوكه وفق القانون، ويتحقق العنصر الثالث بالتعيينات الحزبية داخل إدارة الدولة اعتمادا على المحسوبية[4].

تُشجع هذه التبعية الأحزاب السياسية على تشكيل نمط من التواطؤ في المؤسسة الحكومية، بهدف تسخير موارد الدولة لضمان بقائها الجماعي، فأصبح هذا التواطؤ الحزبي يعرف باسم كارتل الحزب. إن وجود الكارتل الحزبي في نظام الحكومة، غير مرئي في كثير من الأحيان، ولن يظهر بالضرورة علنًا. لأنهم يجتمعون معًا لتشكيل اتفاق (تواطؤ)، لكن حزب هذه الكارتلات غالبًا ما يكشف عن مظهره باعتباره مجموعة من الأحزاب السياسية التي تعمل معًا لتشكيل ائتلاف حزبي في مؤسسات الدولة. إن التعاون بين الأحزاب السياسية في نظام الحكم في بلد ما، هو شيء مطلق يجب أن يوجد، سواء كصانع قرار أو كطالب مقترح؛ فالتحالف بين الأحزاب السياسية في

[4] - Ingrid van Biezen ;PetrKopecký ;The cartel party and the state: Party–state linkages in European democracies ; First Published February 7, 2014 ;(accessed on 25-12-2020) ;in : https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1354068813519961.

الحكومة هو في الأساس شكل من أشكال التعاون بين الأحزاب التي تهدف إلى المشاركة في دعم الحكومة القائمة، مع وجود مجموعة أحزاب سياسية معارضة اختارت أن تصبح حزبا خارج الحزب الحاكم لتحقيق آلية الضوابط والتوازنات في نظام الحكم.

وقد حظيت مسألة اعتماد الأحزاب على الدولة عبر التمويل العام بأهمية بالغة منذ نشر مقال حزب الكارتل لأول مرة، ولا سيما بسبب الاعتماد المتزايد للأحزاب على الإعانات الحكومية باعتبارها مؤشرا رئيسيا لتكوين الكارتلات. والحال أن الحجة الأساسية معروفة جيدًا ويمكن تلخيصها بإيجاز على النحو التالي: لقد أدى إدخال الإعانات العامة إلى جعل الأحزاب السياسية تعتمد بشكل متزايد على الدولة على حساب روابطها المالية مع المجتمع، مثل مساهمات العضوية أو أشكال أخرى من التمويل الشعبي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الإعانات الحكومية على تعزيز الوضع القائم، ومن ثم المساهمة في تكوين الكارتلات في النظام الحزبي من خلال معاقبة الأحزاب الصغيرة، ما يُصعّب مهمة الوافدين الجدد لدخول النظام.

وفي المغرب، تتمتع الأحزاب السياسية بمصادر تمويل مختلفة، إذ أصبحت تعتمد بشكل كبير على تمويل الدولة على المستويين: التسيير اليومي وتدبير حملاتها الانتخابية، والملاحظ أن هذه التمويلات عرفت تزايدا مستمرا مما جعل الأحزاب ترتبط بشكل كبير بالدولة لمقاومة أزماتها الداخلية وكذلك تداعي مشروعيتها الشعبية[5]. فضلا على أن التنظيم العام لتمويل الأحزاب، قد يظهر تأثيره بطرق مختلفة ومهمة، وبشكل مباشر أو غير مباشر. غير أنه إذا كانت الأنشطة الداخلية والخارجية للأحزاب ينظمها القانون، وبما أن القواعد الحاكمة للأحزاب أصبحت قواعد دستورية أو إدارية بدلاً من قواعد الحزب الداخلية، فإن الاستقلالية المالية والتنظيمية الداخلية للأحزاب تضعف بشكل لا لبس فيه. وبالتالي، فإن التنظيم العام لتمويل الأحزاب قد يساهم في إعادة تعريف الأحزاب باعتبارها وكالات خدمة عامة أي كمرافق عامة أو وكالات شبه حكومية.

وهكذا، كان "كاتز" و"ماير"محقّين في ملاحظة تزايد الإعانات الحكومية، وكانوا محقين أيضًا في توقع ارتفاع واضح للتمويل العام للأحزاب السياسية، منذ صدور مقال "حزب الكارتل" لأول

[5]- وقد سبق للملك في خطاب القاه أمام أعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة سنة 2018، دعا فيه الى الرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار. انظر نص الخطاب على الرابط التالي: https://cutt.ly/ojsqmX4.

مرة،حيث يُنظر إلى تزايد التمويل العام في حد ذاته على أنه مؤشر على الاعتماد المالي للأحزاب على الدولة، على الرغم من أن مجرد تقديم الإعانات الحكومية لا يعني بالضرورة أن الموارد المالية الأخرى أصبحت غير ذات صلة تمامًا. وبغض النظر عن الأهمية الفعلية للتمويل العام من الناحية المالية، إلا أنه حسب "كاتز" يمثل تغييرًا جوهريًا في شخصية الحزب، مما يعزز تحوله من جمعية خاصة إلى كيان شبه عام. كما تشير العديد من الأدلة على أن الإعانات الحكومية أصبحت مهمة للغاية لدرجة أنها تؤدي إلى مزاحمة المصادر المالية الأخرى للحزب.

ومن هنا يبدو أن ارتباط الحزب بالدولة في المغرب، يهدف إلى الحصول على إعانات من الدولة. ويكون الاختراق متبادلاً لأن الدولة في المقابل تخترق الحزب من خلال أنظمة يمكن أن تُلزم الأحزاب السياسية وتجعلها خاضعة للدولة. يؤدي مثل هذا التداخل، في تطوره، إلى تعاون تواطئي يدّعي فيه الحزب حق الوصول إلى الموارد الاستراتيجية للدولة، عندئذ تصبح السياسة غير مسيّسة، وبالطريقة التي تصبح فيها مهنة ماهرة، ومرجعية ذاتية. هذا الاتجاه نحو احتراف السياسة يجعل من أعضاء الحزب في البرلمان مجرد "عُمال حزبيين party workers"، يتمتعون بمهارات مهنية لخدمة مصالح الحزب بشكل صريح، وبالتالي غياب أي ارتباط مباشر بمصالح المجتمع، لأن الحزب أصبح جزءًا من الدولة، ومن تم يميل أعضاء البرلمان لأن يكونوا ممثلين للأحزاب بدلاً من تمثيل الشعب، حيث يتحول البرلمان إلى فضاء للتعبير عن مصالح الحزب أكثر من كونه مؤسسة ديمقراطية نيابية، تمثل بشكل أساسي الناخبين. ويبقى الضغط السياسي الذي تمارسه الأحزاب كنوع من الاستراتيجيات التقنية المطبقة، لتحقيق الهدف النهائي للسيطرة على عملية السياسة، بما يتوافق مع مصالح النخب الحزبية في المكاتب المركزية، مما يجعل الثقافة السياسية السائدة لدى الأحزاب تتشكل من خلال منطق السوق، إذ السياسيون مثل رجال الأعمال الساعين للربح[6].

ومن نافلة القول إن ارتباط الأحزاب بالدولة لا يرجع فقط إلى الحصول على إعاناتها ومواردها، وإنما نتيجة هيمنة الدولة عليها واختراقها وتطويعها، إذ تتخذ هذه السيطرة والتدخل

[6] - Bonifasius -. Hargens ; Oligarchic Cartelization in Post-Suharto Indonesia ; Walden Dissertations and Doctoral Studies ; Walden University; 2020; in : https://scholarworks.waldenu.edu/dissertations/7873/.

عدة أشكال، يمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين: "قانونية" و"سرية"، تتكون الأشكال القانونية للتدخل في المقام الأول من استخدام القوانين وأدواتها لتقييد ومراقبة الأحزاب، والغرض الأساسي من هذه القيود القانونية هو ضمان عدم قدرة أي حزب سياسي على أن يمثل تهديدًا للنظام الحاكم، فضلا عن منع الأحزاب، التي قد تشكل مثل هذا التهديد، سواء من حيث أجندة نقدية جذرية أو من خلال القدرة على جذب دعم شعبي واسع النطاق، من الانضمام إلى المجال السياسي القانوني. علما أن الدولة في المغرب قد استخدمت أساليب أكثر سرية لإضعاف الأحزاب والتلاعب بها والسيطرة عليها كتدابير تكميلية للتدابير القانونية والعلنية. اتخذت أول هذه الأساليب شكل التدخل غير المباشر في الشؤون الداخلية للأحزاب، إذ هناك شكلين بارزين للتدخل في النظام الحزبي هما: أولاً، رعاية إنشاء أحزاب سياسية جديدة؛ وثانيًا، مفاقمة الخصومات بين الأحزاب القائمة، مما يسمح بإنشاء أحزاب جديدة مواتية للنظام أو متحالفة معه، كما أنه يساعد على مزيد من الانقسام والتشظي في المشهد السياسي الحزبي من أجل منع ظهور حزب قوي.

وجدير بالذكر أن السلطات تمكنت أيضا من التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب من خلال استخدام "سياسات العصا والجزرة". ما دفع بالسياسيين الأفراد، وحتى الأحزاب السياسية بأكملها، لتهدئة خطابهم وأجندتهم، والتعاون العلني مع السلطات مقابل منافع سياسية ومادية. كما تم استقطاب أحزاب المعارضة والسياسيين بشكل خاص عبر إغرائهم بالمناصب السياسية، وذلك من خلال إغراء السياسيين الأفراد بالابتعاد عن أحزاب المعارضة وتحويلهم إلى أحزاب مؤيدة للنظام، بالإضافة إلى استخدام "جزرة" المنصب السياسي والمزايا المادية للسيطرة على الأحزاب والتلاعب بها[7].

ومن الانتقادات الموجهة لمؤسسات الحزب، أنه على الرغم من استخدامها لتمويلات الدولة لم تطرأ عليها تغييرات كبيرة على مستوى أدائها التنظيمي والوظيفي. إذ يبدو دائما أن هناك اتجاهًا واضحًا بأن تصبح الأحزاب عبارة عن مؤسسات تسعى نحو الحصول على امتيازات في ديمقراطية تواطئية. وهكذا تبتعد مؤسسات السياسة الحزبية بشكل متزايد عن المجتمع المدني، وفي الوقت

[7]-Michael J. Willis ; Political parties in the Maghrib: the Illusion of significance?; The Journal of North African Studies; Volume 7, 2002 - Issue 2 ; Pages 1-22 | Published online: 29 Mar 2007; (accessed on 28-12-2020) ; in : https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13629380208718463.

نفسه، تخترق الدولة بشكل ممنهج من أجل الحصول على الامتيازات والوصول إلى الموارد الاستراتيجية، بحكم أن الحزب أضحى متجسّدا في القيادة الحزبية المركزية المستحوذة عل المناصب العامة، كما يصبح ارتباطها بالقاعدة الحزبية على الأرض غير واضح، لأنها تبني جدرانًا تفصل نخب الحزب عن أتباعها أو مؤيديها على الأرض. مما يفضي إلى غياب الأحزاب عن أدوارها الأساسية كعوامل للتغييرات السياسية من حيث التعبير عن المصالح العامة، وتجميعها من أجل التحول إلى سياسات معينة داخل النظام السياسي. والحال أن مثل هذا الوضع يؤثر على طبيعة الارتباط بين الدولة والمجتمع المدني في حد ذاته.

ولا تقف أبعاد الارتباط بين الحزب والدولة عند هذا الحد، وإنما تفسر بشكل ضمني طبيعة ووظائف الانتخابات في التقاليد السياسية للكارتل. إذ ليست الانتخابات أكثر من مجرد آلية إجرائية لإضفاء الشرعية رسميًا على السلطة التي سيطرت عليها نخب الكارتل، بما أنه لم تعد الأنظمة السياسية الديمقراطية تسعى إلى دمج المواطنين في الجسم السياسي، وإنما فقط لإرضائهم وتحويلهم إلى مجرد مستهلكين غير ناقدين لـ "المنتجات السياسية"، وصمتهم على تحكم نخب الكارتل في اللوائح الانتخابية، التي تقلل من عدم الرضا الذي من شأنه الإضرار بوضعها الراهن، وذلك من خلال ابتكار آلية لتقاسم السلطة فيما بينها. ومن ثم يسوغ القول إن الديمقراطية الانتخابية هي وسيلة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وليس للقيام بالتغيير الاجتماعي. وبمعنى آخر، أصبحت الديمقراطية الانتخابية وسيلة مؤسسية جديدة يتحكم الحكام من خلالها في المحكومين.

وإن كانت الانتخابات تهدف في ثقافة الكارتل، إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي بدلاً من إحداث تغيير اجتماعي وسياسي، فإن فشل حزب الكارتل في التمثيل مرتبط بقدر ما يتصرف ممثلوه من منطلق المصلحة الذاتية المهنية، وهو تشخيص يستحضر نقدًا سابقًا للتمثيل السياسي، لتحويل الممثلين الإسميين إلى طبقة مهنية أو نخبة مكتفية ذاتيًا، ومعزولة بشكل متزايد، وتعمل على تنفيذ استراتيجيات التكتلات لتحسين الفرص للحصول على ثروة الدولة لإثراء أنفسهم ومنظماتهم.

وهكذا، فإن الأحزاب -والأنظمة الحزبية- ستصبح "كارتلات" دون أن تهتم بشكل كبير بالحفاظ على جذورها في المجتمع المدني، وهو ما يسميه المؤلفون "عملية التكتل"، حيث تصبح

الدولة "هيكلًا مؤسسيًا" لتمويل الأحزاب، ما يسمح للتقليدية منها بالاستمرار مع استبعاد الأحزاب الجديدة -الخارجيين- من المنافسة. ذلك أن أحزاب "الكارتل" "تستوعبها الدولة" وتتحول إلى "وكالات شبه حكومية"، وتَضعف المنافسة الحزبية، وتكتسب الأحزاب استقلالية أكبر عن الناخبين، وتصبح السياسة "مهنة"، تختفي فيها الاختلافات الأيديولوجية الجوهرية. وباختصار، فإن "الكارتل" يعبر عن ابتعاد الأحزاب عن المجتمع المدني وتقارب مع الدولة. تتجه الأحزاب نحو المؤسسات العامة، والحوافز لزيادة الكارتلات، في ظل محدودية المنافسة الحزبية، ويتحول القانون الانتخابي إلى أداة لتجديد القيادة. قياسا إلى هذه الاعتبارات، وتمشّيا مع منظور "ميشيلز Michaels"، يتحول "حزب الكارتل" إلى منظمة تميل إلى بلورة الميول الأوليغارشية للديمقراطيات التمثيلية، ويكفي إلقاء نظرة نقدية على هيكل الأحزاب ووظائفها التمثيلية من أجل التأكد من هذه النتيجة، ما يميل إلى جعل التنظيم الحزبي هيكلًا استبداديًا وأوليغارشيًا مصمّمًا على إعادة إنتاج وتبادل النخب في السلطة[8].

ثانيا- في إحداثيات التواطؤ الحزبي وأزمة التمثيل:

لا شك أن الدور الأساسي للأحزاب في الديمقراطيات التمثيلية هو تمثيل مصالح الناخبين والتعبير عنها في عملية صنع السياسات العمومية على مستوى المؤسسات المنتخبة وطنيا ومحليا، ما يفيد أن الأحزاب تعمل في خدمة مصالح الناخبين، الأمر الذي يفترض أنها ستدفع في اتجاه الحفاظ على قاعدتها الانتخابية، إن لم يكن السعي وراء توسيعها، لأنه بدون ارتباط وثيق بمصالح الناخبين، فإن الأحزاب تخاطر بفقدان دورها في تدبير الشأن العام، وبالتالي فإن تلبية مطالب الناخبين والالتزام بمصالحهم، من المتوقع أن تكون ذات أهمية قصوى. هذا ثابت تقريبا، وبذلك يصبح إرضاء الناخبين أساس الارتباط بينهم وبين الحزب، حيث تشكل العلاقة بين الناخبين والأحزاب العمود الفقري لما نفترض أنه يوجه عملية صنع القرار للحزب؛ فعندما تتغير تفضيلات الناخبين، ستستجيب الأحزاب لهذه التغييرات الديناميكية.

من المعلوم أن الأحزاب السياسية في المغرب أضحت تنزع أكثر نحو إقامة علاقات مع الدولة والأحزاب المتنافسة، على حساب علاقتها بالناخبين، وغدت تعمل من أجل مصلحتها الذاتية إلى حد كبير، وبحكم أنها تواجه دائما تحديًا كبيرًا بسبب الديناميكيات السياسية المتغيرة مع تطور

[8] - Bonifasius -Hargens ; Oligarchic Cartelization in Post-Suharto Indonesia ; op.cit.

المنافسة السياسية حول موارد الدولة، بحيث تصبح أكثر اعتمادًا على الدولة وعلاقتها بالأحزاب المتنافسة لحماية مواقعها في السلطة. هذه العلاقة مع الدولة، التي تستخدم مواردها وسلطتها لصالحها، تعمل أيضًا على تغيير التفاعلات بين الأحزاب المتعارضة، مما يسمح لها بتقدير هدفها المشترك المتمثل في الحفاظ على السلطة السياسية، مع فتح فرص جديدة للتواطؤ مع بعضها البعض[9]. وهذا ما يظهر جليا على مستوى التحالف الحكومي، إذ على الرغم من شدة التباينات والفروقات الإيديولوجية بين مختلف أحزاب التحالف إلا أنها تجمعها مصالح مشتركة انسجاما مع فروض الاشتغال بمنطق الكارتل.

كما يعبر هذا التنسيق، وهو الأهم بالنسبة للتمثيل، على أن الأحزاب لم تعد تستجيب للناخبين، بل تعمل جنبًا إلى جنب للحد من المنافسة السياسية فيما بينها، والتي يشار إليها بخلاف ذلك بالتواطؤ بين الأحزاب، أي تشكيل نموذج الكارتل، الذي لا يقتصر منطق اشتغاله على أن يكون هناك تواطؤ بين الأحزاب فحسب، بل يجب أيضًا تجاهل الناخبين. يتم تحقيق ذلك من خلال التلاعب بالقضايا المعروضة على الناخبين وتجاهل تفضيلات الناخبين، ومن خلال الحد من قدرة هيئتها الناخبة على تغيير تصويتها في الانتخابات المقبلة، أي أن الأحزاب المتواطئة تحاول فرض استقرار هيئتها الناخبة من خلال التلاعب بالقضايا والمواقف المعروضة عليها، من أجل إقناع الناخبين على التصويت بشكل مشابه في أي انتخابات مقبلة. وعليه لا ينبغي أن نتوقع فقط من الأحزاب المتواطئة التنسيق مع الأحــزاب الأخرى، على حساب تمثيل دوائرها الانتخابية فقط، ولكن يجب أيضًا التلاعب بالقضايا التي تُعرض على الناخبين[10].

ولئن كانت أزمة التمثيل السياسي ظاهرة بشكل جلي في الديمقراطيات الحديثة، فإنه تترسخ

---

[9]- Slater, D. (January 2018). Party cartelization, Indonesian-style: Presidential power-sharing and the contingency of democratic opposition. Journal of East AsianStudies, 18(1), 1-24. DOI: 10.1017/jea.2017.26

-Slater, D. (October 2004). Indonesia'saccountabilitytrap: Party cartels and presidential power afterdemocratic Transition. INDONESIA, 78 (61-92).Soenarto, H.M. (2003). Euforia, reformasiataurevolusi: Pergulatanideologidalamkehidupanberbangsa. Jakarta: LembagaPuteraFajar

[10]- Sara Laren Miller ; Collusion or Representation?: The Cartel Party Theory Reexamined ;c 2019 ; Submitted to the graduate degree program in Department of Political Science and the Graduate Faculty of the University of Kansas in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy. (accessed on 01-01-2021)in : https://kuscholarworks.ku.edu/handle/1808/29892.

أكثر على مستوى الديمقراطيات الهجينة، ولا يخرج الوضع في المغرب عن هذا السياق، بسبب النزوعات السلوكية المرضية للأحزاب السياسية Pathologicalbehavioraltendencies والمنافسة السياسية، والبيئات السياسية المعقدة، وتغير هياكل الأحزاب، التي أصبحت ترى أن مصلحتها المشتركة هي البقاء في السلطة بالدرجة الأولى، وضمان مناصبها في الحكومة. وبمجرد أن تدرك الأحزاب أنها تستطيع العمل معًا لحماية مواقفها ووضعها، تبدأ في التواطؤ، مما يؤدي في النهاية إلى تقويض الروابط بينها وبين الناخبين. الأمر الذي ينسجم أيضا مع تحليل كل من "كاتز وماير katz and mair"، إذ جادلا بأن "الأحزاب تبدأ في التواطؤ ردًا على البيئات السياسية المتغيرة والأنظمة المعقدة بشكل متزايد، والتي تتحدى الاستقرار السياسي. كما أن بروز قضايا جديدة متعددة الأبعاد، وظهور مطلب التكافؤ في الأهمية، والتنافس الحزبي، كلها تشير إلى الظروف البيئية المتغيرة التي يمكن أن تعقد المنافسة السياسية بشكل كبير، وتغير حوافز الأحزاب، كما أن ظهور قضايا جديدة في المشهد السياسي، قد يجعل التمثيل صعبًا بشكل واضح مما يحفز سلوكها التواطئي"[11].

تؤدي القضايا المجتمعية الجديدة إلى تعقيد المنافسة السياسية للأحزاب بشكل متزايد، كونها تتعرض للضغوط لاتخاذ مواقف بشأن هذه الموضوعات، على الرغم من أن موقف ناخبيها بشأن هذه القضايا قد يكون غير واضح، وقد يكون تقريب آراء الناخبين أمرًا صعبًا ومكلفًا ويستغرق وقتًا طويلاً، وليس هناك ما يؤكد للسياسيين أو الأحزاب أن تحالفات الناخبين ستقدم وجهة نظر موحدة حول الموضوع. هذا هو بالضبط المنطق الذي يقترح أن "القضايا متعددة الأبعاد" و"السياسة الجديدة"، هي بمثابة المجالات التي تشكل أكبر المخاطر على الأحزاب، وبالتالي تقدم أقوى احتمال لتحريض نزوعاتها التواطئية، نظرًا لأن هذه القضايا، منذ بدايتها، متداخلة مع الديناميكيات السياسية التقليدية، مما يجعل الأحزاب تكون أفضل تنسيقا في ردودها على هذه القضايا، ويحفزها على ضمان استقرار سلوكها التواطئي، والعمل على تعزيزه أكثر[12].

وغالبًا ما يُفترض أن الأحزاب، مثل الأفراد، مدفوعة بمصالحها الذاتية، وإن كان الافتراض الأساسي هو أن الأحزاب ترغب في السلطة، مما يدفعها إلى تعزيز دورها في الحكومة. وبالطبع، كثيرا

[11]- Ibid.

[12]- Sara Laren Miller ; Collusion or Representation?: The Cartel Party TheoryReexamined ;op.cit.

ما تفترض النماذج المكانية للتمثيل أن الأحزاب التي تتصرف بعقلانية، تحاول زيادة حصتها في التصويت من خلال جذب معظم الناخبين، لذلك يمكن القول، إن الأحزاب يجب أن تتصرف بطريقة ترضي مجموعات واسعة من الناخبين بشكل متزايد، والابتعاد عن المصالح السياسية الضيقة، والتركيز على المناشدات العامة، بشكل حاسم. ما يستدعي وجود صلة بين الناخبين والأحزاب، بأن يسعى الحزب جاهدا لإرضاء الناخبين من خلال تمثيل مصالحهم، وهذا ما لم يعد ممكنا في ظل "الكارتلات الحزبية"، حيث تفضل الأحزاب منطق التواطؤ مع الدولة والمشاركة في السلطة والاحتفاظ بها، لأن هذا أسهل عليها من محاولة إرضاء واسعة النطاق للناخبين[13].

وفق هذا التحليل، يمكن القول إن الأحزاب أصبحت مدركة أنه على الرغم من أن الهدف من جميع الانتخابات هو الفوز وزيادة نطاق ممارسة السلطة -وبما أنه عمليا لا يمكن الحفاظ عل نفس النسق التصاعدي لنتائج الانتخابات- فإن الأحزاب تحاول غريزيًا تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى. وقد أدى إضفاء الطابع المهني على السياسة في المغرب إلى زيادة أهمية محاولة إبقاء الأحزاب في السلطة، حتى لو كانت غير قادرة على "الفوز" في كل الاستحقاقات الانتخابية اللاحقة. وهذا ما يحفزها عل سلوك التواطؤ فيما بينها، بصرف النظر عمّا إذا كانت هذه الترتيبات التواطئية معبّر عنها دائما بصراحة.

من هذا المنطلق لم يعد الحزب السياسي مهتما بشكل كبير إلا بمصلحته المشتركة واحتواء تكاليف الخسارة، فضلا عن إيجاد توازن يناسب جميع مصالحه "الخاصة". وهذا يعني أيضًا التعاون، حتى لو لم يكن هذا التعاون بحاجة إلى أن يكون علنيًا أو واعيًا. سواء كانت لدى الأحزاب رغبة في الاعتماد بشكل كبير مع بعضها البعض على الصفقات العلنية أو رافضة لذلك، فإدراكها المتبادل للمصالح المشتركة، وشعورها بأنها جميعها في نفس القارب، واعتمادها على نفس أنواع الموارد العامة، يدفعها إلى أن تتوافق عن طريق تنسيق السياسات.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن الأحزاب السياسية في المغرب تكاد تفقد مصداقيتها بفعل انخراطها الكلي في نهج "ألاعيب حزب الكارتل"، وبُعدها عن اهتمامات المواطنين العاديين، ولعل

---

[13]- للتفصيل أكثر في هذه النقطة، يراجع مايلي:
-Katz, R.S. & Mair, P. (January 1, 1995). Changing models of party organization and party democracy: The emergence of the cartel party.op.cit.

ضعف الثقة هذا ليس جديدا؛ لطالما كانت الثقافة المعادية للحزبية موجودة، لكنها تبدو حية أكثر من أي وقت مضى، خاصة وأن مؤيدي الحزب في المجتمع قد تفككوا إلى حد كبير. ساهم في ذلك تغيّر الأحزاب نفسها، بتخليها عن وظائفها التقليدية، وتآكل جذورها الاجتماعية، وتراجع قدرتها على تعزيز المصالح الاجتماعية والمطالب الجماعية، وأما الاختلافات السياسية التي تخلقها الأحزاب فهي غالبا مصطنعة ومضللة، بما أنها لم تعد تساهم بشكل كبير في تأطير النقاش العام، الذي انتقل إلى الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، ولم تعد تمارس وظيفتها بشكل كامل في اختيار المرشحين السياسيين.

ويتجلى ضعف الأحزاب السياسية المغربية أيضا في كونها أصبحت تتجاهل أهمية التكوين الذاتي لأعضائها، إذ من المفترض أن تمارس الأحزاب عمليات تثقيفية فردية وجماعية تحمل وجهة نظر عالمية و"أيديولوجية" وتدير المعنى السياسي، وتعمل على تسييس المجتمع. لأنها في المبدأ "مؤسسات ثقافية" إن جاز لنا توظيف التعبير الذي نحته "فريديريك ساويكي .Frédéric Sawicki ". وإلى جانب تدهور هذا الجانب من النشاط الحزبي، يبدو أن الفروق الأيديولوجية قد تضاءلت بين الأحزاب المهيمنة إلى حد كبير. وعلى الرغم من أنها تروج لأساليب جديدة أكثر تشاركية وترفض ظواهر القيادة الكلاسيكية، إلا أنها تنخرط في ممارسات وسلوكيات متناقضة. هذه المفارقة الواضحة هي انحراف مركزي لما أصبح يسمى "أزمة التمثيل"، وجانب مركزي في عرقلة اللعبة الديمقراطية وتثبيتها. وإذا كانت الأحزاب تحافظ على علاقات مميزة مع مجموعات اجتماعية معينة، فإن رسوخها في المجتمع ضعيف، مقابل دفاعها عن مصالح أعضائها، خصوصا الممتهنين منهم للسياسة الذين يشكلون خزانا انتخابيا[14].

إن انفصال الأحزاب السياسية المتزايد عن المجتمع في المغرب يظهر بشكل جلي لحد الإثارة، ومعه فقدت الأحزاب بشكل متزايد قدرتها وحرصها على أداء وظائفها التمثيلية للمجتمع (التعبير عن المصالح، التجميع، وصياغة الأهداف، والتعبئة السياسية ...إلخ)، في حين أصبحت تشارك بقوة في تنفيذ الوظائف الحكومية (تجنيد النخبة، والتوظيف، وتشكيل الحكومة، وصنع

[14] -Rémi Lefebvre : Les partis politiques : entre illégitimité et centralité ; LA Revue Politique Et parlementaire ;
https://www.revuepolitique.fr/les-partis-politiques-entre-illegitimite-et-centralite/

السياسات). بل أصبحت جزءًا من جهاز الدولة، وتحرص على الاستفادة من موارد الدولة بسخاء، نظير تنفيذ الوظائف الحكومية والبرلمانية. وهكذا أصبح قادة الأحزاب المحترفين مهتمين بمطالب الساحة الحكومية والبرلمانية أكثر من اهتمامهم بتفسير البيانات الحزبية أو مناقشة السياسة في مؤتمرات الحزب، ومع ذلك، يمكن القول بأن الجذور الاجتماعية الضعيفة للأحزاب لا تُترجم بالضرورة إلى ضعف انتخابي. فعلى الرغم من أن الأحزاب لم تعد "تَحصر" مؤيديها، ولا يمكنها الاعتماد على أعداد كبيرة من "تحديد" الناخبين الذين سيدعمونها في السرّاء والضراء، فإنهاأصبحت تعتمد طرقًا أخرى للحفاظ على الدعم الانتخابي، من قبيل أنها أضحت على استعداد متزايد للاستفادة من الموارد العامة من أجل مكافأة أنصارها، ويمكن أن يتراوح استخدام سلطة الدولة هذا بين المحسوبية المحدودة لدعم نشطاء الحزب، والتوزيع الزبائني الواسع لأموال الدولة والتوزيع السياسي والإداري[15].

ثالثا- هيمنة "القانون الحديدي" للقيادات الحكومية والبرلمانية على الأحزاب:

يثير التنظيم الحزبي في النظام الديمقراطي أداة تربط المجتمع المدني بالدولة فيما يتعلق بتجميع المصالح وتوضيحها، وترتيب التواصل بين المجتمع والدولة، وكذلك التوظيف السياسي لشغل المناصب العامة. وعند النظر إليه (التنظيم الحزبي) من منظور بيولوجي مطبق في الوظائف البنيوية التي أكدها كل من "باول والموند Powell & Almond"، من المحتمل أن يكون "كائنًا" يستمر ديناميكيًا في النمو ويتشكل من خلال المحيط السياقي. ومن شأن هذه التغييرات الديناميكية أن تطور خصائص المنظمات الحزبية، سواء البيئة الداخلية للمنظمة أو الشخصية الخارجية في العلاقات مع المجتمع المدني والدولة. وتعكس الوجوه الثلاثة للمنظمات الحزبية، التي أكدها "كاتس ومايرkatz and mair" بشكل شامل في المكونات الحاسمة التي تشكل خصائص الحزب تشمل القادة في المكتب المركزي، والأعضاء في المناصب العامة، والأعضاء على الأرض. لا تحدد هذه التفاعلات التطورية طبيعة التنظيم الحزبي فحسب، بل تحدد أيضًا بناء العلاقات بين الحزب والمجتمع، وكذلك بين الحزب والدولة.

جادل "روبرت ميشيلز Robert Michael"، بأن وجود النخب السياسية داخل التنظيمات الحزبية أمر لا مفر منه، وحجته في ذلك، أن ممارسة الوظيفة التمثيلية تؤدي بالضرورة إلى تبني

[15]-Sara Laren Miller; Collusion or Representation?: The Cartel Party Theory Reexamined; op.cit.

القادة للمواقف وتطوير القدرات التي تميزهم عن باقي أعضاء المنظمة وعن ناخبيهم، مما يسمح لأصحاب العمل باحتكار موارد السلطة. وبدورهما، أشار كل من أوستروجورسكي، وفيبر، وميشيلز، ودوفيرجه Ostrogorsky, Weber, Michels, and Duverger إلى أن الخصائص التنظيمية للأحزاب تولد تشوهات في آليات التمثيل، لا سيما أن الأحزاب موجهة لتمكين رؤسائها من إرضاء مصالحهم الخاصة. الأمر الذي يفضي إلى انغلاق القادة على أنفسهم على حساب من يمثلونهم، ويجعل التنظيم الحزبي هيكلًا استبداديًا وأوليغارشيًا مصممًا على إعادة إنتاج وتبادل النخب السياسية في السلطة[16].

ومن منظور المنافسة، يشرح "داونز Downs" سلوك الأحزاب وناخبيها ودوافع كليهما لتحقيق أهداف محددة. وهي تدرك أن الحكام يسترشدون بالمصالح الأنانية ويتصرفون حصريًا بحكم حصولهم على المكانة والسلطة والمال المرتبطين بالمنصب العام. في هذا السيناريو، سيكون مرشحو الأحزاب في وضع يمكن أن يكون مواتياً لتصور الناخبين من أجل "تكثير الأصوات"، وأن يتم انتخابهم. ومن ثم، فإن نموذج "داونز" يقوم على افتراض أن كل حكومة تحاول تعظيم قاعدة دعمها للحصول على إعادة الانتخاب. وهكذا، لا تسعى الأحزاب للفوز بالانتخابات لصياغة السياسات، بل العكس تعمل عل صياغة سياسات للفوز في الانتخابات، وينتج عن هذا التغيير التنظيمي ما يلي: "تغيير جذري للمكونات الأيديولوجية للحزب"؛ "تقوية أكبر للسياسيين الموجودين في قمة الحزب - والتي يتم تقييمها بدورها من حيث الفعالية على حساب قيم الحزب"؛ "التخلّص من الأيديولوجية بشكل ملحوظ"؛ "زيادة انفتاح الحزب على نفوذ جماعات المصالح" ؛ "فقدان الوزن السياسي للمنتسبين والمناضلين"؛ "تعزيز القوة التنظيمية للقادة في مقابل تراجع العلاقات بين الحزب وناخبيه". وفي هذا الإطار وصف أوستروجورسكي Ostrogorski، الأحزاب بأنها "آلة" يهدف تنظيمها حصريًا إلى الرعاية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات لأعضائها -مثل العثور على وظيفة والحصول على منزل- إنه يتعامل بشكل أساسي مع الحصول على مزايا للرؤساء. وقد كان لهذا التعريف تأثير كبير على أعمال ماكس فيبر وميشيلز، اللذين تبنيا فكرة أن سيطرة

[16]-LucíaCaruncho La organización de los partidospolíticos: debates y perspectivas ; https://publicaciones.sociales.uba.ar/index.php/revistaargentinacienciapolitica/article/view/4387/3639/.

الأوليغارشية والتلاعب بالناخبين متأصلان في الضغوط التنظيمية التي تمارسها الأحزاب[17].

وفي السياق ذاته، تتجلى السمة الرئيسية للأحزاب السياسية المغربية في الأهمية المعطاة لزعيم الحزب، حيث تتمحور جميع الأحزاب، تقريبًا، حول شخصية فردية تهيمن على الصورة الخارجية للحزب، كما أن لها الكلمة الأساسية في صنع القرار الحزبي. وهي ظاهرة عادة ما ترتبط بالمفهوم العربي التقليدي للزعيم، وتعكس في نظر "فرانك تاشو Frank Tashu" استمرار الهياكل التقليدية للتراث الموجودة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ودول شمال أفريقيا. أخذا في الاعتبار أن لهذه الأهمية التي تُعطى للقيادة، عواقب عديدة على طبيعة وهيكل وإدارة الأحزاب. وخلص "مورفي Murphy"من جانبه، إلى أن الكثير من الأحزاب كانت تعتمد ببساطة على "الشبكات الشخصية للقادة"[18].

ومن باب التذكير، فإن العديد من الأحزاب قد تم إنشاؤها بواسطة فرد واحد، وأصبح الحزب يُنظر إليه -من قبل القائد نفسه- على أساس أنه "ملكية شخصية". كما ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة الزعيم -القائد- شبكات العملاء التقليدية للأحزاب السياسية، التي تُعدّ سمة مشتركة للمجتمعات التقليدية في شمال إفريقيا، ومن بينها المغرب، التي تعتبر أن هذه الهياكل تشكل جزءًا من إطارها السياسي الحديث - لا سيما من خلال الأحزاب السياسية. وقد لاحظ "فرانك تاشو Frank Tashu" أن الأحزاب السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام، أدمجت في كثير من الأحيان في هياكلها ووظائفها علاقات الراعي والعملاء الموجودة مسبقًا. وهكذا يصبح الحزب أداة سياسية جديدة للوجهاء المحليين التقليديين، أو بدلاً من ذلك، يعمل الحزب على إعادة تشكيل مجموعة من العلاقات التقليدية، من خلال الدعم الذي يستطيع الزعيم اجتذابه وتوزيعه على مؤيديه الذين ساعدوا في انتخاب أعضاء الحزب. لا سيما في ظل التنافس على المناصب السياسية (بغض النظر عن صغر حجمها)، التي توفر للأحزاب السياسية وقادتها طرق للوصول إلى الموارد المادية والمحسوبية[19].

---

[17] -- Ibid.

[18] – Michael J. Willis ; Political parties in the Maghrib: the Illusion of significance?; The Journal of North African Studies ; Volume 7, 2002 - Issue 2 ; in : https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13629380208718463

[19] -Michael J. Willis ; Political parties in the Maghrib: the Illusion of significance?,op.cit.

وفي هذا السياق شهدت الأحزاب السياسية في المغرب التي تستفيد من التمويل الحكومي وبمستويات مختلفة تغييرات نحو مركزية أقوى، إذ أصبح السياسيون القياديون/البارزون أفضل من حيث الجاهزية، وأكثر احترافًا في دفع تفضيلاتهم السياسية، وتحصّلوا على المزيد من الأتباع تحت تصرفهم، ولديهم الخبرة الكافية للوصول إلى مجموعة موسعة من مؤسسات صنع القرار السياسي على المستويين الوطني والمحلي، ما يدفع للاستنتاج بأن الأحزاب السياسية تكيفت مع مختلف هذه التحديات والمتغيرات السياقية والتنظيمية والوظيفية، من خلال زيادة تركيزها على القادة السياسيين؛ فغالبا ما نجد سيطرة القيادات الحكومية والبرلمانية على الحزب وتهميش مختلف نشطائه، زيادة على إحداث تغيير جوهري في الديمقراطية الحزبية، من حيث سعي القادة إما إلى السيطرة على تنظيمهم الحزبي أو التحكم فيه من أجل الحصول على حرية المناورة اللازمة للتعاون بين مختلف نخب الأحزاب المختلفة، كما هيمن شاغلو المناصب العامة على عمليات صنع القرارات الداخلية، وهذا ما يؤشر عليه وجود عدد قليل جدًا من الأعضاء القياديين خارج الحكومة أو البرلمان. فقد غدت القيادة هي القوة المركزية داخل مؤسسات الحزب، و في علاقتها مع الدولة، وهي تتصرف على أساس "الكارتلات"، وتسعى لتحقيق مصالح متعددة المستويات، تشمل المصالح الفردية للقيادة كمجموعة من الأفراد، والمصالح الجماعية والمؤسسية "للأوليغارشية الحزبية". إن النتيجة الأساسية لتكتل القيادة/الأوليغارشية، هو تغيير طبيعة الديمقراطية التمثيلية لتصبح، حسب ما ذهب إليه "سلاتر slater"، "ديمقراطية تواطئية"[20].

وغني عن البيان القول إن إدارة الاستقرار السياسي أصبحت منطقًا مرنًا يتم استخدامه من قِبل القيادات الحزبية في وقت واحد كأساس منطقي لتبرير مشاركتهم المهيمنة والمحددة في العملية السياسية، إذ تستخدم "الأوليغارشية الحزبية"، أنماط عمل أو استراتيجيات التكتل للحفاظ على بقائها ووضعها الراهن. وذلك كنتيجة لتطبيق استراتيجيات الكارتلات في الحفاظ على العلاقات التكافلية مع الدولة، واعتمادها استراتيجية الدفاع عن المصالح والامتيازات وعلى تحقيق مكاسب

[20]- لمزيد من التفاصيل حول مفهوم "الديموقراطية التواطئية" انظر:

-Slater, D. (January 2018). Party cartelization, Indonesian-style: Presidential power-sharing and the contingency of democratic opposition ;op.cit.

-Slater, D. (October 2004). Indonesia'saccountabilitytrap: Party cartels and presidential power afterdemocratic Transition. Op.cit.

مربحة من خلال الاختراق التواطئي مع الدولة، وتظل كأقلية مهيمنة داخل الأحزاب محافظة على سيطرتها السياسية. إن إضفاء الطابع الشخصي على الأحزاب من خلال تركيز القيادة الحزبية في أيدي القلة الحزبية، أضحى يؤكد بشكل ظاهر تكريس منحى الديمقراطية المتواطئة.

وإذا ما أردنا استحضار هذا التحليل ضمن سياق العمل الحزبي المغربي، جاز الاستنتاج بأن القيادة الحزبية في المغرب تنظر إلى مؤسسات الحزب باعتبارها الفضاء الأساسي لدورة التمكن السياسي فيما يتعلق بالحفاظ على الغنائم الاقتصادية والسياسية؛ فالمؤسسات الحزبية غدَت عبارة عن منظمات تتحكم فيها سلطة الأقلية القيادية فضلا عن غريزة أساسية مزدوجة: تظل نخب الحزب أقلية داخل التنظيم، وفي العلاقات مع الدولة وأحزاب الأوليغارشية الأخرى، تتحول هذه القيادة الأوليغارشية الحزبية عن عمد إلى تكتلات من أجل الدفاع عن الامتيازات التي يتم الحصول عليها من التداخل التواطئي مع الدولة. ومن ثم يتم تنفيذ النهج الكارتيلي عبر اعتماد استراتيجية للحفاظ على نظام الأوليغارشية داخل الحزب، وفيما بين الأحزاب فيما يتعلق باستراتيجية الدفاع عن المصالح والامتيازات والمنافع المختلفة. إن هذا الأمر يعزز حقًا قابلية تطبيق دراسة "ريتشاردسون Richardson" التي تؤكد أن "مختلف المنظمات البشرية تفيد بأن الأوليغارشيةالمهيمنة[21]، تدور حول الرغبة الطبيعية للإنسان في السيطرة على الآخرين من أجل أي مصلحة شرهة"[22]. وتتطلب هيمنة عدد قليل من الأفراد الحاكمين في نظام الأوليغارشية توازنًا

[21]- فقط للتوضيح، هناك نهجين مشتركين بين العلماء لتحديد مفهوم الأوليغارشية: النموذج الأول هو نهج أرسطو الذي يحمل تعريفًا ماديًا لمفهوم الأوليغارشية والآخر هو نهج "نظرية النخبة" الذي يطور تعريفًا غير مادي للمفهوم. إن الظاهرة قيد الدراسة تكشف كلا من المنظور المادي وغير المادي. هذا هو ما يشكل الموقف النموذجي لنظرية الأوليغارشية المطبقة في هذا البحث المقترح. عمل وينترز هو تنقيب عن التقليد المادي الذي يعود تاريخه إلى أرسطو، والذي يجادل بأن الأوليغارشية هم أقلية صغيرة من الممثلين الذين تم تمكينهم من خلال الثروة المركزة. وظهر المنظور غير المادي، الذي هو في الحقيقة ببساطة "نظرية النخبة"، مؤخرًا في نهاية القرن التاسع عشر، حيث أكد الكتاب الرئيسيون مثل باريتو، ويبر، وموسكا، وميشيلز، على أن قوة الثروة ليست مركزية تعريف الأوليغارشية. إنهم "القلائل" الذين يتم تمكينهم بشتى أنواع الطرق. بالنسبة لميشيلز، على سبيل المثال، يتم التمكين من خلال شغل مناصب النخبة مثل أن تكون قائدًا للحزب.

[22] - Richardson, T. O., Mullon, C., Marshall, J.A. R., Franks, N.R., and Schlegel, T. (2018). The influence of the few: a stable 'oligarchy' controls information flow in house-hunting ants. Proceedings of the Royal Society B: Biological Sciences, 285 (1872), 1-8. Retrieved from https://eds-b-ebscohostcom.ezp.waldenulibrary.org/eds/detail/detail?vid=0&sid=d5e3fae5-f9fa-d%3d#AN=129237951&db=a9h

يحافظ على استقرار السيطرة على الموارد[23]. الأمر الذي يفسر سبب ميل الأوليغارشية إلى عدم الارتياح لإشراك الاعتبارات التداولية العامة في عمليات صنع القرار. بما أن من شأن إدراج مجموعات استراتيجية متنوعة تمثل المواطنين المهمين، أن يهدد بقاء واستدامة الأوليغارشية. والغرض من ذلك هو الدفاع عن الوضع القائم وتحصينه لاستمرار حكم الأقلية الحزبية المهيمنة، باعتبارها المجموعة الاستراتيجية الأبرز.

إن هذه الاوليغارشية الحزبية التي تشكلت في الأحزاب المغربية أصبحت تنهج أنماط عمل أو استراتيجيات التكتل للحفاظ على بقائها ووضعها القائم. كنتيجة لتطبيق استراتيجيات الكارتلات في الحفاظ على العلاقات التكافلية مع الدولة، وهذا ينسجم مع تحليل نظرية الأوليغارشية لـ"وينترز Winters" التي تؤكد على أن استراتيجية الدفاع عن الثروة تعتبر بمثابة الهدف النهائي للأوليغارشية الحزبية، وقد برهنت هذه الدراسة على صوابية هذا الطرح. لكن "الثروة" التي حاولت القلة الحزبية الدفاع عنها لا تشير فقط إلى ملكية الأوليغارشية للحزب، ولكن حصريًا إلى موارد الدولة التي تمتعت بامتيازاتها لسنوات بفعل احتلالها لمواقع السلطة، وتحصل هذه القلة الحزبية على مكاسب مربحة من الاختراق التواطئي مع الدولة، لكنها تظل على قيد الحياة داخل المنظمات الحزبية للحفاظ على أساس سيطرتها السياسية. إنه إضفاء الطابع الشخصي على الأحزاب في أيدي قلة من الأوليغارشية، وفقًا لـ"وينترز winters"، وهو ما يعبر بشكل واضح عن نموذج الديمقراطية التواطئية لـ"سلاتر slater".

وتجب الإشارة أيضا إلى أن تكريس نمط "حزب الكارتل" لا يقتصر فقط على مستوى الحزب الواحد، وإنما يمتد إلى إحداث "كارتل حزبي" يجمع مجموعة من الأحزاب الذي يمكنها من مشاركة الموارد المطلوبة والتي تجد في هذا الكارتل وسائل لاستبعاد الأحزاب الجديدة والصغيرة، وفي حالات أخرى ينظر السياسيون المتفرغون، الذين يخططون لمهنة سياسية طويلة الأجل، إلى خصومهم السياسيين على أنهم زملاء مهنيون، تدفعهم نفس الرغبة في الأمن الوظيفي، وبالتالي لا يعمل السياسيون من مختلف الأحزاب معًا في بيئات مختلفة (تحالفات، لجان برلمانية) فحسب، بل

[23] - Winters, J.A. (October 2013). Oligarchy and democracy in Indonesia. Indonesia. 96(11-33). Retrieved from
http://www.jstor.org/stable/10.5728/indonesia.96.0099

يشتركون أيضًا في مصالح مشتركة تتعلق بطموحاتهم الشخصية (الدخل، إعادة الانتخاب، الطموحات المهنية) والتنظيمية (الإعانات الحكومية، المحسوبية) والحفاظ على الذات، وبالتالي هم مستعدون للمشاركة في التعاون المؤسسي بين الأحزاب، وبهذا المعنى، فإن تكوين "الكارتل الحزبي" يجعل الاختيار الانتخابي عديم المعنى لصنع القرار السياسي.

وأصبحت العلاقة بين النخب الحزبية وأعضاء الحزب في مختلف الأحزاب تطغى عليها تأثيرات ثقافة الزبائنية والمحسوبية، حيث ظلت القلة الحزبية وثقافة المحسوبية تعملان على تقويض تداول السلطة على المستوى التنظيمي، وتشكيل المواقف العلائقية بين أعضاء/مؤيدي الحزب والنخب. كما تؤكد الإدارة التنظيمية لهذه المؤسسات الحزبية بشكل حصري قانون "ميشيلز Michels Law" الحديدي للأوليغارشية، الذي يوضح أن تركيز السلطة في الأحزاب السياسية يتركز على حفنة من الأفراد الحاكمين، الذين يتحولون إلى حاكمين أقوياء بسبب المحسوبية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، أو المناصب ذات الامتيازات الاجتماعية.

رابعا – شيوع "ممارسات الزبونية" على مستوى الفعل الحزبي:

يعرّف "سيلفرمان Silverman" الزبونية بأنها "علاقة بين أشخاص ذوي مكانة وسلطة غير متساوية، والتي تفرض عليهم التزامات متبادلة ذات طبيعة مختلفة". أما بالنسبة لـ"باول Powel" فالزبونية هي "علاقة تتطور بين طرفين لا يستويان في مركزهما وثروتهما وسلطتهما (...) من أجل إقامة هذه العلاقة والحفاظ عليها، يجب أن يكون هناك معاملة بالمثل في تبادل السلع والخدمات"[24]. أما بالنسبة لعالم السياسة "سكوت Scott"، فإن العلاقة بين الرئيس والعميل هي شبيهة بعلاقة التبادل المتبادل بين شخصين من وضع اجتماعي واقتصادي مختلف. ومن زاوية تحديد ظواهر العملاء من خلال مكونها الخارجي[25]، ويرى"ليود Llyod" أن العميل يعتمد على رئيسه، وأن الاثنين في مرتبة أدنى من علاقة متفوقة، أي غير متماثلة.

24- Sydel F. Silverman ;Patronage and Community-Nation Relationships in Central Italy ; Vol. 4, No. 2 (Apr., 1965), pp. 172-189 (18 pages) Published By: University of Pittsburgh- Of the Commonwealth System of Higher Education ;in : https://www.jstor.org/stable/3772728?seq=1.

25- James C. Scott ;Patron-Client Politics and Political Change in Southeast Asia ;The American Political Science ReviewVol. 66, No. 1 (Mar., 1972), pp. 91-113 (23 pages) ;Published By: American Political Science Association ;in : https://www.jstor.org/stable/1959280?seq=1.

وبإتباع نموذج "كاسياكليوكاواتا CaciagliandKawata"، يمكننا القول إن الزبونية هي علاقات القوة غير الرسمية، القائمة على تبادل الموارد بين الأفراد أو الجماعات ذات الوضع غير المتكافئ. وذلك بأن تستفيد الشخصية التي تتمتع بمكانة أعلى (الرئيس) من سلطته، والموارد المتاحة له لحماية وتوزيع المنافع على أدنى مستوى (العميل)، والذي يعيد خدماته في شكل دعم وخدمات، ففي النوع الأول نجد "الجزء الأكبر" من العديد من الممارسات، أي تخصيص المناصب في القطاع العام أو شبه العام من قبيل منح القروض والتراخيص والإعانات والإعفاءات للشركات أو الأفراد، وتخصيص مناصب في الخدمة المدنية العليا، وكذلك المناصب الإدارية في المؤسسات العامة أو شبه العامة. وفي ذات السياق، ينبغي إدراك حقيقة أن تسييس هذه الوظائف ليس متأصلاً في الزبونية، إلا بقدر ما يُفترض أنه يسمح للحكومة بأن يكون لها "رجال ثقة" في أماكن القرار الرئيسية.

هناك نقطتان مهمتان على الأقل يجب إبرازهما من خلال الأدبيات المتعلقة بظهور حزب الكارتل:

- أولاً: من المفترض أن يوفر الوصول الواسع النطاق إلى الدولة - وهو سمة مميزة لعصر حزب الكارتل - للأحزاب السياسية مصدرًا رئيسيًا للمحسوبية، إذ يُعتقد أن الوصول المميز إلى أجهزة الدولة، يزيد من المعروض من الوظائف العامة المتاحة للأحزاب السياسية من أجل تلبية أغراضها الخاصة، سواء كانت تنظيمية أو غيرها. ومن شأن هذه الزيادة في العرض أن يتم استخدامها على نطاق واسع من قبل الأحزاب (الكارتل)، مع ملاحظة أن "رعاية الحزب، التي تمارس من خلال الدولة، أصبحت ظاهرة منتشرة بشكل متزايد (أو على الأقل ملحوظة). ومن دون تدارك هذا الأمر فإن الكثير من أدبيات الكارتل الحزبية تشير إلى اتجاه عام لزيادة "تسييس الدولة". وهذا ما عرفته الديمقراطيات الأوروبية المعاصرة نفسها، حيث تعين الأحزاب تدريجياً المزيد من الحزبيين والموالين للحزب في المناصب العامة، من أجل تجنيد نشطاء حزبيين أو تأمين مزايا أخرى ممولة من القطاع العام[26].

- ثانيًا: هناك نقطة أقل وضوحًا، وإن كانت متضمنة في الكتابات حول حزب الكارتل، تتعلق بآليات تعيينات الزبونية والمحسوبية داخل الحزب؛ إن صعود الحزب في المناصب العامة -

[26]-Bonifasius -. Hargens ;Oligarchic Cartelization in Post-Suharto Indonesia ;op.cit.

وهي سمة مميزة لتنظيم حزب الكارتل - يعني ضمنيا تغييرًا كبيرًا في التوزيع الداخلي لموارد المحسوبية. ويتميز التنظيم الداخلي لحزب الكارتل بهيمنة السياسيين أصحاب المناصب (الحزب في الوظيفة العامة) على أعضاء الحزب (الحزب على الأرض) وموظفي المكتب المركزي. ويترتب عن ذلك أن النخبة الحزبية - الوزراء والنواب والشخصيات الحزبية الرئيسية في الحياة العامة- هي التي ستكون مسؤولة ومتحكمة في معظم التعيينات الحزبية بمؤسسات الدولة. وفي المقابل، فإن المكتب المركزي و/أو المنظمات الإقليمية والمحلية للحزب سوف تؤدي دورًا ثانويًا في توزيع المحسوبية، لا سيما على المستوى الوطني. الأمر الذي يصوّر أحزاب الكارتل على أنها تحت سطوة النخبة[27].

وضمن هذا الإطار النظري، أضحت الأحزاب السياسية في المغرب تعتمد بإحكام على الاستراتيجيات الزبائنية الحديثة، حيث يكون "الراعي" حزبًا سياسيًا يستخدم سيطرته على الموارد العامة لتوزيع المنافع الفردية مثل وظائف الدولة، والإعانات، وحتى الفوائد الجماعية مثل الطرق والسكن والمرافق الرياضية، كل ذلك مقابل دعم انتخابي. هذا ما يسميه "باريسي Parisian وباسكينو Paschino" بـ"تصويت التبادل"، الذي هو في الأساس غير شخصي واقتصادي، وبالتالي من غير المحتمل أن يؤدي إلى علاقة دائمة بين الراعي والعميل بحسب تعبير Gellener، إذ لدى العملاء خيار المغادرة في حالة إذا فشل أحد الأحزاب في تقديم مزايا مادية، لكي يقوموا بتقديم أصواتهم إلى راع حزبي منافس. ومن هنا جاء الاستنتاج بأن المنافسة بين الرعاة/الأحزاب، التي لا تخففها مشاعر الولاء والاحترام، تخلق احتمالية عدم الاستقرار الانتخابي[28].

كما ترتبط المحسوبية "الجديدة" ارتباطًا وثيقًا باستخدام سلطة الدولة؛ فهي تنطوي على "التسلّل المُمنهج لآلة الدولة من قِبل أتباع الحزب وتخصيص الامتيازات من خلاله" و"التوسع المنظم للوظائف والإدارات الموجودة في القطاع العام"، في محاولة منها لتأمين السلطة والحفاظ على القاعدة الانتخابية للحزب. مما يعني أن القوة الانتخابية للأحزاب واستقرارها الداخلي مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بتوافر سخاء الدولة. كما يوضح ذلك "بانيبيانكو Panebianco" بقوله: "ينام قادة الحزب بسلام طالما أنهم يستطيعون ضمان استمرارية أجر العملاء، لأن سلطتهم

[27]-Ibid.

[28] - Bonifasius -. Hargens ;Oligarchic Cartelization in Post-Suharto Indonesia ;op.cit..

معترف بها على أنها "شرعية" من قِبل الأغلبية الراضية". ولكن إذا توقف تدفق المنافع أو أصبح غير مؤكد، لسبب أو لآخر، تنطلق "أزمة سلطة" في الحزب.

ويمكن أن يؤدي استغلال الأحزاب لسلطة الدولة ومواردها للتعويض عن افتقارها للوجود الاجتماعي، إلى الفساد وعدم الشرعية، أخذا في الاعتبار أن الزبونية تنطوي على تبادل القرارات السياسية والإدارية للحصول على الدعم السياسي، وأما في حالة الفساد، يتم "بيع" القرارات مقابل المال. وهكذا تُستخدم السيطرة على أجهزة الدولة للحصول على موارد مالية للحزب (وغالبًا للاستخدام الخاص للأفراد داخل الحزب)، إما عن طريق توجيه أموال الدولة مباشرة إلى خزائن الحزب، أو عن طريق تلقي رشاوى من أفراد أو منظمات بموجب الحصول على مصلحة خاصة في بعض القرارات السياسية أو الإدارية المتخذة. وهذه المسألة تعكس الاستخدام المتزايد لسلطة الدولة للتعويض عن افتقار الأحزاب للوجود الاجتماعي[29].

ويشهد السلوك السياسي/الانتخابي للأحزاب السياسية في المغرب، على تنامي الممارسات الزبائنية بشكل ظاهر وبين، وهي تعتبر بمثابة "ميكانيزمات تعويضية" عن الأزمة التي تتخبط فيها المنظمات الحزبية؛ فهي لم تعد تولي الاهتمام للبرامج والبعد الإيديولوجي في أنماط عملها واشتغالها، مع فقدانها لجذورها الاجتماعية، خصوصا وأن هناك أحزابا تمت صناعتها بعيدا عن القواعد الشعبية، وتفتقد إلى أي امتدادات مجتمعية، بالإضافة الى تحولها الى أدوات طيعة في يد السلطة.

ويمكن تفسير الممارسات الزبونية على مستوى الفعل الحزبي من خلال معطيات كمية ومنحنيات استدلالية: الجدول رقم (1): المقياس من 0 الى 4، الذي يوضح نتائج النزعة المركزية ومقياس تشتت مؤشر الزبونية- المؤسسي في السياق الاجتماعي والسياسي المغربي، والرسم المبياني رقم (1): الذي يفسر التطور الزمني لمؤشر الزبونية /المؤسساتية لدى الأحزاب المغربية ما بين سنتي 1962 و2018، والجدول رقم (2): المقياس من 0 الى 4 الذي يوضح مدى وجود تشابه بين برامج

[29]-A. Panebianco (1988) Political Parties: Organization and Power ;(Cambridge: Cambridge University Press).in :
https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/abs/political-parties-organization-and-power-by-angelo-panebianco-translated-by-marc-silver-new-york-cambridge-university-press-1988-360p-5450-cloth-1695-paper/54A0B39669D3D2226D6CD50A2E11969A.

الأحزاب، والرسم المبياني رقم (2): الذي يصف تطور التباين في برامج الأحزاب السياسية ما بين سنتي 1962 و2018، والرسم المبياني رقم (3): الذي يبين تأثير ضعف الطابع الزبوني على برامج الأحزاب[30]:

الجدول (1): المقياس من 0 إلى 4

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
Party linkages	57	1 ,20	2,60	1 ,7823	0,45390
N valide (liste)	57				

يوضح الجدول نتائج النزعة المركزية ومقياس تشتت مؤشر الزبونية-المؤسسي في السياق الاجتماعي والسياسي المغربي، حيث يلاحظ أن المتوسط لا يتجاوز 1.78 مما يعنى أن الزبونية ما زالت تنخر المؤسسة الحزبية بالمغرب. ويفيد ذلك حسب الفلسفة القياسية للمؤشر بأن الأحزاب تجمع بين الطابع الزبوني الصرف وتلبية بعض الحاجات ذات الطابع المحلي. وتلبية بعض الحاجيات يعني أن الأحزاب تستخدم التحويلات الزبائنية لجذب الناخبين المتأرجحين فقط الذي ينسجم مع سلوك الكارتل، بمعنى أن الأحزاب تبدو أكثر ميلًا لاستهداف الأنصار، بدلاً من الناخبين المتأرجحين، والناخبين الذين من المتوقع أن تكون أصواتهم آمنة، والتي يشار إليها أيضًا باسم "شذوذ الناخب الموالي" حسب تعبير "ستوكس Stokes"، الذي يجادل بأن التحويلات الزبائنية تعمل على تأمين إقبال الناخبين المخلصين. وببساطة، فإنه يجعل الفرضية القائلة بأن التحويلات

[30]- تم إنجاز هذه المعطايت الكمية (الجدول 1 والجدول 2، والرسم المبياني1،; الرسم المبياني 2، والرسم المبياني 3) بناء على المعلومات التي يوفرها موقع: بيانات جودة الحكومة 2019، Quality of gouvernement datest 2019،على الرابط التالي:

Teorell, Jan, Stefan Dahlberg, Sören Holmberg, Bo Rothstein, Natalia Alvarado Pachon& Sofia Axelsson. 2020. The Quality of Government Standard Dataset, version Jan20. University of Gothenburg: The Quality of Government Institute: http://www.qog.pol.gu.se doi:10.18157/qogstdjan20

الزبائنية تعمل على الشراء، وليس التصويت: فهي تستهدف الناخبين المخلصين الذين لم يتم حشدهم، والذين تكون تكلفة التصويت منخفضة بالنسبة لهم، وتعمل على ضمان أن هؤلاء الناخبين، المعروفين بدعمهم الحزب، يتم حشدهم في يوم الانتخابات[31].

وهذا يدل على أن الأحزاب تميل إلى استهداف الحزبيين بدلاً من الناخبين المتأرجحين، من خلال التحويلات الزبائنية، وتطوير نظرية الرهان الآمن الاستراتيجي لشرح ما يعبر عنه بشذوذ الناخب الموالي. نقطة الانطلاق من هذه النظرية /الحجة هي أن التحويلات الزبائنية خلال أوقات الانتخابات هي محاولات محفوفة بالمخاطر ومكلفة. وفي سياق الموارد المحدودة، تحتاج الأحزاب إلى تعظيم تأثير استثماراتها على النصر الانتخابي، وتقليل مخاطر أن يأخذ الناخبون الأموال ويديرونها، لا سيما في السر. في هذا السياق، يمثل الناخب المخلص رهانًا أكثر أمانًا، ما دام سلوكه الانتخابي أسهل في التأثير، أو التنبؤ، أو في أفضل سيناريو، تتم مراقبته بسبب علاقاته الوثيقة مع نشطاء آلة الحزب وانخراطها بشكل أعمق في شبكات السيطرة. تتكون هذه الشبكات من مجموعات ومنظمات اجتماعية على المستوى المحلي يمكن من خلالها للأحزاب أن تمارس نفوذها، وتجمع معلومات عن الناخبين قبل الانتخابات وأثنائها. وعلى العكس من ذلك، فإن عدم اليقين بشأن السلوك الانتخابي المتأرجح للناخبين، والذي ينبع جزئيًا من ضعف اندماجهم في الهياكل الاجتماعية والسلطة المحلية، هو ما يجعله (عدم اليقين) أكثر خطورة وبالتالي أقل جاذبية للأحزاب لاستهدافها بتحويلات زبائنية[32].

[31]- Stokes, Susan C., Thad Dunning, Marcelo Nazareno and Valeria Brusco. 2013. Brokers, Voters, and Clientelism. The Puzzle of Distributive Politics. New York: Cambridge University Press.

[32]- للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، يمكن مراجعة :

- Diane Zovighian M.A. ;CLIENTELISM AND PARTY POLITICS: EVIDENCE FROM NIGERIA ;(accessed on 28-12-2020) :in :https://www.semanticscholar.org/paper/Clientelism-and-Party-Politics%3A-Evidence-from-Zovighian/8e0cd00b8a450f0bf1ad55a7ea356758f57c5e9e.

الرسم المبياني (1): التطور الزمني لمؤشر الزبونية/المؤسساتية لدى الأحزاب المغربية ما بين سنتي 1962 و2018

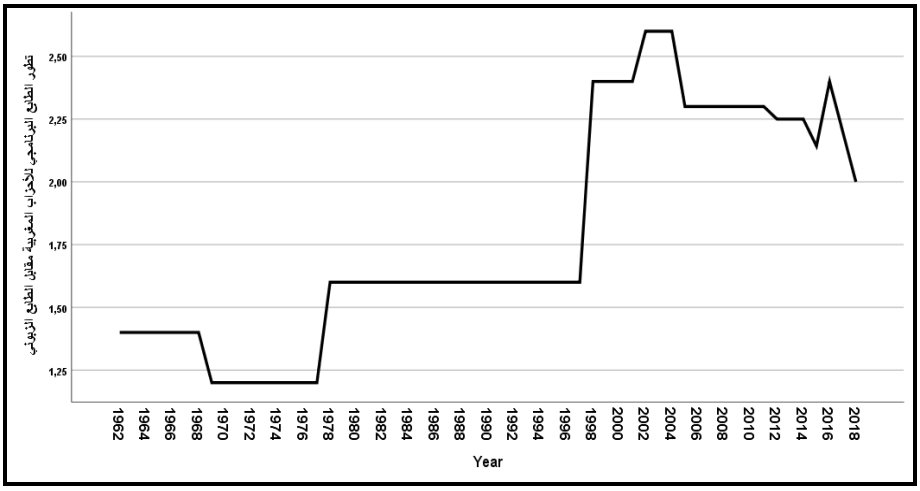

يبين الشكل أعلاه التطور الزمني لمؤشر الزبونية/المؤسساتية لدى الأحزاب المغربية. ويلاحظ بأن البنية الزبونية قد ظلت تتحكم في سلوك النخب الحزبية حتى نهاية القرن العشرين. وبالرغم من تطور طابعها المؤسساتي على مدى العشرية الأولى للقرن 21، فإن الأمر عاد تقريبا إلى ماكان عليه سابقا، حيث بدأ الطابع البرنامجي ينحدر رويدا رويدا.

الجدول رقم (2) :المقياس من 0 الى 4

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
Distinct party platforms	57	0 ,80	1,80	1,0358	0,34977
N valide (liste)	57				

يبين هذا الجدول مدى وجود تشابه بين برامج الأحزاب، ويبين المتوسط المحصل عليه وكذا الانحراف المعياري بأن التباين بين برامج الأحزاب المغربية يظل ضعيفا للغاية، حيث لا يتجاوز المتوسط 1.03، بينما تقل قيمة الانحراف عن المتوسط 0.35.

الرسم المبياني (2):تطور التباين في برامج الأحزاب السياسية ما بين سنتي 1962 و2018

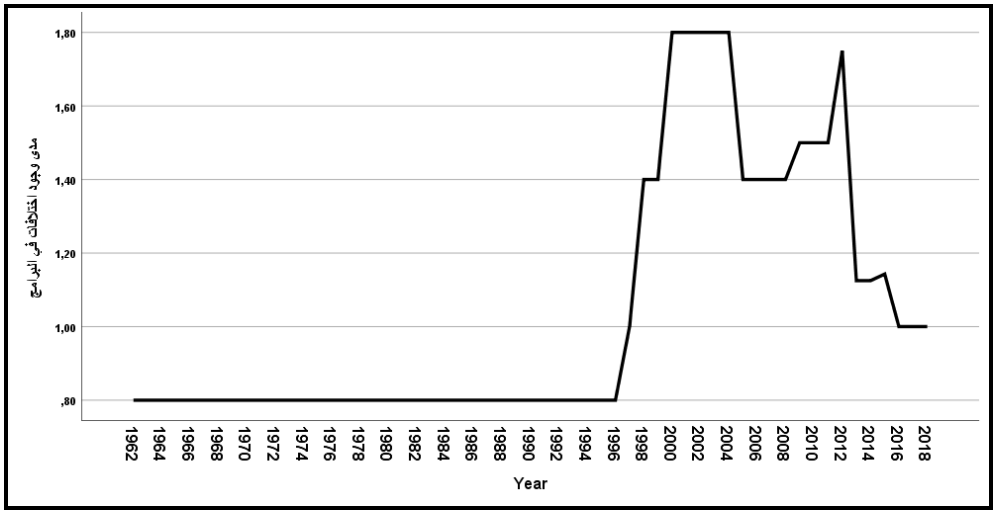

يبين الشكل أعلاه تطور التَباين في برامج الأحزاب السياسية، وظل هذا تباين ضعيفا حتى نهاية تسعينيات القرن الماضي، إلا أنه ارتفع نسبيا مع مطلع القرن العشرين. ويرجع ذلك إلى صعود تيار إسلامي (حزب العدالة والتنمية)، يعمل من أجل تمييز نفسه عن الآخرين، ووصول حزب الاتحاد الاشتراكي إلى السلطة، ويسعى لتنويع برامج حزبه الموجهة للطبقة الوسطى. لكن عاود المنحنى إلى الانخفاض بعد ذلك ليعبر على التماثل الحاصل على مستوى البرامج الحزبية.

الرسم المبياني رقم (3): تأثير ضعف الطابع الزبوني على برامج الأحزاب

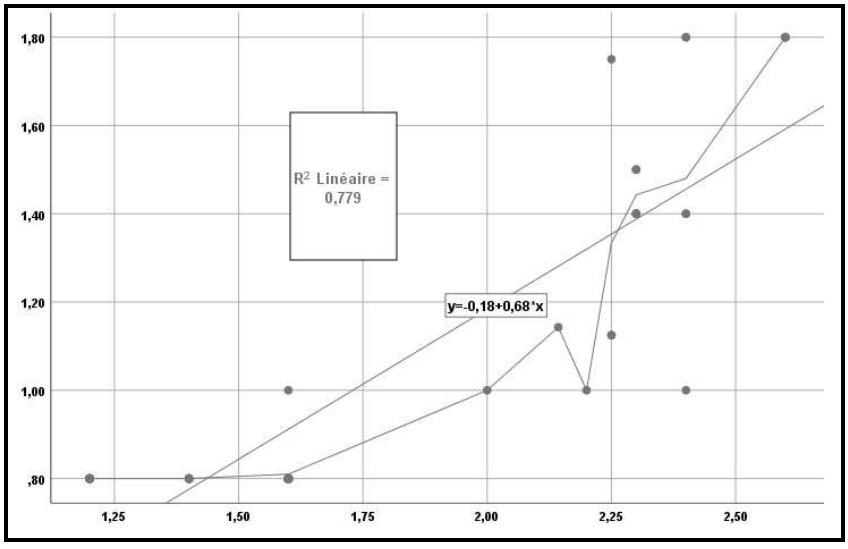

يبين هذا الرسم بأن الطابع غير الزبوني، أي الطابع المؤسساتي للحزب، يُؤثر بشكل إيجابي في تباين برامج الأحزاب السياسية كما يوضح الخط المتصاعد في الشكل أعلاه.

يتبين من خلال مختلف هذه البيانات والمعطيات الرقمية، أن الزبونية تظهر بشكل جلي على مسرح السياسة الحزبية كمورد تنظيمي وحكومي مهم، وتكاد تكون عبارة عن أسلوب حكم، تستخدمه الأحزاب السياسية لتعزيز مكانتها كوكالات شبه حكومية. كما تبين أن رعاية الحزب عبارة عن سلطة الحزب في تعيين الأشخاص في المناصب العامة وشبه العامة، مع الأخذ في الاعتبار نطاق الزبونية، ليكون نطاق المناصب الموزعة على نحو معين. بعبارة أخرى، تُفهم رعاية الحزب من حيث التعيينات في المناصب العامة للدولة. وقد تشمل هذه المناصب، على سبيل المثال، المناصب العليا، والدواوين الوزارية، والمناصب في الوظيفة العمومية، ومؤسسات القطاع العام ومجالس إدارتها، والجامعات، واللجان الاستشارية والهيئات الاستشارية الأخرى أو ما يصطلح عليه بهيئات الحكامة.

وحري بنا الإشارة إلى حجم التعيينات التي تتم في المناصب العليا، والتي يحظى فيها التحالف الحكومي بحصة كبيرة منذ قانون مالية سنة 2012، أي مباشرة بعد اعتماد دستور 2011، ومنذ دخول قانون التعيين في المناصب العليا حيز التنفيذ، مما فتح المجال لقيادات الأحزاب السياسية،لتعيين المقربين منهم لضمان ولائهم، وأيضا تعزيز الأحزاب السياسة لوجودها ومركزها في مختلف مؤسسات الدولة، التي تعود عليها بالنفع الكبير خصوصا على المستوى المالي. وغالبا ما تكون هذه التعيينات مثار خلاف بين مختلف أحزاب التحالف الحكومي إلاأنها تلجأ في نهاية المطاف إلى التوافق واعتماد منطق "الوزيعة السياسية".

لقدأصبح الحزب يعمل كراع جماعي يوفر الوظائف مقابل الولاء السياسي، ويتم تخصيص الوظائف العامة لمؤيدي الحزب كمكافأة على الخدمات المقدمة، أو كدفعة مسبقة للخدمات التي سيتم تقديمها في المستقبل؛ فهناك أسباب وجيهة بالقدر نفسه، وأدلة مقنعة، تُظهر أن الزبونية تستمر في أداء دور حاسم في السياسات الحزبية. والنقطة المهمة في هذا السياق، هي أنه بدلاً من أن تكون مكافأة تهدف إلى تكوين عملاء مخلصين، فإن الأحزاب تلجأ إلى المحسوبية كمورد تنظيمي وحكومي. وبشكل أكثر تحديدًا، أصبحت قدرة الأحزاب على التعيين في الدولة وسيلة رئيسية لتقوية منظمات الأحزاب كوكالات شبه حكومية، وترسيخ شبكاتها في المجال العام، وضمان سيطرة

الحزب على عملية صنع السياسة[33]. قد تعمل المحسوبية بالتأكيد كمبادلة للولاء السياسي - يسمي Lyrintzis هذا الشكل المحدد من المحسوبية بالبيروقراطية[34]، ولكنها قد تكون أيضًا وسيلة لدعم الشبكات التنظيمية، (من خلال مكافأة مسؤولي الحزب الموالين بالوظائف أو الألقاب على سبيل المثال). والأهم من ذلك، أن الوصول إلى المناصب غير المنتخبة في الدولة يمكن أن يكون أيضًا إحدى الوسائل التي تحاول الأحزاب من خلالها التأثير على تصميم السياسات وتنفيذها بما يخدم أجندتها ومصالحها بدرجة أولى.

إن الأحزاب السياسية أصبحت تعتمد على شبكات واسعة النطاق ومترابطة بين الرعاة والعملاء. يتضح هذا من خلال حقيقة أن حملات التجنيد من قبل معظم الأحزاب لا تتكون من نداءات عامة للمواطنين العاديين، ولكن كان لأهمية هيكل "الراعي والعميل" داخل الأحزاب السياسية عدد من النتائج بالنسبة لتجنيد الأحزاب، وهيكلتها وأدائها، والتركيز على إشراك وجهاء وقادة منطقة أو مجتمع محلي في الحزب، على أمل أن هذه الشخصيات ستكون قادرة على تقديم الدعم والأصوات لمنطقتهم أو مجتمعهم المحلي. ومن النتائج الأخرى لوجود شبكات الراعي والعميل في النظام الحزبي، طبيعة شديدة الانسيابية للولاء الحزبي. هذه السيولة موجودة ليس فقط على مستوى الناخبين، ولكن أيضًا على مستوى الأعضاء الناشطين وحتى الممثلين المنتخبين[35].

كما أن تفوق القادة الفرديين والعلاقات بين الرعاة والعملاء في تشكيل هوية الحزب وتطويره، يعني حتماً أن الدور الذي تلعبه الإيديولوجيا - العامل الذي ميز تقليدياً الأحزاب السياسية عن بعضها البعض بشكل كبير- قد انخفض بشكل كبير. تتضح هذه النقطة من خلال حقيقة أنه على الرغم من أن العديد من الأحزاب السياسية في المغرب قد أدرجت مصطلحات إيديولوجية في عناوينها الحزبية واستخدمت لغة إيديولوجية في برامجها، فعادةً ما يصعب تمييز أحدها عن الآخر من حيث السياسات والأفكار الحقيقية[36]. وهذا ما يبرهن بوضوح على وجود

---

[33]-P. Kopecky´ and P. Mair (2006) Political parties and patronage in contemporary democracies: an introduction. Paper Prepared for the ECPR Joint Sessions of Workshops, Nicosia, Cyprus, 25–30 April 2006.

[34]-C. Lyrintzis (1984) Political parties in post-Junta Greece: a case of bureaucratic clientelism? West European Politics, 7, 99–118.

[35]- Michael J. Willis ; Political parties in the Maghrib: the Illusion of significance?op.cit.

[36] -Ibid.

"النهج الكارتيلي" لهذه الأحزاب كخَيار لا رجعة فيه.

خاتمة

أكد التحول الذي عرفته العلاقة بين المجتمع والأحزاب السياسية والدولة، تبعية الأحزاب السياسية للدولة وليس للجمهور. وتشجع هذه التبعية الأحزاب السياسية على التواطؤ في تدبير مؤسسة الحكومة، بهدف تسخير موارد الدولة لضمان بقائها الجماعي. وإذ كان من المفترض أن تبني الأحزاب السياسية علاقة وطيدة مع المجتمع، فإن توجهها قد تغير، لأنها أصبحت تمثل المجتمع في اتجاه السعي نحو السلطة والتمسك بها، والحرص على البقاء فيها بأي الثمن. لم تعد الأحزاب السياسية تعتبر وجود المجتمع عاملاً محددًا للسلطة، وإنما أضحت تميل أكثر إلى الاقتراب من الدولة للوصول إلى السلطة والسيطرة عليها، وللحصول على الموارد المالية. مما أصبح معه نجاح الأحزاب يقاس بمقدار المناصب المكتسبة، التي تزيد من الإيرادات المالية للأحزاب، ويرجع ذلك بالأساس إلى توفير أعضاء الحزب الذين يشغلون مناصب في أجهزة الدولة لبعض من أرباحهم لخزينة الحزب.

إن العلاقة بين الأحزاب السياسية والدولة في المغرب أضحت تتقوى بشكل كبير مع مرور الوقت مقابل فقدان الروابط مع المجتمع، بسبب اعتمادها المالي على الدولة وإدارتها من قِبل السلطة، مما يقوض أكثر شرعيتها الشعبية. ولا شك أن التقنين الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية، وعلى الأخص الدستور وقانون الأحزاب وكذلك قوانين تمويل الأحزاب، هي التي تعزز الموقف المادي والفكري للأحزاب داخل النظام السياسي.

ولا تبرر الأهمية المؤسسية للأحزاب وجود دعم الدولة مثل الإعانات العامة فحسب، بل تمنحها أيضًا بشكل فعال وضعًا رسميًا كجزء من الدولة، حيث يتردد صدى ذلك بوضوح مع الحجج التي قدمها "كاتس ومايرKatz and Mair"، كون نمو الإعانات الحكومية وقوانين الأحزاب الموسعة يمنح الأحزاب وضعًا "رسميًا" متزايدًا داخل النظام السياسي. كما أن الطريقة التي توزع بها الأحزاب موارد المحسوبية داخليًا تتمحور حول النخبة والقيادة، وبالتالي فهي تتماشى مع التوقعات الواردة في أدبيات "حزب الكارتل". ومع ذلك، يزداد الاستخدام المنهجي لرعاية الحزب لمكافأة مؤيدي الحزب ونشطائه، نتيجة لتوثيق العلاقة بين الحزب والدولة، ما يمنحه امتيازات خاصة داخل الجهاز المؤسسي للدولة، التي تهدف أيضا إلى نقل سلطة المحسوبية من الأحزاب السياسية ووزرائها

إلى جهات فاعلة بيروقراطية وغير سياسية أيضا، وبالتالي إضعاف الأحزاب وفقدانها الاستقلالية المطلوبة في العمل السياسي الفعال والرشيد.

وخلاصة القول، إن الاستمرار في الاشتغال وفق منطق الكارتل مع بروز قضايا وإشكالات التمويل السياسي يمكن أن تؤدي دورًا محتملًا للانفجار. ذلك أن الأحزاب تعتمد على الإعانات الحكومية لتغطية تكاليفها التنظيمية، في الوقت ذاته يبيع فيه المنتخبون رسالة التقشف للشعب. والأسوأ من ذلك، أن الإعانات الحكومية في بعض الحالات غير كافية، مما يدفعها إلى نهج الممارسات الفاسدة، مما سيؤدي أكثر إلى عزل الأحزاب عن المجتمع وتقويض ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية. ويدفع إلى ظهور رجال أعمال سياسيين انتهازيين يهدفون إلى استغلال ضعف الأحزاب القائمة، واستياء الناخبين من الآليات الديمقراطية.

ويسوغ الاستنتاج بأن تَشكل أحزاب الكارتل من شأنه أن يمنح فرصة كبيرة لانتشار ممارسات الفساد السياسي، المتمثلة في الاستخدام غير المصرح به لموارد الدولة للحفاظ على موقعها وتوسيع سلطتها السياسية من قِبل أولئك الذين يشغلون مناصب سياسية في مختلف أجهزة الدولة. فضلا على أن التعاون بين الأحزاب في الحكومة من أجل الحصول على الموارد المالية من خلال الوصول إلى مناصب في مؤسسات الدولة، قد يتسبب في خسارة المعارضة كثقل موازي للأحزاب الحكومية. وبما أن الأحزاب السياسية لم تعد قادرة على بناء علاقة مع المجتمع كأساس رئيسي لخلق نظام حكم عادل ورشيد، فإن وجود "حزب الكارتل" يعطي أملاً كاذباً للانتقال إلى الديمقراطية الذي يبقى مجرد حلم.

لائحة المراجع

- A. Panebianco (1988) Political Parties: Organization and Power; (Cambridge: Cambridge UniversityPress). in:

https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/abs/political-parties-organization-and-power-by-angelo-panebianco-translated-by-marc-silver-new-york-cambridge-university-press-1988-360p-5450-cloth-1695-paper/54A0B39669D3D2226D6CD50A2E11969A.

- Bonifasius. Hargens; OligarchicCartelization in Post-Suharto Indonesia; Walden Dissertations and Doctoral Studies; Walden University; 2020; in: https://scholarworks.waldenu.edu/dissertations/7873/

- C. Lyrintzis (1984) Political parties in post-JuntaGreece: a case of bureaucraticclientelism? West EuropeanPolitics, 7, 99–118.

- Diane Zovighian M.A.; CLIENTELISM AND PARTY POLITICS: EVIDENCE FROM NIGERIA; in: https://www.semanticscholar.org/paper/Clientelism-and-Party-Politics%3A-Evidence-from-Zovighian/8e0cd00b8a450f0bf1ad55a7ea356758f57c5e9e.

- Ingrid van Biezen and Petr Kopecký;The cartel party and the state: Party-state linkages in Europeandemocracies; in:

https://www.researchgate.net/publication/272356303_The_cartel_party_and_the_state_Party-state_linkages_in_European_democracies

- Ingrid van Biezen; Petr Kopecký;The cartel party and the state: Party–state linkages in Europeandemocracies; First PublishedFebruary 7, 2014 ; in:

https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1354068813519961

- James C. Scott; Patron-Client Politics and Political Change in SoutheastAsia; The American Political Science Review Vol. 66, No. 1 (Mar., 1972), pp. 91-113 (23 pages); Published By: American Political Science Association; in:

https://www.jstor.org/stable/1959280?seq=1.

- Katz, R.S. & Mair, P. (January 1993). The evolution of party organization in Europe:Thethree faces of party organization. American Review of Politics, 14, 593-617. Retrievedfrom:

https://www.researchgate.net/publication/247871927_The_Evolution_of_Party_Organizations_in_Europe_The_Three_Faces_of_Party_Organization422.

-Katz, R.S. & Mair, P. (January 1, 1995). Changingmodels of party organization and party democracy: The emergence of the cartel party. Party Politics. 1 (1), 5-28. DOI: https://doi.org/10.1177/1354068895001001001

-Katz, R.S. & Mair, P. (Dec., 2009). The cartel party thesis: A restatement. Perspectives on Politics. 7 (4), 753-766. Retrievedfrom:

https://search-proquest-com.ezp.waldenulibrary.org/docview/870004460?accountid=14872.

-LucíaCaruncho La organización de los partidospolíticos: debates y perspectivas; in: https://publicaciones.sociales.uba.ar/index.php/revistaargentinacienciapolitica/article/view/4387/3639/.

- Michael J. Willis; Political parties in the Maghrib: the Illusion of significance?; The Journal of NorthAfricanStudies; Volume 7, 2002 - Issue 2 ; Pages 1-22 | Published online: 29 Mar 2007; in:

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13629380208718463.

- P. Kopecky´ and P. Mair (2006) Political parties and patronage in contemporarydemocracies: an introduction. PaperPrepared for the ECPR Joint Sessions of Workshops, Nicosia, Cyprus, 25–30 April 2006.

-Rémi Lefebvre: Les partis politiques: entre illégitimité et centralité; LA Revue Politique Et parlementaire; in: https://www.revuepolitique.fr/les-partis-politiques-entre-illegitimite-et-centralite/

- Richardson, T. O., Mullon, C., Marshall, J.A. R., Franks, N.R., and Schlegel, T. (2018). The influence of the few: a stable 'oligarchy' controls information flow in house-huntingants. Proceedings of the Royal Society B: Biological Sciences, 285 (1872), 1-8. Retrievedfrom:

https://eds-b-ebscohostcom.ezp.waldenulibrary.org/eds/detail/detail?vid=0&sid=d5e3fae5-f9fa-d%3d#AN=129237951

&db=a9h.

-Teorell, Jan, Stefan Dahlberg, SörenHolmberg, Bo Rothstein, Natalia Alvarado Pachon & Sofia Axelsson. 2020. The Quality of Government Standard Dataset, version Jan20.

University of Gothenburg: The Quality of Government Institute: http://www.qog.pol.gu.se doi:10.18157/qogstdjan20.

-Sara Laren Miller; Collusion or Representation?: The Cartel Party TheoryReexamined; c 2019; Submitted to the graduatedegree program in Department of Political Science and the GraduateFaculty of the University of Kansas in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy .in:

https://kuscholarworks.ku.edu/handle/1808/29892.

-Slater, D. (October 2004). Indonesia'saccountabilitytrap: Party cartels and presidential power afterdemocratic Transition. INDONESIA, 78 (61-92).Soenarto, H.M. (2003). Euforia, reformasiataurevolusi:

Pergulatanideologidalamkehidupanberbangsa. Jakarta: LembagaPuteraFajar

- Slater, D. (January 2018). Party cartelization, Indonesian-style: Presidential power-sharing and the contingency of democratic opposition. Journal of East AsianStudies, 18(1), 1-24. DOI: 10.1017/jea.2017.26

- Stokes, Susan C., ThadDunning, Marcelo Nazareno and Valeria Brusco. 2013. Brokers, Voters, and Clientelism. The Puzzle of Distributive Politics. New York: Cambridge UniversityPress..

- Sydel F. Silverman;Patronage and Community-Nation Relationships in Central Italy ; Vol. 4, No. 2 (Apr., 1965), pp. 172-189 (18 pages) Published By: University of Pittsburgh- Of the Commonwealth System of Higher Education; in:

https://www.jstor.org/stable/3772728?seq=1.

- Winters, J.A. (October 2013). Oligarchy and democracy in Indonesia. Indonesia. 96(11-33). Retrievedfrom:http://www.jstor.org/stable/10.5728/indonesia.96.0099

- Yeni Sri Lestari; CARTEL PARTY: AN ANALYSIS STUDY; Advances in Social Science, Education and HumanitiesResearch (ASSEHR), volume 81 1st International Conference on Social and Political Development (ICOSOP 2016); in:

https://www.researchgate.net/publication/315871374_Cartel_Party_An_Analysis_Study.

الأحزاب السياسية وإشكالية الوساطة في المغرب

د.الحبيب استاتي زين الدين

أستاذ العلوم السياسية بجامعة عبد المالك السعدي

ملخص تنفيذي

تميّز مسار الإصلاحات السياسية والدستورية في المغرب، وتحديداً منذ تسعينيات القرن الماضي، بإعادة هيكلة الحقل السياسي وفق منهجية دستورية وتوافق سياسي، بوصفها شرطاً مسبقاً لعملية التقارب بين الفاعلين السياسيين. لكن إذا كان هذا التقارب أو الانفتاح السياسي، قد حوّل السيرورة الانتخابية إلى شيء متقلّص على مستوى الممارسة، فإنه عزز في المقابل اتّساع الساحة الاحتجاجية، وتراكم مهارات وخبرات المعارضة غير التقليدية، وتطوُّر قدرات التنسيق الأكثر استقلالية، وإضعاف الميول الاستقطابية للسلطة. المأمول أن تُجدّد الطبقة السياسية، في المستوى القريب والمتوسط، خطابها ووسائل وكيفيات تواصلها، للحيلولة دون استمرار تآكل مصداقيتها.

كلمات مفتاحية: الأحزاب السياسية، الوساطة، التوافق، التجديد.

Political Parties and the Mediation Problem in Morocco

Dr. Elhabib Stati Zineddine

Professor of Political Science, Abdelmalek Essaâdi University, Morocco.

Abstract:

Since the mid-1990s Morocco has traversed several stages of political and constitutional reforms. These were characterized by a restructuring of the political field in keeping with constitutional methodology and political consensus and were the precondition for the process of rapprochement between political actors. However, if this rapprochement or political openness transformed the electoral process into something diminished in

practical terms, it in turn intensified the expansion of the protest arena, the accumulation of skills and experience among protesters, the development of more independent coordination capabilities, and the weakening of the regime's polarizing tendencies. This development imposes upon the political class a renewal of its discourse and means and modalities of communication, in the short and medium terms, to prevent continued erosion of its credibility.

Keywords: Political Parties, Mediation, Consensus, Renewal.

مقدمة

إن الدينامية التي عرفها الفضاء العام سنة 2011، مرورا بالمسارات التي سلكها حراك الريف وغيره من الأفعال الاجتماعية المحلية والفئوية السابقة عليه أو اللاحقة له، وصولا إلى التفاعلات التي خلّفتها مقاطعة بعض المنتوجات الاستهلاكية، وردود الفعل التي صارت مواقع التواصل الاجتماعي "مسرحا" لها منذ إعلان حالة الطوارئ الصحية، كلها وقائع تُعبّر عن تحديات "المغرب الممكن" التي لم يعد التعبير عنها مرتبطا بفئة عمرية أو اجتماعية أو بمجال جغرافي، بل أصبحت حاضرة بين كل الشرائح وفي كل المجالات، لاعتبارات متعددة، من ضمنها تعثُّر خيارات النخبة السياسية والتكنوقراطية. ويكفي أن يتفحّص الباحث ما يُنتج حول الوضع الحزبي من الناحية الأكاديمية، أو حتى ما يُكتب على المستوى الإعلامي - بمختلف أنواعه- ليدرك بأنه أصبح يحمل، بوعي أو بغيره، في ظل تناسل هذه القنوات غير الرسمية، بعضاً من "الشك" في مقدرة النسق السياسي على تفعيل الوعود والإصلاحات المنتظرة، المحاطة بالكثير من التردد والتوتر في سياق تصاعد الطلب الاجتماعي. تردُّد وتوتر حيّ تشهد عليه الحكومات المتعاقبة، بالنظر إلى تباين وتعدد مكوناتها، وأيضا داخل الطبقة السياسية التي تصل بصعوبة إلى امتصاص مطلب إدماج الأجيال الجديدة من المناضلين في فعل وممارسة المسؤولية السياسية[1]. التعميم قد يضرّ بالحذر الإبستمولوجي، لكن التحولات الجارية، بما فيها التفاعل المتواضع للأحزاب السياسية مع تداعيات

[1] محمد الطوزي، الإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي، في: التحولات الاجتماعية في المغرب، ط 1، (مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، 2000)، ص 153.

فيروس كورونا المستجد مقابل العودة القوية للمخزن[1]، يعزز هذه الشهادة.

لماذا يجب الاهتمام بهذه الشهادة؟ لأنها تكاد تكون قاعدة ثابتة و"زبناءها" في تزايد. وبغض النظر عن الاتفاق من عدمه بشأن نسبية هذا الثبات وتشعّب محفزاته، سيكون من المفيد العناية بتأثيرات هذه القاعدة على الثقة التي ينبغي أن تنشأ بين الفرد أو النخبة أو الجمهور والمؤسسات، وبالضبط المنتخبة (من قبيل البرلمان والأحزاب السياسية) في علاقة بموضوعنا. الثقة هي لحمة المجتمع التي يصعب أن نتخيل إمكانية ديمومته بدونها؛ اجتماعيا، ستفتقد الأسر الوشيجة التي تربط بينها؛ وسياسيا، المؤسسات ستعوزها السلطة والشرعية للحكم أو "مجاورته" أو إسناده أو حتى الاحتماء به أو الاختباء وراءه. قد يكون بإمكان السلطة السياسية استخدام القوة والعنف المفرطين للضبط والمراقبة على المدى القصير، إلا أنها في حاجة لكسب ثقة الناس على المدى الطويل[2]. عمليا، عندما تضعف ثقتهم في قدرة الأحزاب السياسية على الوفاء بـ "الوعود الانتخابية" أو على الأقل التوسط للتخفيف من المظالم أو انتزاع مكاسب أو الحفاظ عليها إن وجدت، يتنامى الاعتقاد العام بأسبقية مراكمة الامتيازات والموارد الرمزية والمادية على أيّ أولوية أخرى ظاهرة أو خفية[3]، والنتيجة تغذية نوازع وتصورات لم تعد تَنساق بسهولة لخطابات المصلحة العامة أو إرث الحركة الوطنية أو الرغبة في إحيائها أو الاستناد إليها، وهو ما يستدعي، في تقديري، الاشتغال المكثف على تعزيز الثقة والمكانة الرفيعة التي ينبغي أن تشغلها في السياسات والقرارات الحكومية والاختيارات والممارسات الحزبية.

تاريخيا، لا شيء متوقّع ومحسوم، والرهان أن يحصل الاقتناع بضرورة التأني في قراءة كل ما وقع، وبالتالي التريث في التنبؤ بما سيجري مستقبلا، والإيمان بأن الفعل الاجتماعي والسياسي، على عكس الحدث الطبيعي والفيزيائي، يبقى، بالرغم من التقدّم التكنولوجي والعلمي، في بعض جوانبه، غامضا وغير متحكَّم فيه، وهنا مكمن خصوصيته وصعوبته ومتعته في نفس الوقت. ضمن هذه الخصوصية أو النسبية، لربما قد يسجل الدارس للشأن السياسي بأنه ما عاد، مثلا،

[1] للتعرف على مختلف الدلالات المضفاة على لفظ المخزن، يراجع: الحبيب استاتي زين الدين، "الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول"، عمران، العدد 19 (شتاء 2017)، ص 147.

[2] المعهد المغربي لتحليل السياسات، "مؤشر الثقة في المؤسسات 2020: البرلمان وما وراءه في المغرب"، تحرير محمد مصباح، بدعم من مؤسسة هينريش بل –مكتب الرباط، والصندوق الوطني للديمقراطية، ص 17.

[3] نفسه، ص 79.

خطاب الحركة الوطنية مؤثراً لفئات عريضة من المجتمع لم تعرف فترة الاستعمار إلا سماعا، ما ينعكس على التنظيمات السياسية المتفرعة عن الحركة الوطنية أو تلك التي أريد لها أن تتصدى لها[1]. وإذا استثنينا وضع جماعة العدل والإحسان، بالنظر لطبيعة وضعها القانوني والسياسي، يبدو أن "الطوباوية الإسلامية" بدورها في مأزق بعد قيادتها للائتلاف الحكومي منذ نونبر 2011 وإخفاقها في الاستجابة للوعود التي قطعتها، والأدهى سقوطها في تسويات غير مفهومة، وقبولها، في مرات عدة، لما كانت تنتقده علانية في المعارضة. لربما السلطة لها مفعولها؛ بدل أن يغيّرها تنجح في تغييره.

وحتى باستحضار النقاش القديم- الجديد بين أداء السياسي والإداري، ليس خافيا أن الوجوه التكنوقراطية التي جيء بها لملء الفراغ أو تعميقه لم تفطن، عن قصد أو جهل، إلى أن الواقع المعقّد يحتاج إلى الاجتهاد والإبداع أكثر من محاولة تنفيذ تصورات جاهزة للمؤسسات المانحة. وهو الأمر الجلي، سواء في ما سمي بـ "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي أريد لها منذ إطلاقها سنة 2005 "محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي"[2]، لكنها لم تفلح في "تلبية الاحتياجات"[3] أو في التعليم، حيث تواترت الإصلاحات مع مسلسل متواصل من الإخفاق والانحدار[4]. استفحال الأزمة الاقتصادية، وضعف استقلالية القرار المالي، وغياب خطط بديلة للارتقاء بجودة خدمات القطاعات الاجتماعية المتدهورة، إضافة إلى التجاذبات السياسية، جميعها مؤشرات تكشف عن الهوّة الموجودة بين الخطاب السياسي "المتقدم" والممارسة "المتعثرة".

اليوم، هناك اتفاق شبه تام بين الباحثين المغاربة، بمن فيهم أولئك الذي ينتمون إلى هيئات سياسية ونقابية، حول بروز هوّة شاسعة بين هذه التنظيمات والديناميات الناشئة عن نبض المجتمع وتحولاته. وهي مسألة ليست باليسيرة في مشهد يثير قلقا مزدوجا:

- يتعلق الأول بوجود تعددية حزبية على مستوى الواقع، ووحدة مستفزة بخصوص "البرامج السياسية" التي ترادف، في معظم الأوقات، "البرامج الانتخابية" المحكومة بأفق المشاركة

[1] استاتي زين الدين، "الممارسة الاحتجاجية بالمغرب "، ص 147.

[2] للاستزادة حول أهداف هذه المبادرة ومرتكزاتها، يمكن الرجوع إلى خطاب الملك محمد السادس بتاريخ 18 ماي 2005.

[3] مقتطف من الخطاب الملكي في افتتاحه للدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة للبرلمان.

[4] حسن أوريد، "المغرب بين زمنين"، القدس العربي، السنة الثلاثون، العدد 9387 (5 دجنبر 2018)، ص 22.

في العملية السياسية وفق قواعد اللعبة القائمة طمعا في الوصول إلى السلطة أو لنقل، بتعبير أدق، التقرب منها كأبعد تقدير، أي حصر "البرنامج السياسي" في زاوية الحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين التي، بدورها، مجرد أداة لانتزاع أكبر عدد ممكن من الحقائب الوزارية. بطبيعة الحال، تختفي وراء هذا التقدير مسببات كثيرة، سنأتي على ذكرها، لكن قبل ذلك، لابد من الإشارة إلى أن الانتقال من مفهوم "البرنامج السياسي" الحامل لطبيعة الحزب ورهاناته وتصوراته الفكرية المؤطرة لاختياراته في الحاضر والمستقبل، إلى مفهوم "البرنامج الانتخابي بغطاء سياسي" للمشاركة، ينبئنا بوجود نزوعات سياسوية أضحت تعطي الانطباع إلى عموم الناس والمهتمين بالمجال السياسي بعجز الفاعلين السياسيين عن توليد الأفكار الخلاّقة وتجاوز البرغماتية السلبية؛

- ويرتبط الثاني بالتنصل من المسؤولية الملقاة على عاتقها تحت ذريعة وجود قوى ظاهرة أو خفية تتحكم فيها، رغم أن خطابها اليومي يكاد يجزم باستقلالية قراراتها وقانونية مؤتمراتها وفعالية تحركاتها، بل وهي التي تخرج، بين الفينة والأخرى، لتدافع عن مصداقية اختياراتها تبعا للموقع الذي تشغله (أغلبية أو معارضة)، بالنسبة للحزب أو النقابة على السواء. فأين يكمن الخلل؟

يفرض الجواب عن هذا السؤال نوعا من الحذر الابستمولوجي في مقاربة وضع الأحزاب السياسية ومختلف التنظيمات النقابية لفهم مدى محدودية دورها في الوساطة بين المجتمع والدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات الجارية على المستويين الوطني والدولي، ولا سيما أن الوساطة كلمة يظهر معناها الحقيقي في كونها حركة مثلثة الأضلاع، بين طرف محايد يكون، في العادة، غير متورط في الصراع كمنازع ومتخاصم، ليأخذ مفهوم الوساطة المجتمعية، في هذه الورقة، المسعى النبيل الذي تقوم به التنظيمات الحزبية والنقابية والمدنية للحد من الاحتقان أو التخفيف من حدته لنزع فتيل السخط والغضب الاجتماعي في إطار ما يمكن تسميته بالمساعي الحميدة، بغية التوفيق بين الدولة والمحتجين أو تقريب الرؤى وإيجاد تسوية للخلاف والنزاع أو سوء الفهم القائم بينهما. هل يمكن تحقيق ذلك؟ ينبع هذا السؤال من هامش الحرية لدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والمدنيين، وكذلك درجة استقلاليتهم وقربهم من الفئات المهمشة، فضلا عن طبيعة الحركات الاجتماعية الجديدة، وحجم التنامي الذي تشهده شكلا

ومضمونا، بالإضافة إلى أن مفهوم الوساطة، بحد ذاته، يبدو جديدا في بلد يعيش في دوّامة دورة تَحوُّل ديمقراطي لم تكتمل بعد، لكن الإيجابي فيها أنها تُبقِي الباب مفتوحا للمحاولة المتدرِّجة من جديد.

لإدراك ذلك، تحاول هذه الورقة، **في مستوى أول**، الكشف عن خلفيات الحديث عن مأزق الثقة في الأحزاب السياسية وما يحيل عليه، أساسا، من استبدالات بارزة (القنوات غير الرسمية أو المعارضة غير التقليدية بدل التنظيمات الرسمية)، ثم تحليل مظاهر الوساطة السياسية وأبعادها في **مستوى ثان**، على أن تشير، في **المستوى الثالث**، لمنافع وحدود آلية التوافق بين الفرقاء السياسيين والاجتماعيين في ظل محاولة السلطة السياسية تحقيق نوع من الاستقرار الداخلي والتوازن السياسي ضمانا لاستمراريتها وحضورها المكثف.

أولا- السياسة والثقة والذاكرة: ملاحظات أولية

لعلّنا نظن، حين ننبش في ذاكرة الحركات الاجتماعية الجديدة وامتداداتها الآنية والمستقبلية، أنّ الغاية الوحيدة لاستراتيجية توظيف الشارع هي اكتساب حقوق وإنجاز تغيير سياسيّ. وأنّ هذه الاستراتيجية إذا لم تحقِّق هذه الأشياء أو تضعها نُصب عينيها، فلا طائل منه[1]. ولكن إذا راجعنا التساؤل الذي طرحه توماس هيلThomas Hill في مقالته الموسومة بـ"الاحتجاج الرمزي والصمت المدروس"[2] ستضيق نسبة الوثوق في هذا الاعتقاد. بدل البحث في مسببات هذا التوظيف فقط، تساءل على غير العادة آنذاك عن الفائدة منه. ومهما كانت دوافع اللجوء إلى التظلم العلني وما قد يترتب عن هذا الاختيار، فإن التجربة تؤكد أن هناك نماذج عديدة، ضمنهم - من باب التمثيل- حركة "عشرين فبراير" وحراك الريف، لم يمنعها الجهل بالنتيجة من الاحتجاج باستحضار تراكماته والفرصة المتاحة لحظة التفكير فيه. ألا يستحق مثلا الحراك في منطقة الريف وقفةً تأمّلٍ وتفكير في العديد من سماته، بما لها وما عليها، في أفق فهم حقيقة التحولات المجتمعية، واكتشاف طبيعة الوعي الجمعي الذي يتشكل داخل المجتمع بكل مكوناته، والأهم هو محاولة رصد نظرة المنتسبين إلى هذه الرقعة الجغرافية إلى المؤسسات والوسائط الموجودة؟

---

[1] ميشا شيري، "فيم تفيد الاحتجاجات؟"، ترجمة مجدي عبد المجيد خاطر، الدوحة، العدد 155 (سبتمبر/ أيلول 2020)، ص 34.

[2] Thomas E. Hill, Jr., "Symbolic Protest and Calculated Silence", Philosophy & Public Affairs, Vol. 9, No. 1 (Autumn, 1979), pp. 83-102.

إذا التفتنا إلى "مفارقة أولسون" بخصوص قابلية الجماعات الصغرى للتحشيد أكثر من الجماعات الكبرى بفضل ما تتيحه "الحوافز الانتقائية" من إمكانات للتعبئة، وبفضل فاعلية تقنية "الدكان المغلق" في صدِّ محاولات "الراكب بالمجان"، أمكن القول إن حراك الريف استطاع أن يتجاوز تلك المفارقة ويحشُد فئات اجتماعية متنوعة في منطقة الريف، وخصوصا في مدينة الحسيمة على امتداد عام تقريبا [1]. الحركة الاحتجاجية بهذا الفضاء الترابي يتفاعل فيها التاريخي والوعي العصبي (يشد بالدرجة الأولى أفراد المنطقة بعضهم بعضا)[2] في بعده الرمزي مع الاجتماعي في نزعته الواقعية. إنه يعيد إلى الواجهة خصوصية التاريخ المحلي، وذلك ضمن صراع اجتماعي يغذيه الإحساس الجماعي بـ "الحُكْرَة"، والأمل بإمكانية التغيير على مستوى واقع العيش اليومي في آن واحد[3]. وإذا كانت المنطقة تشترك مع مختلف أنحاء المملكة في المشاكل المتعلقة بالتنمية والحق في العيش بكرامة، فإن التناول العلمي لمسألة الحراك يصطدم، عادة، بضرورة استحضار عمق وقدم قضية الريف، والتي تمتد تراكماتها من نهاية الخمسينيات إلى اليوم، وتظل قابلة للتجدد والتفاعل مع أي حادث طارئ ليس فقط في الحسيمة، وإنما في المنطقة برمتها.

إن فهم هذه التراكمات والخلفيات الممتدة، التي قد ينظر إليها البعض بتوجس وحيطة، والعمل على تحليل أسبابها دون أحكام جاهزة أو توظيف سياسي هو المسلك الأنسب للتعاطي الإيجابي معها. إن الحراك بالريف يتميز، على خلاف حركة 20 فبراير، بعصبية، تبرز من خلال التفاف الأسر والقبائل، وعروشها وأفخاذها، وساكنة المهجر، وتعاطف المناطق الأمازيغية، مثلما يختلف من حيث تجذره التاريخي، باستحضار شخصية عبد الكريم الخطابي، ومن خلال مراسيم القَسَم العلني[4]، بالإضافة إلى كثافة الطلب الاجتماعي وسياقه المرتبط هذه المرة، إلى حد كبير، بالتفاعل السيكولوجي مع مقتل محسن فكري وما كشف عنه من مفارقات داخلية صارخة تعكس

---

[1] محمد نعيمي، "محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: حالتا حركة "20 فبراير" وحراك الريف في المغرب"، عمران، العدد 31 (شتاء 2020)، ص 104.

[2] محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل/ نيسان 1994)، ص 168-169.

[3] للاستزادة حول هذا الوعي العصبي المحلي ومظاهره، يُراجع: الحبيب استاتي زين الدين، الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميات التغيير ضمن الاستمرارية، ط 1 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 493-494.

[4] حسن أوريد، "هل المغرب في مأمن عن الأخطار؟"، القدس العربي، شوهد في 2020/10/27، في: https://bit.ly/2FRkeuA

تواضع الحصيلة والواقع في عدة مجالات اجتماعية[1]، بشكل أضفى على الحراك خصوصية مجالية وهوياتية، وأكسبه القدرة على التمدد والديمومة لمدة تعدت عشرة أشهر قبل بدء مسلسل الاعتقالات والمحاكمات، التي ضاعفت من صعوبات التكهن بسيرورته ونتائجه النفسية على وجه التدقيق، بشكل يحيلنا إلى الأزمة التي تعتري مجالي السياسة والاجتماع. وذلك بحكم أن الحراك الاجتماعي ظهر متحررا من أيّ إطار سياسي محدد، بل على العكس من ذلك، بدا "منفصلا" عن الأحزاب السياسية (قديمها وجديدها) وليس "انفصاليا"، ما سمح ببروز رموز وقادة يعبرون عن هذا الحراك في ظل فراغ رهيب عنوانه غياب الثقة بين الشباب ومختلف الفاعلين أحزابا ودولة؛ ما عقّد كل عمليات التواصل والتحاور والتفاوض[2].

النتيجة، ظهور أزمة وساطة تفرض البحث في مسبباتها وسياقات نشأتها، ولما التفكير في المداخل الممكنة للتخفيف من امتداداتها؛ فاستمرار الاحتجاجات، في مناسبات كثيرة، بالرغم من وجود وعود رسمية، تُعدّ واحدة من أعراض ضعف الثقة في العمل السياسي. كما لا ينحصر هذا الإحساس فقط في منطقة الريف، وإنما ينتشر في جميع المناطق، خصوصا ضمن صفوف الشباب الذين أثبتت عديد الدراسات (منها تلك التي قام بها المعهد الديموقراطي الوطني (NDI) بعد انتخابات 2011)، ليس فقط عدم رضاهم عن أداء ممثلي الأحزاب في الحكومة أو البرلمان أو الجماعات الترابية، بل وكذلك سطحية معرفتهم بمرجعياتها وإيديولوجياتها وآليات الاقتراع المعتمدة لاختيار المنتخبين[3].

ثانيا- بشأن مظاهر أزمة الوساطة السياسية و أبعادها

أمام الإغراءات المتزايدة والبدائل المتعددة التي أصبح يمنحها الشارع للمشاركين والمشاركات في الاحتجاجات، للتعبير عن رؤيتهم لمحددات الاجتماع والسياسة دون المرور عبر المؤسسات التقليدية القائمة، تتنامى الحاجة إلى البحث في "أزمة الوساطة"، واختبار فرضية "تاريخيتها، لفهم السبب أو الأسباب التي تجعل معادلة الوساطة والتمثيل تتخذ في مرات كثيرة منحى مقلوبا، حيث

[1] للمزيد حول هذه المفارقات، يُراجع: خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ18 لعيد العرش.

[2] عبد القادر بوطالب، "الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي"، سياسات عربية، العدد 38 (ماي 2019)، ص 67.

[3] محمد مصباح، "الدولة في مواجهة الشارع: كيف يؤجج غياب الثقة في الأحزاب الاحتجاجات"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، شوهد في: 23/12/2020، في: https://mipa.institute/6027

شرعية "الوسطاء" و"الممثلين" تستمد من الأعلى، وليس من المجتمع بالضرورة.

بالرغم من التصادم والعفوية والعنف الذي كانت تتميز به الحركات الجماعية، وخروج الأمور عن السيطرة، زمن الستينيات والثمانينيات والتسعينيات، في ظل غياب التأطير الكافي، كان قرار الإعلان عن الإضراب وقتها يخيف ويربك حسابات الجهات المعنية، ويشل الحياة داخل البلاد، ويرفع من درجة التأهب داخلها. أما في اللحظة الراهنة، فيبدو أنه صار مجرد تمرين عادي، فقد تأثيره وثقله، لدرجة أنه بات يكشف عن ارتباك وضعف العمل النقابي وتماهيه المطلق مع التوجهات الحزبية وموقعها. أكثر من ذلك، ترسخت لدى الدولة والمجتمع نظرة دونية للإضراب، تختزله في يوم عطلة للخروج من روتين العمل. تعود هذه النظرة إلى عوامل داخلية وخارجية كثيرة، يرتبط بعضها بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من جهة، ويتعلق الجزء الأكبر منها بهويتها وتركيبتها وتنظيمها وتسييرها وطريقة اشتغالها من جهة ثانية.

منذ حوالي عقد ونصف من الزمن، انتُقد المهدي المنجرة من قبل مسؤولي الأحزاب السياسية على جرأته "المفرطة" في تشخيص وضع العمل السياسي، بقوله: "إن جميع الأحزاب في المغرب والتيارات السياسية لن تتجاوز نسبة 20 في المئة إذا ما أنجز استطلاع للرأي حول مصداقيتها. إذن، هذه الفئة، أصبحت لا تمثل أي شيء وضاعت مصداقيتها (...) 80 في المئة من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة، لم يهتموا بأي حزب، ليس لأنهم لا يريدون السياسة، وإنما لكونهم لا يهتمون بالسياسة، كما تؤطرها الأحزاب الموجودة الآن"[1]. ما الذي تغير لتفهم المؤاخذة أو الحيلولة دون الاطمئنان إليها؟

الجلي، أن ما كشفه مؤشر "الثقة وجودة المؤسسات" الذي أعده المعهد المغربي لتحليل السياسات سنة 2019، يخفف من هذه المؤاخذة إن لم نقل يدحضها؛ فالإحصائيات تشير إلى أن حوالي 69 بالمائة من المغاربة لا يثقون في جميع الأحزاب السياسية. 25 بالمائة فقط تثق بالنقابات العمالية، وتصل الثقة بالحكومة حوالي 23 بالمائة[2]. من هنا، يحق لنا أن نتساءل: هل ما يهمّ النظام الديمقراطي هو أن تتكاثر الأحزاب وتتوالد، أم أن يكون فيه الحزب من الحيويّة ما يستطيع من

[1] المهدى المنجرة، قيمة القيم، ط 2 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص ص 295-296.

[2] المعهد المغربي لتحليل السياسات، مؤشر الثقة وجودة المؤسسات: نتائج أولية، شوهد في: 06/11/2020، في: https://bit.ly/2RIH2PC

خلالها أن يستوعب تعدُّد الأصوات واختلاف الآراء؟ هل تعدّدية الحزب هو أن يدفعك إلى أن تقف خارجه منافسا، أم أن يمكّنك من أن تُقيم «فيه» مخالفا[1]؟ وهل وظيفة الحزب تتمثل بالأساس في بلوغ السلطة أم أن الديمقراطية الحقيقية تقضي بأن يجعل الحزب هذه السلطة أداة طيعة لخدمة المصلحة العامة؟ لماذا لا تعطي الأحزاب لإنتاج الأفكار مكانة مهمّة في سلم أولوياتها والتزاماتها، ولا سيّما في فهم أن الأساس هو أن تُشكل هذه الأفكار نسقا لتحقيق رؤية ومشروع؟ ألا يؤثر ضعف وتشابه المرجعيات والبرامج السياسية سلبا في تمثل المواطنين للعمل السياسي؟ أليست حَيرتهم وانتقاداتهم وسوء فهمهم للممارسة الديمقراطية ولطبيعة وغاية السلطة نتيجة موضوعية لهذا الضعف؟

المغزى من هذه الأسئلة مجتمعة هو الإشارة إلى التناقض الذي صار يميز وظيفة الحزب، والوهن التي يخترق بنيته. وإذا كان أحد علماء السياسة والقانون الدستوري (موريس دوفرجيه) قد حدد وظيفة الحزب السياسي "في السعي للاستيلاء على السلطة أو على الأقل الرغبة في المشاركة في ممارستها"، فإنه، بالتأكيد، لم يكن يقصد الأحزاب المغربية، لأنه يدرك جيدا، وهو أحد الذين اشتغلوا على الحقل السياسي المغربي، أن دراسة هذه الأخيرة تفرض، بالضرورة، إعادة النظر في هذا التعريف[2]. ورغم أن المادة الثانية من قانون الأحزاب السياسية تعرّف الحزب السياسي بأنه "تنظيم سياسي دائم، يتمتع بالشخصية الاعتبارية، يؤسس، طبقا للقانون، بمقتضى اتفاق بين أشخاص ذاتيين، يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية، يتقاسمون نفس المبادئ، ويسعون إلى تحقيق نفس الأهداف"، وتحدد وظيفته في العمل، طبقا لأحكام الفصل 7 من دستور 2011، على "تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام. كما يساهم في التعبير عن إرادة الناخبين ويشارك في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية"[3]، فإنه يكاد يتفق مجموعة من الباحثين على أن الوضعية التي آلت إليها الأحزاب،

---

[1] عبد السلام بنعبد العالي، "من مفهوم الكثرة إلى مفهوم التعدُّد"، الدوحة، العدد 99 (يناير/ كانون الثاني 2016)، ص 64.

[2] أحمد بوز، "الأحزاب السياسية وإشكالية الوظيفة"، شوهد في: 24/10/2020، منبر الدكتور محمد عابد الجابري، في: https://bit.ly/3iGKvKx

[3] ظهير شريف رقم 1.11.166 صادر في 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر/ تشرين الأول 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

بفعل عوامل كثيرة سنأتي على ذكر أهمها لاحقا، أدت إلى جعلها ليست فقط غير قادرة على ممارسة وظيفتها في مجال تأطير المواطنين، ولكنها حالت دون تمكينها من تكوين وإفراز نخب سياسية مؤهلة تساهم إلى جانب الدولة في تسيير وتدبير الشأن العام، واقتسام أعباء الحكم عند الاقتضاء[1].

من تبعات هذا الواقع، ضعف الحراك السياسي عند الأحزاب السياسية بكل أطيافها السياسية، وأمسينا، والحالة هذه، من وجهة نظر أحد الباحثين، أمام أندية سياسية مغلقة، كما ظلت عقدة الزعيم غير قابلة للحل إلا بوفاته أو عن طريق الانشقاق عن الحزب الأم[2]، ليعيد الحزب الجديد إنتاج نفس الحلقة المفرغة من منظومة القيم التي تعلل بها لتبرير انشقاقه[3].

تاريخيا، بدأت الحياة الحزبية المغربية بثلاثة أحزاب، وهي: حزب الشورى والاستقلال، وحزب الاستقلال، والحزب الشيوعي المغربي. اللحظة، يناهز عددها ستة وثلاثون حزبا. هذا التناسل يرجع إلى أسباب كثيرة كما سنبين لاحقا، غير أن أهم ما يترتب عليها أنها تقوي سلطة الملك وشرعيته، وتضعف موقف الأحزاب، بحيث تصبح التعددية إطارا يضعف القدرة التفاوضية للنخب الحزبية وتأثيرها السياسي[4]. وبغض النظر عن القراءات المتعددة للتعددية الحزبية وتباينها، فإنه يمكن تسجيل أن أغلب الأحزاب السياسية نشأت متمحورة حول شخصية رئيسة، ونادرا ما تسمح بوجود شخصيات متنافسة؛ وهو الأمر الذي يضطر هذه الشخصيات إلى خلق كيانات حزبية منافسة[5]، بحيث يظهر تاريخ الأحزاب السياسية تاريخ انشقاقات بامتياز[6].

من هذا المنطلق، لن تخرج مقاربة بنية الأحزاب السياسية الحالية عن تيمة الأزمة. ألا تعيش

---

[1] أحمد بوجداد، الملكية والتناوب: مقاربة لاستراتيجية تحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي، ط1 (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2000)، ص 113؛ زين العابدين حمزاوي، "الظاهرة الحزبية بالمغرب: مقاربة نقدية على ضوء تجربة التناوب السياسي"، نوافذ، العدد 96 (يوليه/ تموز 2000)، ص 198؛ محمد ضريف، "في أزمة الأحزاب السياسية: ثلاث مقاربات مركزية"، أسبوعية الحدث، العدد 6 (2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2000).

[2] محمد زين الدين، "الفعل الحزبي بالمغرب وسؤال الدمقرطة"، مسالك، العدد 3 (2005)، ص 50.

[3] زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16 (خريف 2007)، ص 106.

[4] Jean-Claude Santucci, "Les partis politiques marocains à l'épreuve du pouvoir: Analyse diachronique et socio-politique d'un pluralisme sous contrôle", Remald, no. 24 (2001).

[5] محمد شقير، "أصول الظاهرة الحزبية بالمغرب"، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 11-12 (1990)، ص 68-76.

[6] يوطالب، ص 70.

الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية أزمة واضحة؟ ألم تعد أزمة "العدالة والتنمية" مكشوفة تنبئ بأنه سيكون لها ما بعدها مستقبلا؟ حتى الأحزاب الإدارية، في نهاية المطاف، تتأقلم. وعلى كل حال، فالأحزاب الإدارية ليست أحزاباً جماهيرية، وإنما هي أحزاب أُطر، وفي غالب الأمر هي تجمعات مصالح، لا تعبر عن رؤية مجتمعية[1]. تختزل هذه العبارات، رغم قساوتها، الوضع المأزوم الذي أصبح يَسِم العمل السياسي، وتُفسر، إلى حد ما، أحد أبرز الجوانب المغذية لبروز مجتمع "الحركة الاجتماعية" كبديل عن المؤسسات التقليدية.

منذ أكثر من ستين سنة على استقلال المغرب، توصّل أحد الباحثين الأجانب إلى أن الأحزاب بالمغرب سميت مجانا بهذا الاسم، لأنه لا يمكن تصورها مجردة عن الذاتية، ويفسر ذلك بكون تاريخها هو تاريخ بعض الرجالات أكثر منه تاريخ التنظيميات[2]. ورغم كل هذه المدة، لا يخفي باحث مغربي أن "فكرة الزعيم" أصبحت "ظاهرة ممأسسة"[3]، ويؤكد آخر أن الحزب بزعمائه ظل خاضعا لآليات النسق الثقافي العام. لقد حمل قيم هذا النسق ورسخها داخل الحقل السياسي، مما أضفى على الأخير طابعا سياسيا جعل الحزب السياسي امتدادا للمؤسسات الدينية، وعلى رأسها الزاوية[4]. ما لم تتعال على مستوى الزاوية أو العشيرة أو النادي أو النقابة، ستظل الأحزاب السياسية، في نظر العروي، مسلوبة الإرادة، مسيرة دون وعيها، خاضعة لمنطق المبايعة، رديفة لنفوذ البطانة[5].

بالنظر إلى العلاقة بين الحزب والنقابة، يخلص صاحب كتاب "في غمار السياسة " إلى أن فكرة الزاوية أصبحت تنطبق على النقابة والحزب في ذات الوقت، فكلاهما تكوّن فيهما نوع من الزاوية (شيخ ومريدين)[6]، لم يؤثر فقط على صورة النقابة، بل أساء للوظيفة النبيلة التي حددها الفصل الثامن من دستور 2011، والمتمثلة في مساهمة المنظمات النقابية للأجراء، والغرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشغلين، في «الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية

---

[1] حوار "هاف بوست عربي" مع حسن أوريد، ألف بوست، شوهد في: 09/11/2020، في: https://bit.ly/35SjznI

[2] روبرت ريزيت، الأحزاب السياسية المغربية، ط 2 (باريس، 1955)، ص 245-246.

[3] محمد شقير، الديمقراطية الحزبية في المغرب: بين الزعامات السياسية والتكريس القانوني، ط 1 (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2003)، ص 117.

[4] نور الدين الزاهي، الزاوية والحزب الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، ط 3 (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011)، ص 254.

[5] عبد الله العروي، من ديوان السياسة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 149.

[6] محمد عابد الجابري، في غمار السياسة: فكرا وممارسة، الكتاب الأول، سلسلة مواقف، ط 1 (بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 24.

للفئات التي تمثلها، وفي النهوض بها»، وحصرها الفصل الأول من ظهير 16 يوليوز 1957[1] في قصد وحيد هو "الدرس والدفاع عن المصالح الاقتصادية والصناعية والتجارية والفلاحية الخاصة بالمنخرطين فيها"، وتعززت بالمادة 396 من مدونة الشغل التي تنص على أن النقابات المهنية تهدف، بالإضافة إلى ما تنص عليه مقتضيات الفصل الثامن من الدستور، إلى «الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والمهنية الفردية منها والجماعية للفئات التي تؤطرها وإلى دراسة وتنمية هذه المصالح وتطوير المستوى الثقافي للمنخرطين بها. كما تساهم في التحضير للسياسة الوطنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وتستشار في جميع الخلافات والقضايا التي لها ارتباط بمجال تخصصه»[2].

بحسب الخلاصات التي انتهى إليها المشاركون في حوار "سيناريوهات المغرب في أفق 2025"، فإنه رغم الإنجازات المحققة في مغرب التسعينيات من القرن الماضي، إلا أنه لا يمكن القول إن رهان الديمقراطية قد تَمّ ربحه، إذ ما زالت تشوب سيرورة الإصلاح مجموعة من النقائص[3]، إن على المستوى الدستوري أو المؤسساتي أو الاجتماعي. وما فتئت المؤسسة الملكية تحتفظ بهيمنتها، وتشكل الأساس في المنظومة السياسية المغربية ،حيث غالبا ما تم اتخاذ القرارات السياسية على المستوى المركزي، أما الحكومة والبرلمان، فلم يتجاوز عملهما تنفيذ التوجيهات الملكية[4].

بعد حصول المغرب على الاستقلال، وبينما استمرت الحركة الوطنية في التشديد على أن الاشتراك في المسؤولية يفضي إلى اشتراك في اقتسام السلطة، اختارت الملكية لنفسها منطقا آخرا[5]، هو منطق الدولة[6]. بتعبير عميق ممزوج بقدر واضح من النقد الذاتي في "ذاكرة ملك"، يقول

---

[1] ظهير شريف رقم 1.57.119 بشأن النقابات المهنية.

[2] القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل.

[3] سعيد خمري، روح الدستور، الإصلاح: السلطة والشرعية بالمغرب، سلسلة نقد السياسة، ط 1 (الرباط: منشورات دفاتر سياسية، 2012)، ص 183.

[4] مؤسسة فريديريك إبرت، "سؤال المستقبل: مناقشة حول سيناريوهات المغرب في أفق 2025" (الرباط، 2006)، ص 15.

[5] بمقدار ما تمتعت الملكية بمشروعيات متعددة، كان نصيب الحركة الوطنية من المشروعية التاريخية وافرا، ومن تم شكّل الطرفان معا رقمين غير سهلين في إعادة بناء الدولة بعد الاستقلال. انظر: امحمد مالكي، تقديم الإطار النظري لأشغال الندوة المنظمة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة بمراكش، حول موضوع: "عنف الدولة"، يومي 11 و12 يونيه/ حزيران2004، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة، ص 17.

[6] المرجع نفسه.

الراحل الحسن الثاني: «لم تكن هناك قوتان، وإنما كان تياران، أحدهما صبور وكان يمثله والدي الذي كان يعتقد أن الطريقة المثلى المُؤدّية إلى محمود النتائج هي عامل الزمن. والتيار الآخر كان عديم الصبر...كانت مطالبهم في مستوى درجة إدراكهم للأشياء، كان لديهم ميل طبيعي لإضفاء أبعاد ضخمة على الجزئيات، كانوا يهتمون بما هو ثانوي على حساب ما هو جوهري، وفي بعض الأوقات كان الحوار لا يسوده أي تَفهُّم، إذ كان كل منا يحلّق على ارتفاع يختلف عن ارتفاع الآخر. لقد كانت حقا مأساة بالنسبة للمغرب»[1]. ليس إذن صدفة أن يظل الدستور مشروعا معلّقا طيلة أكثر من أربعين سنة (1956-1996)، وهو الذي يؤسس السلطة ويبني المؤسسات، وليس من الصدفة أن تستمر هذه الأخيرة عرضة للنقد، وبروز حاجة الدولة والمجتمع إلى جيل جديد من العلاقات، ما تجسد في إشراك "خصوم الأمس" في الحكم، ضمن إطار حكومة التناوب.

ولئن كان الهدف المعلن للتناوب التوافقي هو فسح المجال لتنافس القوى السياسية، فإنه سرعان ما اتضح أن وصول هذه القوى إلى مواقع التدبير لا يعني الوصول إلى سلطة القرار[2] في نظام سياسي له خصوصياته التاريخية ونمطه التثقيفي[3]، تُشكِّل فيه الحكومة الطابق الثاني داخل الجهاز القراري المغربي، الذي يحتل فيه الملك المكانة الأساسية[4]. وهو ما يفسّر عدم توصل الحقل السياسي إلى إقرار التقاطب المفترض في البرامج والتصورات، مقابل إفراز الانتخابات لائتلاف حكومي ينقصه الانسجام التام، حيث تُصوّت معارضة أحيانا لصالح الحكومات، وبينما تزاوج أحزابا بين لغة الموقع الحكومي ولغة موقع المعارضة[5].

وقد اتضح قبل 2011، أن هناك اهتماما أكبر بالبحث عن وسائل معالجة المشاكل الاجتماعي؛ تم تكثيف المبادرات الرامية إلى تخفيف الاحتقان الاجتماعي، وأُجريت تغييرات كبيرة في

---

[1] للاستزادة، انظر: الحسن الثاني ملك المغرب، ذاكرة ملك، أجرى الحوارات إيريك لوران، ط 2 (الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1992)، ص 24.

[2] عبد الأحد السبتي، "الشعوب العربية وعودة الحدث"، في: عبد الحي مودن، عبد الأحد السبتي وإدريس كسيكس، أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، تقديم الطيب بن الغازي، سلسلة بحوث ودراسات؛ 49 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012)، ص 49-50.

[3] عبد الله ساعف، "كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: الحالة المغربية"، في: كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سوريا- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن، تحرير وتنسيق نيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليه/ تموز 2010)، ص 511.

[4] المرجع نفسه، ص 528.

[5] نفسه.

طاقم الوجوه التي تتولى المناصب السامية، والتحق فريق من الطاقات الشابة بالقصر الملكي[1]، وأعفي وزير الداخلية إدريس البصري، وسُمح بعودة إبراهيم السرفاتي وعائلة المهدي بنبركة، وبلورة مفهوم جديد للسلطة، مع مرونة أكبر في تدبير الاحتجاج الاجتماعي، والتوسيع النسبي لمساحة حرية التعبير، والانخراط في أوراش ومشاريع تنموية كبرى في مجال البنيات التحتية ومحاربة الهشاشة الاجتماعية، وغيرها من القرارات والمبادرات الجريئة والإيجابية ذات الوقع السياسي والاجتماعي الحسن، التي سيكون من الإجحاف نفي وجودها في المغرب. لكن في المقابل، بعد 15 سنة على تعديلات 1996، وما تبعها من استحقاقات انتخابية (الانتخابات التشريعية لـ1997 و2002 و2007 والانتخابات الجماعية لـ2003 و2009 وانتخابات ثلث مجلس المستشارين)، وما انبثق عنها من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وجماعية، وانطلاقا من النقاشات وردود الفعل التي أعقبت حكومة عبد الرحمان اليوسفي وإدريس جطو وعباس الفاسي، تم تسجيل العديد من الاختلالات التي وفرت الأساس القانوني والدستوري لعرقلة مسار التطور الديمقراطي والتنمية السياسية[2] والحركة الإصلاحية، التي انطلقت مع تعيين وزير أول تقنوقراطي بعد انتخابات 27 شتنبر2002[3]، وتفاقمت بعد أحداث 16 ماي 2003. بالإضافة إلى هذا المتغير، الهيئة التي باشرت أكبر عملية مصالحة لإنصاف ضحايا الأمس، وزرع الأمل في نفوس جيل الحاضر والغد، احتفظت بأغلب بتوصياتها لنفسها، كما أن محاربة المفسدين وناهبي المال العام ظلت تخضع لثقافة "الخطوط الحمراء[4]".

بالموازاة مع ذلك، نسجل وجود اختلالات حادة[5]، وظواهر اجتماعية وسياسية مقلقة تهدد التماسك الاجتماعي، نقرأ أهم مظاهرها في خلاصات الدراسة التي أعدّها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية في مجال قياس مستوى التماسك الاجتماعي بالمغرب: في الوقت الذي تستمر فيه

[1] محمد عابد الجابري، في غمار السياسة: فكرا وممارسة، ص 9.

[2] عبد العلي حامي الدين، "دستور 2011 السياقات السياسية ومضامين الإصلاح الدستوري المأمول"، الفرقان، العدد 67 (2011)، ص 13.

[3] يعتبر هذا التعيين خروجا عن المنهجية الديمقراطية التي تم تكريسها سنة 1998، حيث تم الرجوع إلى الحزب الحائز على المرتبة الأولى في الانتخابات لاختيار الوزير الأول.

[4] السبتي، ص50.

[5] محمد نعيمي، "الربيع العربي في المغرب: الإرهاصات والتفاعلات – حركة 20 فبراير نموذجا-"، أبحاث، العدد 62-61 (2015)، ص25.

الروابط الأسرية في تصدّر مصادر إحساس المغربي بالأمان والثقة[1]، فإن التحولات التي شهدها المجتمع المغربي أدت إلى إضعاف العلاقات داخل الأسر، ومن ثم، إضعاف الرابط الاجتماعي والعيش المشترك. فيما تتسم الثقة بالضعف، سواء بين الأشخاص أو تجاه المؤسسات[2]. وهي الوضعية التي أنتجت، حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مشاعر ظلم وحالات قلق، بسبب سوء التفاهم متعدد الاتجاهات: بين الشباب والأسر، وبالخصوص في الأوساط الاجتماعية التي تعاني الفقر، والأمية، وانعدام السكن اللائق، كما أنتجت مظاهر تمرد على الشرخ الاجتماعي والاقتصادي، وواقع الفساد والزبونية، والإحساس المتنامي بحرية محجوزة من جراء الصعوبات الاقتصادية. وهو ما يؤدي بأعداد لا بأس بها إلى الضياع، والهشاشة والصراعات العائلية وانهيار القيم، ومشاعر اللاجدوى والاحتقار الذاتي، واستبطان الإحساس بكونهم ضحايا مجتمع غير قادر على الإنصات إليهم، أو على الاعتراف بذكائهم وكرامتهم. الأمر الذي ينتج أشكالا متنوعة من الاحتجاجات[3]. بماذا يمكن أن نعزز هذا التفسير؟

تكون الخلاصة المُحيّنة التي توصل إليها "ريمي لوفو" بمثابة أجوبة جد مركزة عن هذا التساؤل، غير أنها دالة، وتنسجم مع الوضع الذي رسمناه سابقا. يقول في هذا الإطار: "غداة الاستقلال، كنا نسمع الأحزاب والنقابات وهي تدّعي ممارسة السلطة باسم الكتل الجماهيرية التي لم تكن لها تمثيلية إلا بشكل محدود، بيد أن النظام الملكي قد أزاح هذه الأحزاب والنقابات بدون صعوبة تُذكر بفضل دعم العالم القروي والقوات المسلحة[4]"، و"رفض دوما أن يرهن نفسه بشكل مباشر من وراء تشكيلة سياسية ما، وظل يسهر على تأمين نوع من التعددية من بين أولئك الذين يعبّرون عن وفائهم غير المنقوص لفكرة السلطة الملكية ولشخص الملك بالذات"[5]، ليهيمن "بكامل السهولة في إطار المعيش اليومي"[6].

---

[1] تعتبر الدراسة قيمة الثقة هي المعيار الذي نقيس به قوة أو ضعف نظام مجتمعي ما، وقدرته على مقاومة عوامل التفكك.

[2] المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، البحث الوطني حول الرابط الاجتماعي بالمغرب. جريدة أخبار اليوم، العدد 1692 (الثلاثاء 02 يونيه/ حزيران2015)، ص 5.

[3] المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي لسنة 2011، ص 68.

[4] ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ، مراجعة عبد اللطيف حسني، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية؛ 2 (البيضاء: منشورات وجهة نظر؛ مطبعة النجاح الجديدة، 2011) ، ص 281.

[5] المرجع نفسه، ص 291.

[6] نفسه، ص 281.

ثالثا- منافع آلية التو افق وحدودها

بالرجوع إلى مختلف المعطيات التي أوردناها، يمكن أن نسجل أن المغرب قطع مراحل عدة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي في مجال الإصلاحات السياسية والدستورية، والتي تميزت بإعادة هيكلة الحقل السياسي وفق منهجية دستورية وتوافق سياسي كشرط مسبق لعملية التقارب بين الفاعلين السياسيين. لكن ما زالت التحولات السياسية والدستورية تخضع لاستراتيجية ترمي إلى جعل التغيير يتم من داخل الاستمرارية، من أجل تجنب النتائج غير المتوخاة من الدمقرطة. بعبارة أخرى، يظل من الصعب تحليل ديناميكية النظام السياسي في غياب فهم طبيعة المحددات والاستعمالات السياسية، التي يعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي موضوعا لها. لكون هذا الأخير سيظل مستعصيا على الفهم نظرا لكثافة الإصلاحات الدستورية والسياسية ومحدودية آثارها على دمقرطة النظام السياسي، الأمر الذي يثير أكثر من استفهام وسؤال، ويدعو إلى التفكير في مظان هذا العجز عن التقدم على طريق الانتقال نحو الأفضل، كما حصل في مجمل مناطق العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وهي في مجملها سلسلة أسئلة تستحضر دور المعرفة والثقافة في تفسير لماذا غدا سؤال الإصلاح والتغيير عصِيا على الإجابة[1]. أليس للأمر علاقة كذلك بما أسماه ماثيو غيدير Mathieu Guidère بقدرة الأنظمة الاجتماعية في البلدان العربية على "التحمل" و"الولاء" بالاستناد إلى الخيال الجماعي (تأثير قوي للأعيان البارزين، مكانة الجيش الخاضع للرقابة، السعي إلى نيل المناصب السامية...إلخ)؟ لا يخفي عبد الله حمودي، في هذا السياق، تشاؤمه من أمرين، أحدها يرتبط بوجود نخبة مهيمنة تعوزها الخبرة التاريخية التي تجعلها مستعدة للتوافق والحلول الوسطى، كونها تحظى بامتياز حصة الأسد واحتكارها بوصفها حقًّا طبيعيًّا، في حين أن الطبقات المماثلة في أوروبا وفي غيرها قد تعلمت التوافق والحلول الوسطى من خلال النكسات التي تعرضت لها[2].

في علاقة بهذه الحلول، دعونا نتوقف اللحظة عند آلية "التوافق السياسي" التي استطاعت المملكة من خلالها أن تضمن أمنها واستقرارها وتدفع، بمقتضاها، بمختلف الأحزاب إلى المشاركة في ممارسة السلطة وتدبير الشأن العام وفق قواعد متفق عليها. لكن العقل نفسه يذكرنا بأن هذه

[1] امحمد مالكي، "التغيير العربي العصي"، عربي 21، شوهد في: 14/12/2020، في: https://bit.ly/3ccyiuJ
[2] عبد الله حمودي، "عن الربيع المغربي"، في: دياني، ص 733.

الآلية، إلى جانب حَجْبِها لعمق المشاكل الاجتماعية وانحصار التفكير فيها أثناء "تدبير الأزمة"، انعكست سلبا إلى حدّ ما، على وظيفة الأحزاب السياسية، التي أصبحت رهينة للتحالفات التوافقية، سواء الدائمة في علاقتها مع المؤسسة الملكية، أو الظرفية في إطار علاقة الأحزاب فيما بينها[1]، ما أدى إلى حصْر العمل السياسي داخل زوج "معارضة/أغلبية"، أي ربطه مباشرة بالموقع الحكومي، بعيدا عن شيء اسمه برنامج حزبي أو مرجعية إيديولوجية[2]، منتجة بذلك نفس أنماط التعاطي البيروقراطي[3]. وقد أصبحت الأجواء التي تخيِّم على هذه الأحزاب هي نفسها تلك التي يصادفها الباحث في الدراسات التي تتخذ أجواء البلاطات موضوعا لها[4]. هذا الوضع جعل الحزب السياسي سجينا لبنية تنظيمية مغلقة، غير منفتحة، ليس فقط على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها، وإنما النقاشات الداخلية، سواء كانت فردية أو جماعية، وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الإقصاء والإقصاء المضاد، الأمر الذي يترك تأثيرا سلبيا في إنتاج الأفكار والمفاهيم[5].

يمكن قراءة هذا الانغلاق، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال تفشي ظاهرة الترحال في البرلمان، وتهافت الأحزاب السياسية على استقطاب الأعيان خلال الانتخابات، بما يؤكد عدم قدرتها على تحديث وتطوير بنائها ووظائفها الاجتماعية والسياسية، وعدم استحضار الكفاءة والموضوعية في تزكية المرشحين باسمها، والرغبة في الفوز بأكبر عدد من المقاعد بكل الطرق والوسائل، علاوة على عدم تجدد نخبها وعدم انفتاحها بشكل كاف على النساء والشباب، الأمر الذي كرّس رتابة وأزمة المشهد السياسي والحزبي، وأسهم في عزوف فئات عريضة من المجتمع[6]،

---

[1] نجد هشاشة التحالفات وعدم خضوعها لمنطق عقلاني، الأمر الذي لم يسمح بتشكل تقاطبات سياسية محورية، ومن ثمّ تكون تحالفات تخضع لمنطق سياسي مقبول تكون نتيجته وضع برامج سياسية منسجمة ورؤى إصلاحية موحدة. يراجع: حمزاوي، الأحزاب السياسية، ، ص 111.

[2] الأحزاب المغربية لا تتوفر، في معظمها، على إيديولوجية واضحة المعالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب، إذ رغم اختلاف التقارير الإيديولوجية، فإنها تغترف، في آخر المطاف، من نفس المعين الإيديولوجي، الأمر الذي يسمح بنعت هذه التعددية الحزبية بكونها شكلا من أشكال التوحد الإيديولوجي، نظرا لتقارب الأفكار والبرامج لعدد كبير منها. يراجع: محمد شقير، القرار السياسي في المغرب (الدار البيضاء: دار الألفة، الدار البيضاء، 1992)، ص 59.

[3] عبد اللطيف حسني، الحالة السياسية للمغرب سنة 2002، وجهة نظر، العدد 18 (2003)، ص 10.

[4] عبد الطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية السياسية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21 (الدار البيضاء: مطبعة بروفانس، 1999)، ص 84-85.

[5] محمد المسكي، "الظاهرة الحزبية بالمغرب: بين غياب النظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي"، وجهة نظر، العدد 14 (2002).

[6] إدريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، السياسة الدولية، العدد 184 (أبريل/ نيسان 2011)، ص 90-91.

على رأسهم الشباب. ومع أن هنالك مجهودات حثيثة بذلت لتخليص الممارسة السياسية من إرث الماضي الثقيل، حيث السياسة ترادف المنع والاعتقال والقمع، من خلال طي صفحة انتهاكات سنوات الجمر والرصاص، عبر مصالحة وطنية وجبر للضرر، غير أن صورة العمل السياسي مازالت تعاني من أثر الفترات السابقة، بالإضافة إلى ما يشكو منه العمل السياسي، كما تمت الإشارة سابقا، من ظاهرة تناسل الأحزاب وصعوبة التمييز بينها على مستوى المرجعية والبرنامج السياسي، فضلا عن تكريس صورة الصراع حول المناصب والتزكيات والترشيحات الانتخابية، مع وجود فساد نخبوي كبير، يعيق التواصل مع المجتمع، ويضعف العرض السياسي المقدم للمواطنين. كما أن الأحزاب المغربية تعرف شيخوخة مهولة للقيادات، ونكوصا واضحا في الديمقراطية الداخلية[1]، والتسابق على استمالة الأعيان وأصحاب المال والنفوذ داخل مجال جغرافي محدد.

منذ الاستقلال إلى اليوم، ظلت المؤسسة الملكية تعتمد، عبر وزارة الداخلية، على تسخير أحزاب سياسية بعينها في تنظيم الأعيان بالرغم من التغيير الذي وقع في البنيات الحزبية، وفي بنية الساكنة. وما يؤكد ذلك على مستوى الواقع أنه إذا كانت أحزاب الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري تقوم بهذه المهمة منذ نشأتها، فاليوم أصبح حزب الأصالة والمعاصرة بدوره ينظم الأعيان المحليين من الناحية السياسية، وفي ارتباط موضوعي بوزارة الداخلية واستراتيجيتها التقليدية، بل حتى الأحزاب التقدمية (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية) لم تسلم من هذا التوظيف البراغماتي، إذ هي الأخرى تلجأ لهؤلاء الأعيان الذين يعتبرون أنفسهم حلفاء موضوعيين للمؤسسة الملكية؛ والأدهى من ذلك أن التجربة تؤكد أن حزب العدالة والتنمية، الذي كان ينتقد هيمنة الأعيان، لم يعد يجد حرجاً في استقطاب الأعيان والترحيب بهم للترشح باسمه في الاستحقاقات الانتخابية لتوسيع قاعدته الانتخابية (في علاقة بغريزة البقاء) نظرا للارتباطات الموضوعية والذاتية التي ما زالت قائمة بين الكتلة الناخبة على ضآلتها وبين الانتماء الاجتماعي للمترشحين للانتخابات.

وهذا يفسر، إلى حد كبير، تعامل الفاعلين الحزبيين المغاربة مع المشاركة الحكومية، أساسا،

[1] يونس بلفلاح، "عزوف الشباب المغربي عن المشاركة السياسية"، العربي الجديد (الجمعة 2 أبريل/ نيسان2015)، ص 14.

كمجال لتدبير العلاقة مع الدولة، وليست مجالا لإنتاج السياسات (كسياسات عمومية وكأجوبة على أسئلة المجتمع)؛ الرواسب التاريخية، داخل الأحزاب، عملت على تكييف ردود فعلها، بشكل يجعل هاجسها الأساس هو التفكير في المسألة السياسية (مسألة الدولة، السلطة، الدستور...)[1]. ألم يقدم حزب العدالة والتنمية تنازلات كثيرة في الحكومة الحالية بشكل جعله شبيها بالأحزاب الإدارية؟ لماذا لم يمتلك الحزب الجرأة الكافية لمناقشة اختيار الاعتذار عن المشاركة في الحكومة؟ كيف لنا أن نفسر تعيين الملك لسعد الدين العثماني رئيسا للحكومة قبل انعقاد المجلس الوطني للحزب؟

لربما سيصطدم الباحث عن إجابة لهذه التساؤلات بكثافة حضور هاجس تدبير العلاقة مع الدولة، والذي بات يحكم على معظم الأحزاب السياسية بالانخراط في عملية التقرب من السلطة والدولة[2]، والتخلي، في المقابل، عن وظيفية الحزب الأساسية، بوصفه جهازا للوساطة بين الدولة والشارع، وضابطا للصراعات، ومدمِجا للمطالب الشعبية في النظام السياسي، مثلما يبرز حضوره في درجة تعبئته للمواطنين والدفاع عن قضاياهم. هكذا، تحولت الطبقة السياسية إلى دعامة إسنادية[3] للنظام السياسي ولاختياراته المركزية التي قد تختلف من حقبة لأخرى، حسب طبيعة المرحلة ومستلزمات التحول[4]، بدل أن تكون طرفا وازنا في القرار السياسي الذي يتحول إلى قرار مغلق[5]، يضعف عملية المشاركة السياسية، ويتحكم في المنافذ المؤدية إلى دائرة صناعة القرار السياسي.

وفق هذا المجال المغلق، يمكن إدراج ردود فعل معظم الأحزاب السياسية تجاه حركة 20 فبراير، والتعاطي السلبي والمتسرع مع احتجاجات الحسيمة، حيث يمكن اعتبار رفض هذه

---

[1] حسن طارق، السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 92 (الرباط: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2012)، ص 70.

[2] الحبيب استاتي زين الدين، "الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية والنقابية: الشارع بديلا عن المؤسسات"، المستقبل العربي، العدد 474 (غشت 2018)، ص 82.

[3] محمد معتصم، "التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، الدار البيضاء، 1988، ص 552.

[4] يونس برادة، وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2000، ص 60.

[5] Dusan Sidjanski, «Décisions closes et décisions ouvertes,» Revue française de science politique, vol. XV, no. 2 (Avril 1965), pp. 251-269.

الأحزاب السياسية مساندة الحركات الاحتجاجية وتجاهل مطالبها، أو الترقب الحذر لنتائجها، أو حتى مهاجمتها، بمثابة مراقبة ذاتية تمارسها الأحزاب السياسية على نفسها، أو تكريس لتراض وتوافق قائم بينها وبين المؤسسة الملكية، أو بالأحرى "لعبة توافق"، على حد تعبير رقية المصدق، يمكن، عبر تتبع الممارسة، اكتشاف ما يشوبها من ثغرات تتعارض ودعم دولة القانون وسلطة المؤسسات[1]، لأن اللعبة التي تتحكم في عمل الشركاء السياسيين لا تطوِّر مسلسلا يؤسس لسمو الدستور، بقدر ما يدفع في الواقع في اتجاه تهميشه، ليبقى أخذه كمرجعية «مجرد مسألة تكتيكية» [2]، تندرج ضمن إطار «صراع غير واضح[3]» من أجل السلطة، كما يشكل أحد مظاهرها[4].

إذا دمجنا، في هذا الإطار، مجمل التحولات التي عرفها المغرب السياسي - مع التركيز على طبيعة العلاقات بين الفرقاء السياسيين في مرحلة ما بعد التسعينيات وما قبلها- نتبين أن المغرب مرّ بمرحلتين أساسيتين: مرحلة الانغلاق (الصراع على السلطة واحتكارها)، وقد امتدت من بداية الاستقلال إلى عقد التسعينيات، ثم مرحلة الانفتاح (التقارب والتراضي بين الأطراف المتصارعة على ثوابت النظام السياسي وعلى الدستور والأوراش الإصلاحية)، والتي بدأت مع بداية عقد التسعينيات، وتميزت بتبني أحزاب الحركة الوطنية لخطاب سياسي جديد يسعى إلى التوافق مع القصر[5]، ويتجه بالأساس إلى حقل التدبير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[6]. أهم تساؤل يطرح إزاء هذا الانتقال من الصراع إلى الممارسة السياسية القائمة على التوافق هو علاقة هذه الممارسة الجديدة مع الديمقراطية.

في الواقع، يوجد تباين كبير بين الباحثين بخصوص الإجابة عن هذا الإشكال، إذ هناك من

---

[1] حوار رقية المصدق، في: النشرة (28 أكتوبر/ تشرين الأول 1996)، نقلاً عن: حمزاوي، "الأحزاب السياسية"، ص 117.

[2] Rkia El Mossadeq, Consensus ou jeu de consensus?: Pour le réajustement de la pratique politique au Maroc (Casablanca: Najah el jadida, 1995), p. 19.

[3] عبد الرحيم المنار اسليمي، "الدستور والدستورانية ملاحظات حول اللعبة السياسية"، وجهة نظر، العدد 17 (خريف 2002)، ص 22.

[4] حمزاوي، "الأحزاب السياسية"، ص 118.

[5] محمد المساري، "جدلية التوافق في الفضاء السياسي المغربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33 (شتاء 2012)، ص 13.

[6] خالد علوية، "تحولات الصراع السياسي في المغرب"، في: بيير سلامة [وآخرون]، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب (القاهرة: أفريقيا الشرق، 1982)، ص 246.

يعتقد أن التراضي آلية تجنب البلاد عواقب الشد والجذب والصراع والشقاق[1]، وتخلّف جسرا أساسيا من التواصل بين الفاعلين السياسيين خارج إطار الشكلانية الدستورية، بل إنها أعادت نوعا من الثقة السياسية في ورثة الحركة الوطنية[2]، بينما يرى آخرون أن لا أحد يذهب بهذا التراضي بعيدا إلى الحد الذي يوحي فيه بوجود مشروع مجتمعي متكامل، لأن الدولة وأغلب القوى السياسية –رغم كل ما تقوله- تخشى أكثر ما تخشى الاتجاه الوحيد[3]، ثم إن التوافق تابع للشرعية الذاتية للعاهل[4]، كما أن خطاب التراضي السياسي هيمن بين الملك والمعارضة، مع موالاة العديد من الأحزاب للملكية، ومنح الثقة للعديد من المشاريع الحكومية، بعيدا عن البرلمان الذي بقي من دون تأثير كبير في الخيارات الكبرى للحكومة (كقضية التعليم ومدونة الأسرة والمسألة الانتخابية)[5]. بيد أن هذا الاختلاف حول "آلية التوافق" لا يمكن أن يحجب عنا منافعها، على امتداد المنعطفات المصيرية في تاريخ المغرب المعاصر، في مقاربة الإشكاليات الوطنية الكبرى، لكسب رهانات المعارك الدبلوماسية الحاسمة، كما في مجالات التحديث والدمقرطة والتنمية[6].

بعد مدة طويلة من التحضيرات ومن التخطيط ومن التنازلات المقدَّمة، كلّف الملك الراحل الحسن الثاني عبد الرحمان اليوسفي، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بتشكيل حكومة "التناوب التوافقي"، وهي الحكومة الخامسة والعشرين في المغرب المستقل. ما الذي تغير في المغرب حتى أصبح دخول الاتحاد في تجربة "التناوب" شيئا ممكنا، بعد 38 سنة من المعارضة؟[7] نقتبس من الراحل محمد عابد الجابري جوابه عن هذه التجربة : "الملك يدعو حزب

---

[1] محمد عابد الجابري، "الكتلة التاريخية"، الاتحاد الاشتراكي (11 ديسمبر/ كانون الأول 1999)، نقلا عن: المساري، ص 17.

[2] اسليمي، "الدستور والدستورانية"، ص 22.

[3] حوار زكية داود مع بول باسكون عام 1978، ترجمة مصطفى المسناوي. نشر لأول مرة بمجلة لاماليف، العدد 94 (يناير/ كانون الثاني- فبراير/ شباط 1978)، وأعاد نشره منتدى ابن تاشفين: المجتمع والمجال، في: بول باسكون أو علم الاجتماعي القروي (الدار البيضاء: مطبعة دار القرويين، 2013)، ص 30.

[4] محمد أتركين، "التوافق والانتقال الديمقراطي"، رسالة دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء، ص 105.

[5] المساري، ص 30.

[6] محمد الأخصاصي، "الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل"، المستقبل العربي، العدد 444 (فبراير 2016)، ص 28-29.

[7] محمد عابد الجابري، "المغرب... إلى أين؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، فكر ونقد، العدد 16 (فبراير 1999).

المعارضة التاريخية، ليرأس حكومة، ويشارك فيها ببضعة وزراء! إنهما لا يمارسان السلطة لأن مراكز القرار ليست في يديهما، بل هي في أيدي القوى المحافظة التي تعترض سبيل التغيير والإصلاح بشكل أو بآخر، حفاظا على وضعها كصاحبة السلطة الحقيقية"[1].

تعرضت المقاربة الانفتاحية للعديد من الانتقادات، خاصة ما يتعلق بطريقة تدبير مسألة "التراضي السياسي"، وملف حقوق الإنسان والمؤسسات المشرفة عليه في الواقع، وإن عرف هذا الأخير دينامية جديدة بفضل الفضاءات الجديدة التي أفرزتها حكومة التناوب وانتقال الملك، حيث ستتوارى المقاربة الانفتاحية فاسحة المجال لظهور المقاربة الانتقالية الرامية للوصول إلى المصالحة الوطنية[2]، لطي صفحة الماضي، والتفكير في الحاضر واستشراف المستقبل. وهي المصالحة التي اتفقت الأطراف على عنوانها واختلفت في الآليات الكفيلة بتحقيقها. لكنها تبقى تجربة مغربية بلغت حدودا لا سابق لها في التاريخ الحديث للدولة المغربية، بالنظر إلى الشجاعة السياسية والأخلاقية التي قضت بتشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة.

إنها حصيلة يصعب القفز عليها، بالنظر إلى التأثير الذي مارسته العديد من أحداثها التاريخية على السلوك الاحتجاجي المغربي، خصوصا بعد تجربة التناوب. يفرض التاريخ نفسه "كوسيلة ضرورية لفهم أيّ شأن من شؤون المغرب. إن المغرب بلاد الاستمرارية والتطور، سواء إلى الأمام أو إلى الوراء، يحدث فيه داخل الاستمرارية وليس خارجها"[3]. يتفق الجابري هنا ضمنيا مع ما ظل يردده العروي: "النظام مشيَّد لكي يضمن لذاته الاستمرارية على الحالة التي هو عليها"[4]. يبدو واضحا أن الخطوات التي سبقت وأعقبت "تجربة التناوب" التي عاشها المغرب هي مجرد عود على بدء: "الجهة التي كانت في الحكومة منذ أزيد من ثلاثين سنة تُسحب إلى "المعارضة"، والجهة التي كانت في المعارضة يؤتى بها إلى الحكومة"[5].

---

[1] محمد عابد الجابري، "التناوب والمُلْك حارسه"، مقالة منشورة على الرابط الإلكتروني لمجلة مقاربات: https://cutt.us/l10gN

[2] أتركين، ص 236.

[3] محمد عابد الجابري، "المغرب... إلى أين؟".

[4] Abdellah Laroui, La Crise des intellectuels arabes. Traditionalisme ou historicisme? (Paris: François Maspero, 1974), p. 143.

[5] محمد عابد الجابري، "المغرب... إلى أين؟".

لم يستبعد عبد الرحمان اليوسفي[1] فكرة أن يكون التناوب التوافقي مجرد "تكرار وإعادة للتجارب السابقة"، وأنه "لم يكن مفروضا عن طريق انتخابات أجمعت كل الأحزاب السياسية على التنديد بها، كما أنه لم يكن نتيجة تحالفات عقدتها الأحزاب بكل حرية، بل كانت نتيجة اتفاق بين الملك الحسن الثاني، المالك لكل السلطات، والمعارضة التاريخية في المغرب"، لأنه كما "فهم الجميع أن هذه الأغلبية ما كان لها أن تتشكل دون الضوء الأخضر ممن يهمه الأمر." يتفق عبد الله حمودي مع عبد الله العروي، عندما وصف التناوب السياسي بالإشراك، والأحزاب المساهمة فيه بالمشاركة[2]. فهي تظل خطوات محسوبة تروم خلق نوع من التنفيس السياسي أكثر منها مبادرات حقيقية مندرجة في إطار مشاريع[3] لتعزيز التحول الديمقراطي. لكن ما ينبغي الانتباه إليه أن هذه الدورة الأربعينية ما بين "التناوب" الذي أُقرّ في سنة 1958 و"التناوب" الذي أُقرّ في سنة 1998 لم تكن كلها انتظارية، بل شهدت أحداثا وتطورات وآمالا ومآلات مختلفة كُتب عنها الكثير على المستويين الأكاديمي أو الإعلامي، غير أن ما يهمنا، في إطار هذه الدراسة، هو درجة تأثيرها على موضوع الحركات الاحتجاجات، خاصة أنه بالرغم من كون المملكة شهدت انفتاحا سياسيا مؤكدا، انطلق مع التعديلات الدستورية لعامي 1992 و1996، وتعزّز بمجيء حكومة التناوب التوافقي عام 1998، وتم مع دخول المغرب لمرحلة حكم الملك محمد السادس، فإن المشكلة المطروحة هي بالضبط مسألة التطور غير المتكافئ للحقلين السياسي والاجتماعي.

يبدو الأمر كما لو تعلق بمفارقة بين انفتاح سياسي ملحوظ وبين تقدم اجتماعي جد مرتبك. وهنا لا بُدَّ أن نتساءل عما إذا كان الاحتجاج قد تغيّر أو خفّ بعد تشكيل حكومة التناوب؟ وهل فاعلو الاحتجاج يعتبرون مطالبهم أدنى عمقا من تحولات المشهد السياسي أم إن مطالبهم أعمق وأعقد من هذه التحولات، كما تسائل باستمرار الدولة الاجتماعية؟ وهل أجواء الثقة بين الفاعلين السياسيين انعكست إيجابا على ارتفاع أَسْهُم الحاجيات الاجتماعية الأساسية للساكنة؟

---

[1] مقتطف من العرض الذي قدّمه الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، الكاتب الأول السابق للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في موضوع: تجربة ديمقراطية المغرب، أية تطورات من أجل دولة الحق بإفريقيا، في إطار منتدى الحوار الثقافي والسياسي ببروكسيل (بلجيكا)، 24 -26 فبراير 2003. ترجمة عبد الحميد الجواهري ومصطفى النحال، في: مجلة الملتقى، العدد 26 (2011)، ص 107.

[2] عبد الله حمودي، مصير المجتمع المغربي رؤية أنثربولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف، حوار وإعداد: توفيق بوعشرين ومحمد زرنين، دفاتر وجهة نظر؛ 5 (الرباط: دفاتر وجهة نظر، 2004)، ص 23.

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد العلي حامي الدين، "إشكالية الإصلاح السياسي والدستوري في المغرب"، مسالك، العدد 6 (2007)، ص 21.

واقعيا، على الرغم من الدينامية الإصلاحية التي امتدت لأربع سنوات من عمر هذه التجربة، اتسعت دائرة الحركات الاحتجاجية وتنوعت مطالبها[1] بشكل لافت للانتباه، بين ما هو اجتماعي وسياسي واقتصادي وقيمي وحقوقي. برزت احتجاجات المعتقلين اليساريين السابقين المُفرَج عنهم، والاحتجاج النسائي، ثم الاحتجاجات الإسلامية والأمازيغية، وحاملي الشهادات الجامعية، وغيرها من الحركات الاحتجاجية الشعبية ذات البعد الاجتماعي والسياسي التي أثثت الفضاء العام. وكلها حركات تعكس بداية تكسير عملية التطويق[2] التي أحكمتها السلطة على المجتمع في المراحل الماضية[3].

عودة إلى آلية التوافق، نسجل أنها تترجم، على المستوى القانوني، واقع تجدّد الشرعية الوطنية للمؤسسة الملكية، وعلى المستوى السياسي، سموها وهيمنتها على ما عداها في منظومة المؤسسات الوطنية. في ظل وضع كهذا، حيث استفادت الملكية بالمغرب بدفع جزء من أحزاب المعارضة إلى الاشتغال داخل مؤسسات الدولة[4]، كان صعبا أن ينشأ أيّ فضاء احتجاجي بعيدا عن الحقل السياسي المؤسس، قبل أن يكسر الحراك في الحسيمة هو الآخر هذا الحاجز، ويتطور في استقلال عن الأحزاب السياسية (المتحدة عموما حول السلطة والمنقسمة فيما بينها)، وخير دليل انتقاد المشاركين في حراك الريف، مثلا، لأغلبية الأحزاب، والتنظيمات النقابية والمدنية ورفض وصايتها، في العديد من مسيراتهم وشعاراتهم المرفوعة، بوصفها "هيئات بيروقراطية"[5]. الرسالة غياب الثقة في الحكومة والأحزاب السياسية والمجالس الجماعية، لتجد المؤسسة الملكية نفسها في وضع المخاطب المباشر من قبل المشاركين في الاحتجاجات. هذا التراجع المسجل في لعب دور

---

[1] عبد الرحمان رشيق، "الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر"، ترجمة الحسين سحبان، مشروع: "حريات التجمعات والتظاهرات بالمغرب"، بدعم من الاتحاد الأوروبي، منتدى بدائل المغرب، الرباط، أيّار/مايو 2014، ص 26.

[2] علي كريمي، "الدبلوماسية المغربية وحقوق الإنسان"، فكر الاقتصادية والقانونية والسياسية، العدد 3 (2014)، ص 12؛ عبد الرحيم المنار اسليمي، "السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي"، وجهة نظر، عدد مزدوج 19-20، ربيع وصيف 2013، ص 15.

[3] اسليمي، "السلوك الاحتجاجي"، ص 15.

[4] Mounia Bennani-Chraibi & Mohamed Jeghllaly, «La Dynamique protestataire du mouvement du 20 février à Casablanca,» Revue française de science politique, vol. 62, nos. 5-6 (2012), p. 870.

[5] الأخصاصي، ص 24؛ عبد الصادق توفيق، "حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب: مكامن الاختلال وإمكان النهوض"، المستقبل العربي، العدد 426 (آب/أغسطس 2014) ص 77.

الوساطة بما هي آلية لتدبير الخلافات، جعل عباس الجراري، المستشار الملكي السابق، يؤكد أن "الجميع يتفرج على ما يجري أو يذكون نيران الفتنة أكثر مما هي متقدة، حتى الملف وصلنا إلى طريق يكاد يكون مسدودا، بعد أن فشلت المؤسسات المنوط بها حل المشكل في تدبير الأزمة والوصول بها إلى بر الأمان"[1]. وأضاف: "أنه من المؤكد أن هناك أخطاء، فأنا أتساءل أين هي الحكومة من كل هذا وأين هي الأحزاب والمؤسسات التي تصرف عليها الملايير"[2]، بحكم أنه ظهر جليًّا أن الكل "ينتظر تدخُّل الملك، وهذا ليس هو الحل منذ البداية، لا يعقل أن تتخلى الحكومة والمؤسسات عن مسؤولياتها ليتم الزج بالملك في قضايا مثل هاته، ليس سهلا أن يغامر الملك في ملف شائك مثل هذا لا يمكن توقُّع ردود الأفعال فيه"[3]. القول بهذا رضوخ للواقع وتحدياته، لكن الخطر يكمن على المستوى القريب والمتوسط في إدامة هذا الواقع أو التغاضي عنه.

خاتمة

إجمالا، لا يمكن للبحث في تراجع الطلب على الوساطة السياسية في ظل تمدد استراتيجية التعبئة والاعتراض بمعزل عن القنوات التقليدية إلا أن يتساءل عن نفسه. هل استطاع تبيان العوامل التي أتاحت للحركات الاجتماعية الجديدة إمكانيات كبيرة لتكريس استقلاليتها واكتساب تجربة وخبرة في تدبير تحركاتها؟

يجب أن يلقي كل باحث عن جواب أو أجوبة لهذا التساؤل، نظرة في الخطابات والوقائع، وفي الذهنيات والممارسات، عساه يستحضر أن:

- الانتقال من مجتمع كانت فيه للدولة تقريبا سلطة شبه مطلقة على جميع المستويات، إلى سلطة سياسية تعلن تبنيها للديمقراطية، والحوار، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحرية السوق ليس بالأمر السهل. فالتدبير السياسي لمجتمع متغيّر بسرعة فائقة، ومتعطش للحرية وللتعبير عن آرائه ومصالحه، جعل السلوك الحالي للدولة خاضع للتحول ومحتفظ بعناصر الثبات في الوقت ذاته.
- الفشل في تدبير الأزمة الاجتماعية، يُبقي الخط مفتوحا على التوتر، بوصفه مؤشرا سلبيا

[1] في حوار عباس الجيراري مع جريدة الصباح، الأول، شوهد في: 20/12/2020، في: https://bit.ly/2FPhTAc
[2] المرجع نفسه.
[3] نفسه.

على استمرار تعارض مصالح الفاعلين فيه داخل النسق، وفي الوقت نفسه علامة إيجابية تعمل على تطوير عناصره وإعادة إنتاج آليات التأقلم الدائم مع ديناميته. هكذا، ظلّ الاحتجاج باعتباره نزاعا أو صراعا اجتماعيا[1] سلوكا ثابتا يسعى من خلاله المحتجون، على الدوام، إلى فرض تنازلات على السلطة القائمة[2]، خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الذي أضحى المحرك الأساس لهذا الصراع[3]. هذا التوتر بقدر ما يفضح "الاختلالات"، فهو يعكس أيضا وجود "أزمة ثقة" بين الفاعلين، تؤدي حتما الى أزمة تواصل تفتح المجال نحو المزيد من التوتر والتنازع، في ظل فتح الباب أمام الإشاعات والاتهامات، دون الوعي التام بالنتائج المحتملة والممكنة ومدى تأثيراتها المتنوعة على الناس.

- تجد الأحزاب السياسية، على المستوى العالمي، صعوبة في إنجاح مهمة تقديم واقتراح ونقاش الأفكار، ولعب دور الوساطة بشكل مؤثر ومقنع، في زمن العولمة وتأثيرات الأزمة الاقتصادية وتآكل الإيديولوجيات. كما يختلف الأثر من دولة إلى أخرى، والوضع، بكل تأكيد، تزداد حدته في البلدان السائرة في طريق النمو، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب؛ فالأحزاب السياسية القائمة بذلت مجهودات كبيرة للتكيّف مع قواعد اللعبة السياسية دون الالتفات بالضرورة للآثار المادية أو القيمية المترتبة عن هذا الوضع، حتى أصبحت قوة الأحزاب في المخيال االسياسي تكمن في ضعفها أو مدى قدرتها على التأقلم والمواكبة أو تلقّي الضربات إن صحّ التعبير.

- الوساطة تتخذ، في مرات كثيرة، منحى معكوسا، حيث شرعية "الوسطاء" و"الممثلين" تستمد من الأعلى، وليس من المجتمع واختياراته بالضرورة.

بقدر ما يضعف هذا الاستحضار "رواية" الغياب التام للأهلية عن الأحزاب السياسية، حان وقت التأكيد على أن التمثلات حول التحكم ليس صالحا دائما لتفسير حالة الانحسار الحزبي. فكما تُستغل سردية الغياب في بسط الهيمنة والضغط، جَرّبت ولا تزال تجرّب معظم الأحزاب السياسية خطاب التعليمات والتوجيهات من الأعلى لإضفاء شرعية زائفة وهشة لإطالة أنفاس

---

[1] Yves Michaud, «Violence et Politique », édit. Gallimard, Paris, 1978, p: 80.

[2] عبد الرحيم العطري، "الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي"، دفاتر وجهة نظر، العدد 14، مطبعة النجاح الجديدة، 2008، ص 136.

[3] عبد الرحيم المنار اسليمي، "السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي"، وجهة نظر، عدد مزدوج 19-20، ربيع وصيف 2013، ص 17.

ثقافة التملص من المحاسبة والزبونية الانتخابية والمتاجرة بالأصوات...إلخ. سرديات تزيد شرعية المنتخبين هشاشة، والمسؤوليات الملقاة على كل شخص داخل السلطة التنفيذية "ذات الرأسين" غموضا، لكن تظل محافظة تلقائيا للملكية على مكانتها في هرم السلطة. وبينما يبرز نزوع إلى تفسير هذه المكانة دستوريا بغياب التحديد الواضح لمصفوفة الانتقال من الحقل الديني (إمارة المؤمنين) إلى الحقل السياسي (رئيس الدولة)[1]، يبدو في قراءة ثانية أن الجزم بانعدام التغيير في طريقة تصريف الملك لوظيفته من خلال هذين الحقلين مبالغا فيه. منذ اعتلاء العرش، وقائع عدة تؤكد أن الملك لم يعد يتخذ قراراته بصفته الدينية في الأمور المتعلقة بتنظيم المجتمع في طابعه المدني (مدونة الأسرة أنموذجا). وإذا كان الدستور قد تخلص ظاهريا من الفصل التاسع عشر، وأعاد توزيعه على الفصلين الواحد والثاني بعد الأربعين، فهذا لا يعني أن الملك يتصرف بالضرورة وفق رؤية تقليدانية. المشكل وفق هذه القراءة أن الطبقة السياسية هي التي لم تتخلص بعد من هذه الرؤية الماضوية وظل سلوكها موسوما بـ"الرقابة الذاتية"[2]، وهو ما يعطي الانطباع بأن الممارسة الدستورية للفرقاء السياسيين تبدو أقرب ما يكون إلى مرحلة ما قبل دستور 2011.

وبغض النظر عن اختلاف هاتين القراءتين، فهما تلتقيان في قاسم مشترك ثابت يمكن اختزاله في "التذبذب الحزبي". ومهما تكن محفزات هذا الوصف كما رأينا، ذاتية أو موضوعية، راجعة لنجاح الملكية تدريجيا في تثبيت تراتبية مؤسسية لا تتجاوز فيها الأحزاب السياسية وظيفة التسويق السياسي لاختيارات معينة[3]، أو بسبب الصراع بين النخب الحزبية على المنافع المادية والمعنوية، يتضح أن جميع الدارسين الموضوعيين متفقون مع فكرة كلود بالازولي Claude Palazzoli حول "الموت البطيء للحركة الوطنية المغربية" التي استطاعت أن تصمد لأزيد من خمسين سنة. طال التغير المجتمعي جوانب متعددة، والأحزاب السياسية مطالبة بدوها بتجديد خطابها ونظرتها لنفسها وما يحيط بها. هل هو سرّ أن وحدة الخطاب وتعدد الممارسة السياسية واختلالها يقوّي سلطة الملك ويضعف موقف الأحزاب؟ ألا تضعف التعددية القدرة التفاوضية

---

[1] مدني، ص 25.

[2] عبد اللطيف أكنوش، "الممارسة الدستورية للملكية وللطبقة السياسية في المغرب"، شوهد في: 18/11/2020، في: https://cutt.us/klNZc

[3] عبد الرحيم العماري، "في الحاجة إلى نقد الدولة المزدوجة: انتخابات 7 شتنبر 2007 بالمغرب وفاعل الواقع في النسق السياسي العام بالمغرب"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 4 (ربيع 2009)، ص 239.

للنخب الحزبية وتأثيرها السياسي[1]؟ قليلة هي الأحزاب التي تمتلك، اليوم، الحد الأدنى من الامتداد المجتمعي والقدرة على التواصل والانخراط في عملية تخطيط السياسات العمومية ومراقبة تنفيذها في الأوقات العادية أو الاستثنائية، وكثيرة تلك التي تفتقر لهذه الشروط الدنيا وتحتاج إلى إصلاحات عميقة من الداخل.

في علاقة بهذا الإختلال، تُخبرنا الأدبيات الأكاديمية أن التنظيم السياسي إما سيكون "ضعيفا" أو "فاشلا" في تمثيل الشخصية الاعتبارية، أو التأطير والتعبئة وممارسة السلطة. وما يزيد الأمر التباسا أن تداخُل المصالح والمقاعد المُوَرّثة والعادات الموروثة يصهر تدريجيا -وبدون عناء كبير- الأجيال اللاحقة في حقل سياسي رسَم/ رسَّم قواعده وشرعن لغته وثوابته وأهدافه. إعادة التذكير بهذا المعطى خضوع للواقع، الإنكار تعامٍ وهروب إلى الأمام لا غير. ولأن التفاؤل لا يُعدم في السياسة، وبخاصة داخل نظام سياسي تثبت التجربة أنه قابل للإصلاح والتطوير ضمن الاستمرارية كلما كانت الظروف أو السياقات ملائمة، سيكون من المفيد التفكير الجاد والعاجل في مشروع مجتمعي متكامل يرفع منسوب الثقة في السياسة وممارسيها.

ستواجهنا هذه الفكرة قريبا بعد احتساب أصوات الناخبين أو لحظة تركيب مكونات الحكومة المقبلة، وستحضر مجددا أثناء التصويت على القوانين وتطبيقها، وتنفيذ السياسات أو تقييمها. هل يجدي في شيء أن نعيد التذكير بأنه لا انتقال إلى الديمقراطية بدون أحزاب قوية تمتلك قدرا وافرا من الوضوح وتحمُّل مسؤولية التوجه والاختيار، وجرأة الفعل وقوة الدفاع عنه؟ إن الاستسلام إلى منطق الضحية أو الاستهداف، والإفراط في السعي إلى البقاء على كرسي السلطة بغض النظر عن وظيفة الحزب والأدوار والأبعاد المرتبطة بوجوده، سيُبقِي رهان الانتقال إلى الديمقراطية باهتاً. قد يُقال في نهاية المطاف: ما الضرر في ذلك وتحريف المسؤولية عملة رائجة؟ لا غرابة في الاعتراف بوجاهة السؤال، غير أن عملية التحقق من أن صاحبه جادّ غير مراوغ ينبغي أن تسبق أيّ محاولة لتفسير أن وراء التهرب من المسؤولية يقبع الخلل، وباستمراره يصبح خيار الديمقراطية، في الحالة التي هو عليها، موضع ريبة وتردّد!

[1] Jean-Claude Santucci, "Les partis politiques marocains à l'épreuve du pouvoir: Analyse diachronique et socio-politique d'un pluralisme sous contrôle", Remald, no. 24 (2001).

المراجع

العربية

كتب:

أكنوش، عبد الطيف. **و اقع المؤسسة والشرعية السياسية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21**. الدار البيضاء: مطبعة بروفانس،1999.

استاتي زين الدين، الحبيب. **الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميةالتغيير ضمن الاستمرارية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019.

بيير سلامة [وآخرون]. **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**. القاهرة: أفريقيا الشرق، 1982.

الجابري، محمد عابد. **في غمار السياسة: فكرا وممارسة**. الكتاب الأول. سلسلة مواقف. ط 1. بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، 2009.

خمري، سعيد. **روح الدستور، الإصلاح: السلطة والشرعية بالمغرب**. سلسلة نقد السياسة، ط 1. الرباط: منشورات دفاتر سياسية، 2012.

الزاهي، نور الدين. **الزاوية والحزب الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي**. ط 3. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011.

شقير، محمد. **الديمقراطية الحزبية في المغرب: بين الزعامات السياسية والتكريس القانوني**. ط 1. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2003.

طارق، حسن. **السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد**. سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، ع 92. الرباط: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2012.

العروي، عبد الله. **استبانة**، ط 3. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، 2016.

من ديوان السياسة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009.

علي الدين هلال. **الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟"**. عالم المعرفة؛ 479 (ديسمبر 2020).

مجموعة مؤلفين. **20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب**. مراد دياني (محرر). ط 1. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نونبر 2018.

مجموعة مؤلفين. **التحولات الاجتماعية في المغرب**. ط 1. مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، 2000.

مجموعة مؤلفين. **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن- الجزائر- السعودية- السودان- سوريا- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- اليمن**. تحرير وتنسيق نيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليوز 2010.

المنجرة، المهدي. **قيمة القيم**. ط 2. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007.

دوريات:

الأخصاصي، محمد. "الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل". **المستقبل العربي**. العدد 444 (فبراير/ شباط 2016).

استاتي زين الدين، الحبيب. "الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول". **عمران**. العدد 19 (شتاء 2017).

الجابري، محمد عابد. "المغرب... إلى أين؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب". **فكر ونقد**. العدد 16 (فبراير/ شباط 1999).

حامي الدين، عبد العلي. "إشكالية الإصلاح السياسي والدستوري في المغرب". **مسالك**. العدد 6 (2007).

"دستور 2011 السياقات السياسية ومضامين الإصلاح الدستوري المأمول". **الفرقان**. العدد 67 (2011).

حسني، عبد اللطيف. "الحالة السياسية للمغرب سنة 2002". **وجهة نظر**. العدد 18 (2003).

حمزاوي، زين العابدين. "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد 16 (خريف 2007).

شقير، محمد. "أصول الظاهرة الحزبية بالمغرب". **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**. العدد (1990). 11-12

شيري، ميشا. "فيم تفيد الاحتجاجات؟". ترجمة مجدي عبد المجيد خاطر. **الدوحة**. العدد 155 (سبتمبر/ أيلول 2020).

لكريني، إدريس. "محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب". **السياسة الدولية**. العدد 184 (أبريل 2011).

المسكي، محمد."الظاهرة الحزبية بالمغرب: بين غياب النظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي". **وجهة نظر**. العدد 14 (2002).

نعيمي، محمد. "محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: حالتا حركة "20 فبراير" وحراك الريف في المغرب". **عمران**. العدد 31 (شتاء 2020).

وثائق:

باسك منار، محمد. دستور سنة 2011 في المغرب: أي سياق؟ لأي مضمون؟. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير/ كانون الثاني 2014.

رشيق، عبد الرحمان رشيق. "الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر". ترجمة الحسين سحبان. مشروع: "حريات التجمعات والتظاهرات بالمغرب". بدعم من الاتحاد الأوروبي. منتدى بدائل المغرب. الرباط: أيّار/مايو 2014.

زين الدين، محمد. "الفعل الحزبي بالمغرب وسؤال الدمقرطة". **مسالك**. العدد 3 (2005).

أطروحات:

برادة، يونس. "وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي". أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام. جامعة الحسن الثاني. الدار البيضاء: 2000.

معتصم، محمد."التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي". أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام. الدار البيضاء: 1988.

الأجنبية

Books :

El Mossadeq, Rkia. Consensus ou jeu de consensus?: Pour le réajustement de la pratique politique au Maroc. Casablanca: Najah el jadida, 1995.

Laroui, Abdellah. La Crise des intellectuels arabes. Traditionalisme ou historicisme. Paris: François Maspero , 1974.

Vairel, Frédéric. Politique et mouvements sociaux au Maroc. Paris: Presses de Sciences Po, 14 novembre 2014.

Periodical :

Bennani-Chraibi, Mounia & Jeghllaly, Mohamed. «La Dynamique protestataire du mouvement du 20 février à Casablanca». *Revue française de science politique*. vol. 62. nos. 5-6 (2012).

Palazzoli, Jacques. "La mort lente du mouvement national au Maroc". *Annuaire de l'Afrique du Nord*. vol. 11 (1972).

Santucci, Jean-Claude. Les partis politiques marocains à l'épreuve du pouvoir: Analyse diachronique et socio-politique d'un pluralisme sous contrôle. *Remald*. no. 24(2001).

الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المغربية:
دراسة قياسية للديمقراطية الداخلية عند "حزب العدالة والتنمية"

د.عبد الإله سطي
أستاذ باحث في العلوم السياسية
والقانون الدستوري، جامعة ابن زهر، أكادير

ملخص تنفيذي:

تسعى هذه الدراسة إلى التوقف عن مدى حضور الممارسة الديمقراطية داخل حزب العدالة والتنمية، من خلال مساءلة المعايير التي يعتمدها الحزب في تدبير شؤونه الداخلية، وذلك عبر مؤشرات: المشاركة، والمنافسة، والتمثيل، واللامركزية، والشفافية. حيث تركز الدراسة على أن أي تكريس للعلمية الديمقراطية لا يمر إلا عبر أحزاب سياسية ديمقراطية، تضمن حدود للتداول على القيادة الحزبية، وتضمن تمثيلية للنوع داخل هياكله الحزبية، وتكرس مبادئ الشفافية في اعتماد قراراته ونقاشاته الداخلية.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، الأحزاب السياسية، المشاركة، الثقافة السياسية، صناعة القرار.

Democracy inside Moroccan political parties

A measured Study of Internal Democracy of the Justice and Development Party

Dr.Abdelihlah Satte
Research professor in political science
And constitutional law, Ibn Zahr University, Agadir

Abstract:

This study aims to approach the presence of democratic practice inside the Justice and Development Party, through questioning the criteria that the party adopted to manage its

internal affairs, via the following indicators: participation, competition, representation, decentralization, and transparency. the study assumed that any dedication of democratic process requires the presence of democratic political parties that guarantee the deliberation on party leadership, guarantee gender representation within its party structures, and consecrate principles of transparency in adopting its decisions and internal discussions.

Keywords: Democracy, Political parties, Participation, Political culture, Decision making.

يعتبر حضور الفكر الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية؛ أحد المداخل الأساسية لتعزيز فكرة الانتقال إلى الديمقراطية في المجتمعات التواقة لها. كما أن ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية، تعتبر من التحديات الكبرى للمجتمعات الديمقراطية الناشئة. فلا مجال للحديث عن وعي ديمقراطي عام، في ظل غياب نخب سياسية متشبعة بقيم الديمقراطية وداعية لها. ولا مجال لتكريس الديمقراطية في مجتمع ما بدون معاول الديمقراطيين الذين يشكلون عصب الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني السياسي. في هذا الباب يذهب "صامويل هنتيغتون" مؤكدا على أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة، أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية، ويسجل هنتيغتون أن الأحزاب السياسية تعتبر من المؤسسات الفعالة، التي تتأسس عليها عملية الانتقال الديمقراطي[1].

بيد أن؛ القول بأن الأحزاب السياسية هي عصب العملية الديمقراطية وإحلالها، لا يستقيم إلا بوجود ممارسة ديمقراطية فعلية داخل هذه الأحزاب السياسية، فانعكاسات الواقع التنظيمي الداخلي للأحزاب السياسية، سينعكس بدوره على ما تفرزه من خطابات، وما تقدم عليه من ممارسات سواء داخل المؤسسات التمثيلية وعلاقتها مع السلطة السياسية، أو في علاقتها مع المطالب المجتمعية باعتبارها ممثلة للإرادة الشعبية. وعليه يعد ضمان الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية هو ضمان لممارستها داخل المؤسسات الدستورية للدولة. وغيابها هو مؤشر عن غياب الممارسة الديمقراطية داخل الدولة.

[1] صامويل هنتيغتون، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط 1، 1993)، ص 74.

على ضوء ذلك تكتسي دراسة مفهوم الأحزاب الديمقراطية أهميتها، من خلال البحث في المعايير والمحددات التنظيمية التي تؤكد حضور الممارسة الديمقراطية أو غيابها داخل هذه الأحزاب. فلا يكفي أن يعبر الحزب السياسي في خطاباته ومرجعياته الأيديولوجية عن تبنيه للديمقراطية والدعوة لها، حتى ينعت بالحزب الديمقراطي. ولكن الممارسة الداخلية وما تفرزه من سلوكات تنظيمية هي المؤشر الرئيسي في التأكيد عن أن هذا الحزب ديمقراطيا أم لا.

من جهة أخرى تكتسي دراسة الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية أهميتها في المجال التداولي المغربي؛ نظرا لغياب الدراسات الإمبريقية والسوسيولوجية للكشف عن الممارسات والسولكيات السياسية من داخل الأحزاب السياسية. بحيث نجد معظم الدراسات التي أنجزت في هذا الباب تنصب أساسا حول التأريخ لنشأة وتطور هذه الأحزاب السياسية، ودراسة خطابها وأيديولوجيتها وموقفها من القضايا السياسية للدولة. وذلك بالرغم من الأهمية القصوى التي تكتسيها قضايا العلاقات الهيكلة والتنظيمية داخل الأحزاب السياسية المغربية، وما تفرزه من ممارسات "هيراركية" تطرح أسئلة عديدة عن مدى حضور فكرة الديمقراطية داخلها من عدمها.

بناء على ذلك ستحاجج هذه الورقة حول نقطة رئيسية، تتمثل بالأساس في استقراء واستجلاء مدى حضور فكرة الديمقراطية داخل الهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية المغربية، من خلال نموذج "حزب العدالة والتنمية"، وذلك عبر قياس الأسلوب الذي يعتمده هذا الأخير، في اختيار قياداته، ودرجة انسجام ذلك مع المبادئ التي تتأسس عليها الديمقراطية، التي سوامها الشفافية والحرية والنزاهة في عملية الاختيار. ثم تبيان مدى حضور فكرة المشاركة في صناعة القرار الحزبي داخل القواعد الحزبية، وهل أن مبدأ تكافؤ الفرص يعتبر حاضرا في التدرج داخل الهياكل التنظيمية للحزب.

ويأتي اختيار "حزب العدالة والتنمية" كعينة للاختبار والقياس في هذه الدراسة لاعتبارين أساسيين، الاعتبار الأول أنه الحزب الذي يقود الحكومة المغربية لولايتين متتاليتين، بعد أن قضى أزيد من 15 سنة في المعارضة البرلمانية.

فبعد الحراك الشعبي الذي أفرزته دينامية حركة 20 فبراير، ثم إقرار دستور 2011، استطاع "حزب العدالة والتنمية" أن يحصل على المراتب الأولى في الانتخابات التشريعية لسنة 2011 وسنة 2016. وقد شكلت هاتين الولايتين التشريعيتين فرصة للحزب للانتقال من خطاب المعارضة

المؤسساتية، إلى الممارسة في تدبير الشأن العام. أما الاعتبار الثاني والذي يعتبر أكثر أهمية لدواعي اخيار "حزب العدالة والتنمية" كعينة بحثية في هذه الدراسة، ترجع أساسا إلى المرجعية التي تأسس عليها الخطاب السياسي للحزب منذ نشأته سنة 1996، قادما من حركة إسلامية تستمد مرجيتها الأيديولوجية من الخطاب الإسلامي. بكل ما يعني ذلك من حضور فكرة الولاء للزعيم، وغياب الممراسة الاعتراضية على القرارات الداخلية، ثم تضييق فرص المشاركة في تدبير شؤون الحزب، فضلا عن الانغلاق الحزبي لغير المتبنّين للمرجعية الإيديولوجية الإسلامية.

بيد أنه في معرض البحث عن استشكال مسألة الديمقراطية الداخلية داخل "حزب العدالة والتنمية"، طرحت مسألة دقيقة تتمثل في البحث عن المؤشر الذي يمكن الاعتماد عليه لقياس مستوى الديمقراطية داخل الحزب، ثم المنهجية التي يمكن الاستفادة منها في عملية قياس هذا المؤشر داخل الحزب، وكيفية قياس هذا المؤشر وتحليل الأبعاد التي تتجسد بها الديمقراطية بين القواعد داخل الحزب.

تأسيسا على ذلك تم الاستقرار على مباشرة عملية تسليط الضوء على الاستشكال السابق، من خلال سبر ثلاثة مسالك تحليلية:

أولا: البحث في المنهجية التي سيتم من خلالها قياس الديمقراطية داخل الحزب، وذلك باعتماد منهج كمي عبر سبر استقصاء 220 عضوا منتميا للحزب، باعتماد استمارة استبيانية كانت مخصصة لبحث شامل، وخصص جزء منها لاستبيان أراء منخرطي وأعضاء الحزب حول مسألة الديمقراطية الداخلية، وقد تم توزيعها في المؤتمر الوطني السابع لسنة 2012، وأيضا في بعض ملتقيات الشبيبة الحزبية، وقد روعي في المستبينين أن يكونوا كاملي العضوية الهيكلية داخل التنظيمات الجهوية للحزب.

ثم المحاججة حول ماهية العلاقة الرابطة بين أبعاد الديمقراطية داخل الحزب، من خلال مؤشرات ومعايير قياسية تم اعتمادها في ذلك. قبل التعريج نحو البحث في جدلية العلاقة بين الخصائص الفكرية والتنظيمية للحزب ومستوى الديمقراطية داخله.

أولا: مقاربة الديمقراطية الحزبية الداخلية: المحددات والمعايير

تكمن أهمية دراسة الديمقراطية الداخلية لدى الأحزاب الإسلامية، لما توفره من إمكانية قياس درجة صدقية التحولات التي طرأت على مكوناتها، ثم درجة التطور الحاصل في تمثلاتها

وتصوراتها تجاه الدولة المدنية ومفاهيم المواطنة والمساواة والحريات العامة. فممارسة الديمقراطية الداخلية لدى جل التنظيمات السياسية، أكبر ضمان على التشبع بقيم وأدوات الديمقراطية التي ستنعكس أيضا على مستوى الممارسة الخارجية للحزب خصوصا في ظل بلوغه لمراكز اعتبارية مهمة في تدبير الشأن العام. لهذا تستلزم عملية تحليل وضعية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المغربية بداية، توفير مجموعة من الأدوات المنهجية والتحليلية، التي قد تساعد على استجلاء شكل حضور فكرة الديمقراطية التنظيمية في ممارساتها الداخلية.

1. في مفهوم الحزب الديمقراطي

لا يستقيم أن يدعي حزب بأنه ديمقراطي أو يحمل في تسميته نعت الديمقراطية، كي يعتبر ديمقراطيا ومتشبثا بالمبادئ الديمقراطية، وإنما لا بد من مجموعة من الدلائل والشروط والمؤشرات التي يجب أن يتوفر عليها حتى يؤكد ذلك. وهي العملية التي ينبغي أن تخضع لمجموعة من المعايير والاختبارات وفق مؤشرات موضوعية، قابلة للقياس والضبط والتحليل. لكن قبل ذلك يطرح سؤال عن ما المقصود بالحزب الديمقراطي؟

من زاوية نظر الفقيه النمساوي "كيلسن" Kelsen "فالأحزاب الديمقراطية تتميز عن نظيرتها التي لا تتمتع بهذه الصفة، بأنها تعمق من شرعية النظام السياسي وتسهم في توسيع نطاق المشاركة السياسية، وتساعد على حل أزمة التكامل القومي، كما أنها أداة لحسم الصراعات الاجتماعية والسياسية، في المجتمع فضلا عن كونها قنوات مهمة للتنشئة السياسية"[2].

وعليه يمكن القول إن "الحزب الديمقراطي": هو من تكون الديمقراطية حاضرة وبقوة في القيم التي يعبئ عليها الناس، ومؤسساته، وتنظيماته، ووثائقه، وتصرفاته، وسلوكه اليومي، وفي نظرته تجاه الآخرين.

تفرع هذا المفهوم يؤشر على أن هناك مسلكين في دراسة الديمقراطية الداخلية لدى التنظيمات السياسية: أولاهما يعتمد تسليط الضوء على ما جاء في القواعد الرسمية؛ من لوائح الحزب ونظامه الأساسي ووثائقه الرسمية ومنشوراته الداخلية، بينما الثانية تعتمد على القواعد

[2] Joseph & Weiner, Myron, "The Origin and Development of Political Parties", in La Palombara, Joseph & Weiner, Myron (ed), Political Parties and Political Development, (Princeton: Princeton University Press,1966), p 95.

غير الرسمية مثل المعايير الثقافية، ومدى قبول أشكال معينة من السلوك والقيم الثقافية، واتجاهات الأنشطة التي قد تخلق توقعات بشأن طريقة العمل داخل الحزب[3].

في دراستهما الميدانية المنشورة سنة 2016 والمعنونة ب "مؤشر الديمقراطية داخل الحزب: النظرية، التصميم، والمظاهر". An Intra-Party Democracy Index: Theory, Design and A Demonstration. استطاع "جدعون راهات" Gideon Rahat و"عساف شابيرا" Assaf Shapira؛ أن يطورا من منهجية دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب والحركات السياسية، وذلك من خلال ابتداع مؤشر جديد لقياس درجات ومستويات هذه الديمقراطية.

تبحث الدراسة في درجة تأثير قواعد الحزب وقوانينه في السلوك السياسي لأعضائه، ويظهر ذلك بجلاء من خلال خمس مؤشرات تقترحها الدراسة، لقياس مدى حضور الممارسة الديمقراطية داخل المشهد الداخلي للأحزاب. وهي على التوالي: مؤشر **المشاركة**، ومؤشر **التمثيل**، ومؤشر **المنافسة**، ومؤشر **الاستجابة**، ثم مؤشر **الشفافية**.

وهي المؤشرات التي تقترحها الدراسة لتجاوز محدودية الأبحاث السابقة، في قياس وتحليل الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، والتي ظلت من وجهة نظر الدراسة مقتصرة على مؤشرات عامة.

ويتم شرح الطريقة التي يقاس بها كل مؤشر ومبرره على أساس النظرية الديمقراطية، عن طريق تحليل قياسي كمي، خلال تصميمها وتطبيقها والمساهمة المحتملة في تحليل الديمقراطية في الحزب، ويتجلى ذلك من خلال استخدام التقييم النسبي على مستوى الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية؛ ومن خلال دراسة العديد من الفرضيات فيما يتعلق بالعلاقة بين خصائص الحزب ومستوى الديمقراطية والعلاقة بين مختلف أبعاد الديمقراطية[4]. تقيّم الدراسة درجة الترابط والتكافؤ بين مختلف المؤشرات، فتفترض أن هناك ارتباط ايجابي كبير بين درجة حضور المشاركة والمنافسة، على مؤشر التمثيل والشفافية. فكلما زادت قيمة حضور المشاركة والمنافسة،

[3] Norris Pippa, Building Political Parties: Reforming Legal Regulations and Internal Rules, (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA) April 2006), p 32.

[4] Gideon Rahat and Assaf Shapira , "An Intra-Party Democracy Index: Theory, Design and A Demonstration", Available at : « https://www.researchgate.net/publication/291691230_An_Intra-Party_Democracy_Index_Theory_Design_and_A_Demonstration », Accessed, July 06/2020.

كان التأثير إيجابيا على حضور باقي الأبعاد والعكس صحيح. وهو ما يجعل الدراسة من الزاوية النظرية مرجعا مهما للباحثين في حقل الدراسات السياسية، لما تقدمه من مؤشرات تضيف للعمل البحثي ميزات مهمة، ومفيدة لدراسة الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ووفق استنتاجات الدراسة لا يمكن للحزب أن يكون ديمقراطيا إلا من خلال التوفر على مستويات أكثر من متوسطة بالمؤشرات الخمسة، حيث يسعى من خلال توفرها على بناء النظام الديمقراطي وتكريسه، أما في حالات التوفر على معدلات دون المتوسط فهذا يعني أن هنالك مشكل حقيقي داخل الحزب مع فكرة الديمقراطية، وبالتالي ليس هناك رجاء من الحزب من أجل العمل على بناء النظام الديمقراطي على مستوى النظام السياسي المتواجد به.

بناء على الأدوات والمؤشرات التي توفرها هذه الدراسة ومجموعة من الدراسات السابقة، سيتم الاستعانة بخمس مؤشرات لقياس درجة الديمقراطية الداخلية عند "حزب العدالة والتنمية"، في مقاربة كمية إحصائية، دون إغفال للسلوك الفعلي لأعضاء وقيادة الحزب على مستوى الممارسة السياسية، والتي تم استقاؤها من العمل الميداني الذي تقوم عليه هذه الدراسة.

2. **مؤشرات قياس الديمقراطية الحزبية**

وفق "جدعون راهات" Gideon Rahat و"عساف شابيرا " Assaf Shapira ؛ من مظاهر الحزب الديمقراطي أن تتأسس العلاقة بين الجمهور والمؤسسات الحزبية وممثلي الحزب في الحكومة على مبادئ: **المشاركة، والمنافسة، والتمثيل، واللامركزية، والشفافية**. ويستخدم الباحثان تعريفا واسعا للديمقراطية الحزبية الداخلية، لأن الهدف بالنسبة لهما لا يقتصر فقط على تحديد ما إذا كان الحزب ديمقراطيا أم لا، بل أيضا تقييم نوعية ديمقراطية الحزب، وهو ما يعتبر من المؤشرات البارزة التي يقترحانها لقياس درجة ديمقراطية الحزب السياسي.

مما يمكن من استكشاف العلاقة بين مختلف أبعاد ومؤشرات الديمقراطية داخل الحزب الواحد، كما يمكّن في نفس الوقت من تحليل العلاقة بين خصائص الأحزاب السياسية ومرجعيّاتها الفكرية، ومؤشر ديمقراطية الأحزاب السياسية.

وبالنسبة للمؤشرات التي ستعتمدها هذه الدراسة لقياس مدى حضور الديمقراطية داخل القواعد التنظيمية "لحزب العدالة والتنمية"، فهي تقوم على خمس أبعاد:

- **مؤشر المشاركة:** يقوم هذا المؤشر بقياس حجم مشاركة أعضاء الحزب في صناعة القرار

الحزبي، ودرجة قدرتهم على المساهمة في النقاش السياسي الداخلي، وإلى أي درجة يساهم هؤلاء الأعضاء في توجيه الرأي العام الداخلي للحزب. كما يقيس هذا المؤشر درجة انفتاح الحزب على المحيط الخارجي، وقدرته على استيعاب كافة التناقضات والاختلافات والفئات المجتمعية، بمعنى هل يضع الحزب معايير وشروط، تحدَ من مشاركة كل الفئات المجتمعية داخله وقدرتها على الانضمام له.

- **مؤشر التمثيل:** ويستخدم هذا المؤشر لقياس حجم حضور النساء في مراكز صناعة القرار، ومدى الفرص المخولة لها للترشح باسم الحزب. هذا بالإضافة إلى مدى إمكانية الترشح باسم الحزب من قبل أعضاء الحزب بشكل عام من فئات الشباب والشيوخ، هل تقوم على منهجية مفتوحة أم منهجية مغلقة ومتحكم فيها من قبل القيادة الحزبية.
- **مؤشر اللا مركزية:** اعتماد هذا المؤشر في قياس درجة الديمقراطية الداخلية، لا يقصد به درجة لا مركزية القرار الحزبي التي تم إدراجها في حجم المشاركة الحزبية، ولكن المقصود منه هو قياس مدى تدخَل القيادة الحزبية في تشكيل الفرعيات والمجالس المحلية للحزب، سواء على مستوى قيادتها أو حجم تمثيليتها أو طبيعة ممثليها.
- **مؤشر المنافسة:** يعتبر مؤشر المنافسة شرط أساسي لقياس طبيعة الديمقراطية في كليتها العامة داخل الأنظمة السياسية، وهو ما يعتبر مؤشر أساسي أيضا لاختبار درجة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية. إذ يمكّن هذا المؤشر من قياس طبيعة المناخ الداخلي للحزب، هل هو مناخ مغلق أم مناخ منفتح. فانعدام المنافسة للوصول للمناصب القيادية داخل الحزب، يعني بشكل مطلق غياب المناخ الديمقراطي والارتكاز على فئة محدودة لتسيير دواليب الحزب. ويرتبط هذا المؤشر بشكل كبير بمؤشر المشاركة والتمثيلية، حيث كلما ارتفع حجم هذين المؤشرين، كان تأثيرهما إيجابيا على مؤشر المنافسة، وكلما كن حضورهما منخفضا إلا وانعكس ذلك بشكل سلبي على مؤشر المنافسة السياسية الداخلية.
- **مؤشر الشفافية:** وهو مؤشر مبتدع من قبل "جدعون راهات" و"عساف شابيرا"، لقياس الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية. وهو يرمي بالأساس إلى قياس حجم الانفتاح الحزبي تجاه محيطه السياسي، من خلال دراسة مدى إمكانية الحصول على الوثائق الداخلية للحزب، وقدرة قيادة الحزب على التواصل الخارجي مع وسائل الإعلام. ثم إشراك النقاش الداخلي مع باقي

الفعاليات المجتمعية. من قبيل المنتديات والوسائط الاجتماعية (وصلات لموقع يوتيوب، الفيسبوك، التويتر، بريد إلكتروني شخصي، موقع إلكتروني رسمي.. الخ).

بناء على هذه المعطيات المنهجية، هل يمكن القول أن مؤشر الديمقراطية داخل "حزب العدالة والتنمية" وفق الأبعاد الخمسة السابقة منخفض أم عالي؟

ثانيا: قياس وضعية الديمقراطية الداخلية عند حزب العدالة والتنمية

من الراجح أن الحركات والأحزاب الإسلامية تقوم في تنظيماتها الحركية؛ على فكرة تقديس الزعيم الذي يكون في الغالب هو المرشد، الذي تتوافق عليه جميع رؤى الحركة. وعلى قيادة فردية، تجعل من عملية صناعة القرار تدور في فلك دائرة ضيقة من قادة الحركة. وبناء عليه؛ ما على باقي المنخرطين والأعضاء إلا الالتزام بهذه القرارات من دون الإبداء بأي اعتراض أومناقشة. هذا وتكون مشاركة المرأة داخل هذه التنظيمات، في الصفوف الخلفية، فلم تتعود المرأة أن تحتل مراتب قيادية داخل الحركات والأحزاب الإسلامية. فهي أكثر تشددا في مسألة احتلال المرأة لمراتب قيادية على الرجل، نظرا لسيطرة مجموعة من الأفكار التي تقضي بعدم جواز ذلك شرعا، وترجيح أحقية الرجل في التدبير التنظيمي للحركة.

على ضوء ذلك؛ إلى أي حد تشكل هذه المعايير؛ واقع الممارسة الداخلية لدى الفاعل الإسلامي المغربي المتمثل في "حزب العدالة والتنمية"، قواعد لتدبير شأنه الداخلي، هل تخضع قواعد تدبير المشاركة الداخلية بالحزب إلى ضوابط مؤسساتية أم إلى معايير شخصية؟ وهل هناك تداول فعلي على مراتب المسؤولية الحزبية؟

1. **المشاركة داخل "حزب العدالة والتنمية"**

اختيار الأمين العام للحزب

يتأسس هذا المؤشر على نقطة رئيسية تتعلق بنمط توزيع السلطة التدبيرية والسلطة التمثيلية داخل الحزب، هل هي موزعة على الهياكل التنظيمية أم محتكرة بيد قيادة واحدة. ويساعد هذا المؤشر على معرفة طبيعة البناء التنظيمي للحزب أو ما يسميه "ريتشارد كيمبر" بالوعاء الأساسي للحزب Main Vehicle [5]، ومدى هامش الحرية لدى القواعد الحزبية في صناعة

[5] Lees, John and Kimber,Richard,(eds), Political Parties In Modern Britain: An Organizational And Functional Guide, (London: Routlege & Kegan Paul,1972).

القرار الحزبي. فضلا عن انفصال تنظيم الحزب عن شخصية قائده، وهنا يبرز "جيوفاني ساتوري"Sartori Giovanni الطابع الديمقراطي للحزب والذي يتأتى في نظره عبر انفصال وجوده عن الأعضاء المؤسسين له، لا سيما قادته، وهذا الانفصال هو الذي يتيح له إمكانية الوجود كتنظيم دائم، في نفس الوقت الذي يتيح له إمكانية الظهور بطابعه المجرد في حين أن الطابع العيني للحزب النخبوي يأتي عن طريق ارتباط وجوده بالأشخاص المكونين له[6].

من أجل قياس إجرائي لهذه النقطة تم الاعتماد على عدة مؤشرات فرعية، تقوم على طرح سؤال على المبحوثين الحزبيين، مع ترك خيارات متعددة للإجابة. على أن يكون الهدف من السؤال هو قياس درجة مشاركة أعضاء الحزب في تدبير شؤون حزبهم، وقدرتهم على اختيار قادتهم، بالإضافة إلى بلورة توجهات حزبهم. ويتأسس المراد من ذلك لما يشكله أهمية البناء الداخلي لأي حزب، من محرك رئيسي لحياة ومسار الحزب.

بناء على ذلك تم طرح أربعة أسئلة قابلة لقياس مؤشر المشاركة السياسية الداخلية لحزب العدالة والتنمية، وكان المنطلق مع سؤال: من يختار الأمين العام للحزب؟ مع تضمين السؤال أربع خيارات. 1. جميع أعضاء الحزب. 2. ممثلون مختارون من أعضاء الحزب بالتصويت. 3. دائرة محدودة من قادة الحزب. 4. جهة خارجية.

مبيان رقم: (01)

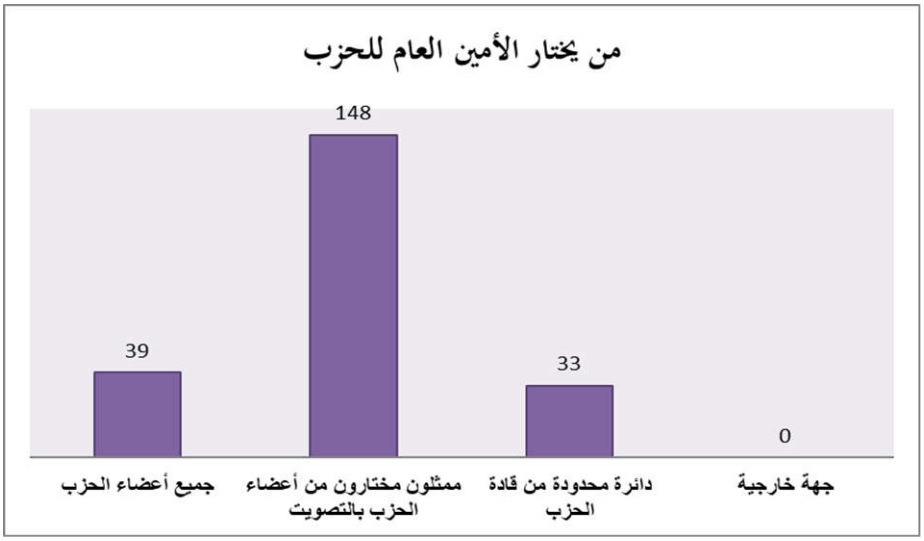

[6] Sartori Giovanni, Parties and Party System, (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), p 58.

وفق النظام الداخلي "لحزب العدالة والتنمية" المصادق عليه من طرف المؤتمر الوطني السابع لسنة 2012، فإن عملية انتخاب الأمين العام للحزب تتم عبر الترشيح من طرف أعضاء المجلس الوطني المنتهية ولايته، ومن أعضاء المجلس الوطني الجديد المنتخبين في المؤتمر الوطني الجديد، وفق مرحلتي الترشيح والتداول، وبانتخاب من المؤتمر الوطني[7]. هذا الأخير الذي ينعقد وفق النظام الأساسي مرة كل أربع سنوات وبصفة استثنائية، بقرار من المجلس الوطني أو بقرار من الأمانة العامة بأغلبية ثلثي أعضائها[8].

وتتأسس مسطرة انتخاب الأمين العام بعد مصادقة المجلس الوطني عليها قبيل انعقاد المؤتمر الوطني، ويكلف بتسيير عملية الترشيح لمسؤولية الأمين العام رئيس المؤتمر الوطني. ويتكلف المجلس الوطني المنتهية ولايته والمجلس الوطني الجديد، إذ يرشح كل عضو من أعضاء المجلسين الوطنيين بطريقة سرية ثلاثة أسماء على الأكثر واثنين على الأقل. وبعد الفرز يحتفظ بالمرشحين لمسؤولية الأمين العام الحاصلين على نسبة10 بالمائة على الأقل من عدد الاصوات المعبر عنها. وبعد التداول في الأسماء المرشحة حسب النسبة المذكورة، تتم عملية انتخاب الأمين العام تحت رئاسة رئيس المؤتمر، ما لم يكن هذا الأخير مرشحا لمسؤولية الأمين العام، وفي هذه الحالة يتم انتداب غيره من طرف لجنة رئاسة المؤتمر من بين أعضائها. وبعد حصر اللائحة يصوت كل عضو في المؤتمر بطريقة سرية على مرشح واحد من أجل تحمل مسؤولية الأمين العام الجديد للحزب. يذكر أنه إذا حصل أحد المرشحين على أغلبية أصوات المصوتين يعاد التصويت بين المرشحين الأول والثاني ويكلف أمينا عاما من حصل منهما على أكبر عدد الأصوات.. وإذا تساوت الأصوات بينهما يكلف أكبرهما سنا.

ووفق المقررات الداخلية للحزب لا يسمح لأي عضو من أعضاء الحزب أن يرشح نفسه للأمانة العامة للحزب، ولأي منصب يترتب عنه مسؤولية تنظيمية داخل الحزب. وهي قاعدة تمتح من الضوابط الأخلاقية التي ينشأ عليها أعضاء الحزب منذ انخراطهم به. ويرجع ذلك القيادي الحزبي "محمد يتيم": "لما ينمّ عنه من قيم "الزهد" و"الغنى" عن أي تشبث بمراكز المسؤولية الإدارية حتى وإن كانت تطوعية. والتربية على العطاء والبذل في الانخراط بالعمل الجماعي في إطار

[7] المادة 38 من النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية سنة 2012.
[8] المادة 24 من النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية مؤتمر سنة 2012.

المجموعة الواحدة. ولعل هذا يبرز التأثير الذي تركته الضوابط التي تسير عليها الحركة الإسلامية التي ترعرع أغلب قيادة الحزب في حضنها، حيث كانت وما زالت هي من أسست لهذا الأسلوب في اختيار القيادة الإدارية للحركة. تبعا للحديث الشريف يقول يتيم الذي نصه: "نحن لا نوليها من طلبها، إضافة إلي قوله تعالى: ﴿ ولا تزكوا أنفسكم ﴾ .

ومن ناحية أخرى واتساما مع المقياس الذي تم اعتماده لقياس مؤشر الديمقراطية داخل "حزب العدالة والتنمية"، يلاحظ أن قيادة الحزب كما جاءت في عملية سبر آراء منخرطيه، لا يتم فرضها قسرا على المؤتمرين، كما لا توجد قيادة واحدة تلهم نفسها كمرشح وحيد داخل الحزب أيضا. وهذا ينقلنا للحديث عن نقطة أخرى قد تزكي مؤشر المشاركة السياسية داخل "حزب العدالة والتنمية"، من خلال تطور دوران النخب داخله. إذ يلاحظ أنه منذ تأسيس الحزب، عبر انخراط قياديَيه "بحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، تم التداول على قيادة الحزب من خلال ثلاثة أمناء عامين.

ففي مؤتمر الاندماج لسنة 1996 تم انتخاب "عبد الكريم الخطيب" الذي ظل محتفظا بمنصبه كقائد تاريخي "لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية"، وهو ما تمت تزكيته بالمؤتمر الوطني الرابع للحزب المنعقد سنة 1999.

بيد أنه بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الخامس المنعقد بأبريل سنة 2004، طلب "عبد الكريم الخطيب" في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر إعفائه من مسؤولية الأمانة العامة للحزب، وإعفاء رفيقه المؤسس "لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" "بنعبد الله الوكوتي" من رئاسة المجلس الوطني للحزب. الأمر الذي تم الاستجابة له من طرف المؤتمرين، على أساس التشبث "بعبد الكريم الخطيب" كرئيس شرفي للحزب و"بنعبد الله الوكوتي" رئيسا شرفيا للمجلس الوطني.

وقد عرف المؤتمر ترشيح كل من: "سعد الدين العثماني" باقتراح من طرف 199 عضوا بالمجلس الوطني، و"عبد الإله بنكيران" باقتراح من طرف 127 عضوا، ثم "لحسن الداودي" باقتراح من طرف 120 عضوا، و"مصطفى الرميد" باقتراح من طرف 70 عضوا. فيما تم إقصاء كل من "عبد الله باها" و"محمد يتيم" و"عبد العزيز رباح" و"جامع المعتصم"، التزاما بنص القانون الذي يقضي باختيار ثلاثة مرشحين على الأكثر واثنان على الأقل في المرحلة الثانية. وبعد المرور لمرحلة التصويت على الثلاثة الأوائل، حصل "سعد الدين العثماني" على ما مجموعه 205 صوتا

مقابل 121 صوتا "لعبد الإله بنكيران"، و 92 صوتا للداودي. وبذلك يدخل المؤتمرون للتصويت على الأمين العام خلال المرحلة الثالثة التي أسفرت نتائجها على حصول "سعد الدين العثماني" على الأغلبية المطلقة بـ 1268 صوتا من أصل 1585 من المصوتين، النتيجة التي تمثل 80.5% من عدد المصوتين، بينما حصل "عبد الإله بنكيران" على 255 صوتا و "لحسن الداودي" على 250 صوتا.

وبمحطة المؤتمر الوطني السادس المنعقد سنة 2008 رشح مجلسي الحزب القديم والجديد، ستة أسماء لقيادة الأمانة العامة للحزب وهم "سعد الدين العثماني" الذي حصل على الرتبة الأولى ب 165 صوتا، متبوعا "بعبد الإله بنكيران" ب 120 صوتا، و"مصطفى الرميد" ب 82 صوتا، و"لحسن الداودي" و"عبد الله بها" ب 39 صوتا، و"عبد العزيز الرباح" ب 35 صوتا. وقد تخلى كل من كل من "مصطفى الرميد" و"لحسن الداودي" و"عبد العزيز الرباح" عن المنافسة على منصب الأمين العام، فبقي المجال محصورا بين ثلاثة أسماء وهم سعد الدين العثماني وعبد الإله بن كيران وعبد الله باها.

وفي الوقت الذي كان يرجح كفة "سعد الدين العثماني" الأمين العام للحزب، بإعادة انتخابه على رأس الأمانة العامة للحزب. جاءت النتائج معاكسة لذلك بحصول "عبد الإله بنكيران" على 684 من أصوات المؤتمرين متبوعا "بسعد الدين العثماني" ب495 صوتا، و"عبد الله بها" ب14 صوتا. وعرفت المداولات التي يتم اللجوء إليها بعد معرفة المرشحين المنافسين على قيادة الأمانة العامة للحزب، "توجيه انتقادات حادة لإدارة العثماني للحزب، ومدى غموضه وتردده، واحتكاره لإدارة العمل الحزبي، وهو ما يرجح أن يكون السبب الرئيسي، في خسارة "سعد الدين العثماني" لمنصبه كأمين عام للحزب، وصعود "عبد الإله بنكيران" بشكل مفاجأ بعد الإعلان عن نتائج التصويت في الجلسة العامة[9].

وفي المؤتمر الوطني الثامن رشح المجلس الوطني المنبثق من المؤتمر الوطني السابع للحزب الذي يضم 160 عضوا، والمجلس الوطني المنتهية ولايته (100 عضو)، رشحا كلا من "عبد الإله بنكيران"، و"سعد الدين العثماني" و"عبد العزيز الرباح" و"مصطفى الرميد"، إذ حصل "عبد الإله بنكيران" على 224 صوتا من أصل 433 المعبر عنها، في حين حصل "سعد الدين العثماني" على 149

[9] بنكيران يهزم العثماني ويخلق المفاجأة، المساء، عدد 21 يوليوز 2008.

صوتا، فيما كان نصيب كل من "الرباح" و"الرميد"، على التوالي: 62 و59 صوتا.

وأعلن "الرميد" و"الرباح" انسحابهما من سباق الأمانة العامة، إذ انحصر نطاق التنافس في الدور الثاني على بنكيران والعثماني. وقد أسفرت عملية فرز الأصوات على فوز "عبد الإله بنكيران" بولاية ثانية على رأس الحزب، بما يعادل2240 صوتا، بنسبة 85.11% من مجموع أصوات المؤتمرين، متقدما على منافسه "سعد الدين العثماني" الذي حصل على 346 صوتا، بنسبة 13.15 في المائة. وقد شدّت عملية المداولة على كفاءة المرشحيّن مع التأكيد على أحقية "عبد الإله بنكيران" في الاستمرار بقيادة الحزب، خصوصا وأنه مكن الحزب من قيادة الحكومة والحصول على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية التي لم يمر عليها آنذاك أكثر من سنة. "فغالبية المؤتمرين الذين تدخلوا عقب الإعلان عن المرشحين للأمانة العامة للحزب، أكدوا أن "عبد الإله بنكيران" ما يزال رجل المرحلة، وأن زمن انتخاب زعيم جديد للحزب لم يحل بعد، مبرزين أن دقة المرحلة الحالية، والتحديات المطروحة، ومنها على الخصوص ضرورة إنجاح تجربة تدبير الشأن العام من طرف العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة، والتنزيل السليم والديمقراطي للدستور، والتحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، عوامل تفرض تجديد الثقة في بنكيران"[10].

اختيار مرشَحي الحزب للانتخابات التشريعية

تعتبر مسألة اختيار مرشحي الحزب لمناصب المسؤولية مسألة في غاية الأهمية، كما تعتبر واحدة من المؤشرات الرئيسية لقياس درجة سريان المناخ الديمقراطي داخل الحزب. فمن خلالها نتمكن من قياس حجم المأسسة التنظيمية للحزب، ومدى احترامه للقواعد التنظيمية وعدم انزوائه للأهواء الشخصية أو سطوة اختيارات القيادة الحزبية، التي إذا لم تكن تتمتع بثقافة ديمقراطية فهي ترجّح كفّة المقربين والموالين لها في كافة الخيارات التي تتيح لهم مكاسب مادية أو إدارية.

لهذا ارتأينا في عملية سبر آراء العينة التي تم تجميعها من منخرطي الحزب، أن نطرح سؤالا يقيس حجم رضاهم على المسطرة المتبعة لاختيار مرشحي الحزب للانتخابات التشريعية ل 25 نونبر 2011، ومدى ملاءمتها لتوجهات وخيارات الحزب الإيديولوجية.

فجاء السؤال على المنوال التالي: من يختار مرشحي الحزب للبرلمان؟ وقد تضمن هذا السؤال

[10] بنكيران يقود العدالة والتنمية لولاية جديدة، الصباح، عدد 12 يوليوز 2012.

أربع خيارات. 1. جميع أعضاء الحزب. 2. ممثلون مختارون من أعضاء الحزب بالتصويت. 3. دائرة محدودة من قادة الحزب. 4. الأمين العام للحزب. فكانت النتائج على الشكل التالي:

***مبيان رقم: (02)**

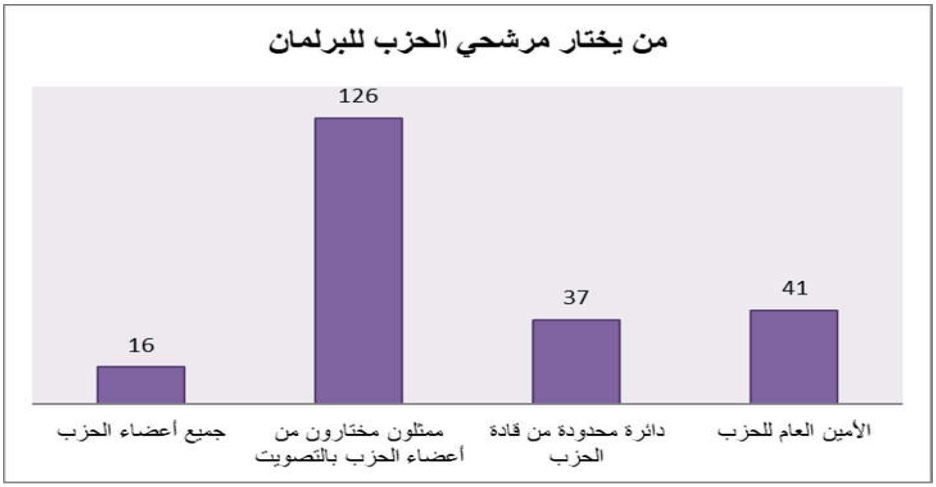

كان الغرض من طرح هذا السؤال هو دراسة مدى إضفاء الطابع التنظيمي والرسمي في عملية صناعة القرار الحزبي، وذلك من خلال آلية اختيار المرشحين لتمثيل الحزب في الانتخابات التشريعية، والتي يترتب عنها إنشاء الفريق البرلماني وأيضا قيادة الحزب للحكومة في حالة حصوله على أغلبية المقاعد، وبالتالي تعتبر عملية اختيار مرشحي الحزب مؤشر حقيقي على مدى ديمقراطية الحزب الداخلية.

ومن الملاحظ أن ما يزيد عن 126 من المستجوبين؛ أكدوا على أن العملية تتم عبر ممثلين مختارون من أعضاء الحزب عبر آلية التصويت. وهي آلية ترجح كفة ديمقراطية عملية الاختيار، بينما رجح 41 فردا كفة الأمين العام في عملية الاختيار، وذلك بالرغم من علمهم بوجود مسطرة الترشيح التي تسهر عليها لجنة خاصة. ففي اعتقادهم خلال عملية التفاعل، معهم بأن ثقل الأمين العام يظل حاضرا في عملية الاختيار، وقد أكدوا ذلك من خلال مجموعة من الحالات التي تدخل من خلالها الأمين العام للحزب في عملية اختيار مرشحين بعد أن كان قد تم اختيار آخرين غيرهم.

وفق النظام الأساسي للحزب تتم عملية الترشيح للاستحقاقات الانتخابية عبر مستويين، مستوى اقتراح الأسماء المرشحة ومستوى تزكية الأسماء المرشحة. وتتكون لجنة الترشيح على

صعيد الإقليم وفق مسطرة اختيار مرشحي العدالة والتنمية للانتخابات التشريعية العامة، من أعضاء عاملين بالحزب يتوزعون بين أعضاء بالصفة وآخرين يتم انتخابهم من طرف الجمع العام الاقليمي[11]. وينتخب الجمع العام الاقليمي من غير الأعضاء المذكورة أعلاه، عددا من الأعضاء في لجنة الترشيح، يعادل مجموع عدد الأعضاء بالصفة، وفق ما تنص عليه المذكرة. وتختص لجنة الترشيح في اقتراح مرشحين محتملين عن كل دائرة انتخابية بالإقليم، فضلا عن إخبار المرشحين المقترحين بقرار لجنة الترشيح، والبث في الاعتذارات الكتابية المرفوعة إليها بشأن عدم الترشيح. كما يعهد للجنة الترشيح التداول في مجموعة من المرشحين المقترحين بما في ذلك مقترحات الأمانة العامة إن وجدت، واختيار مرشحين اثنين لمنصب وكيل اللائحة عن كل دائرة انتخابية من بين المرشحين المقترحين، بعد ذلك يتم ترتيب باقي المرشحين ترتيبا تنازليا في لائحة تتضمن عددا مضاعفا للمقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية، دون احتساب المقترحين لمنصب وكيل اللائحة، لتبقى آخر مرحلة هي رفع اللائحة وفق ما هو منصوص عليه أعلاه لهيئة التزكية مصحوبة بالسير الذاتية لكل المرشحين.

ثم يتم المرور إلى المستوى الثاني من عملية الترشيح حيث تتدخل فيه لجنة التزكية، التي تتألف من الأمين العام للحزب أو من يفوضه رئيسا، وأعضاء الأمانة العامة للحزب، والكاتب الجهوي المعني بصفة ملاحظ عند الاقتضاء وبدعوة من الأمانة العامة، ورئيس لجنة الترشيح المعنية بصفة ملاحظ عند الاقتضاء وبدعوة من الأمانة العامة، والكاتب الاقليمي المعني بصفة ملاحظ عند الاقتضاء وبدعوة من الأمانة العامة. وتختص هيئة التزكية في البث في الطعون المرفوع إليها من قبل لجنة الترشيح وفق ما هو محدد في المذكرة التطبيقية، واقتراح إضافة وكلاء جدد إلى الوكيلين المقترحين من قبل لجنة الترشيح، فضلا عن اقتراح مرشحين جدد إضافة للمقترحين من قبل لجنة الترشيح، واختيار وكيل اللائحة من بين مجموع الأسماء المقترحة لهذا المنصب، فضلا عن اعتماد مقترح لجنة الترشيح فيما يخص باقي مرشحي ومرشحات اللائحة ما لم يتم الاعتراض عليه من قبل هيئة التزكية.

حضور سلطة لجنة التزكية برئاسة الأمين العام للحزب تبرر اختيار 41 من المستجوبين، لسلطة هذا الأخير في اختيرا المرشحين بناء على حالات تم التوقف عندها من قبيل فرض اسم

[11] المادة السادسة والسابعة من النظام الأساسي للحزب.

"عبد القادر عمارة" وكيلا على لائحة دائرة سلا الجديدة، في الوقت الذي لم يتمكن من حجز مقعد له في لائحة المرشحين المقترحة من لجنة الترشيحات. وعكس إرادة الأعضاء المحليين للحزب بدائرة سلا المدينة، تدخل الأمين العام للحزب، واختار "جامع المعتصم"، مدير ديوانه وعمدة سلا، ليكون وصيف لائحته في دائرة سلا المدينة، التي اختار "عبد الإله بنكيران" الترشح فيها[12].

وقد تكرر السيناريو ذاته في دائرة شلا الرباط، خلال عملية اختيار مرشحي الحزب للانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016، إذا بعدما رسا اختيار لجنة الترشيح على اسم الكاتب الإقليمي للحزب ورئيس مقاطعة اليوسفية عبد الرحيم لقراع. تدخل "عبد الإله بنكيران" باسم لجنة التزكية، لفرض اسم جميلة موصلي عضو الأمانة العامة للحزب والوزيرة بحكومة "عبد الإله بنكيران" الأولى. وبررت الأمانة العامة كون اسم لقراع ليس معروفا لدى ساكنة الرباط، ولا يستطيع المنافسة بقوة على مقعد برلماني بهذه الدائرة، خاصة أن الأحزاب الأخرى ترشح أسماء بارزة ومعروفة لدى الساكنة[13].

يعتبر اختيار مرشحي الحزب للانتخابات التشريعية آلية لقياس درجة الولاءات داخل الحزب، هل هي ولاءات حزبية ترزح لمنطق المؤسسات؟ أم ولاءات شخصية ترجح كفة العلاقات الشخصية ودرجة القرب للقيادة الحزبية؟ ومن ثم يساعدنا هذا المؤشر على استخلاص الطابع العام لصناعة القرار داخل الحزب، من زاوية مدى استجابة هذه الآلية للضوابط والقواعد المعيارية التي ينص عليها الحزب وأيضا تدل عليها الممارسة الديمقراطية.

فكانت الخلاصة كما تم استشفاؤها من قبل المستجوبين، أن هناك قواعد مرسومة ومنصوص عليها لاختيار مرشحي الحزب، ويبدو أن أكثر من نصف المستجوبين راضين على هذه الآلية. بالرغم من تسجيل ما يقارب 20 في المائة من المستجوبين أن هذه العملية تتم بتدخل رئيسي من قبل الأمين العام للحزب وهو ما يتنافى مع الممارسة الديمقراطية التي تقتضي الالتزام بما تقره القواعد الحزبية في اختيار مرشحيها للحزب. إذ تم تسجيل مجموعة من الحالات التي بالرغم من ذلك تبقى حالات معدودة، وتتميز في أغلبها بطابع القرب من مركز الحزب وداخل المدن الكبرى.

---

[12] بنكيران يضع لوائح المرشحين على مزاجه، الصباح، عدد 23 غشت 2016.

[13] انتخابات السابع من أكتوبر بنكيران يفرض "موصلي" على رأس اللائحة بالرباط، موقع فبراير، في: https://www.febrayer.com/375634.html، (شوهد بتاريخ: 2016/06/16).

صياغة برنامج الحزب

في ظل قياس مؤشر المشاركة السياسية الداخلية لحزب العدالة والتنمية، تم اقتراح مؤشر فرعي يقوم على قياس درجة التشاركية في صياغة البرنامج الانتخابي "لحزب العدالة والتنمية" للانتخابات التشريعية. لما ينم عن ذلك من الشكل الذي تتخذه قيادة الحزب حينما يتعلق الأمر باختياراته الكبرى، والتي على أساسها سيتعاقد الحزب مع المواطنين في الولاية التشريعية. فجاء السؤال بالصيغة التالية:

من سهر على صياغة وبلورة البرنامج الانتخابي للحزب خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة؟ وقد تضمن هذا السؤال خمس خيارات. 1. جميع أعضاء الحزب. 2. ممثلون مختارون من أعضاء الحزب بالتصويت. 3. دائرة محدودة من قادة الحزب. 4. الأمين العام للحزب. 5. الحزب لا يتوفر على برنامج انتخابي. فتوزعت الإحصائيات على الشكل التالي:

مبيان رقم: (03)

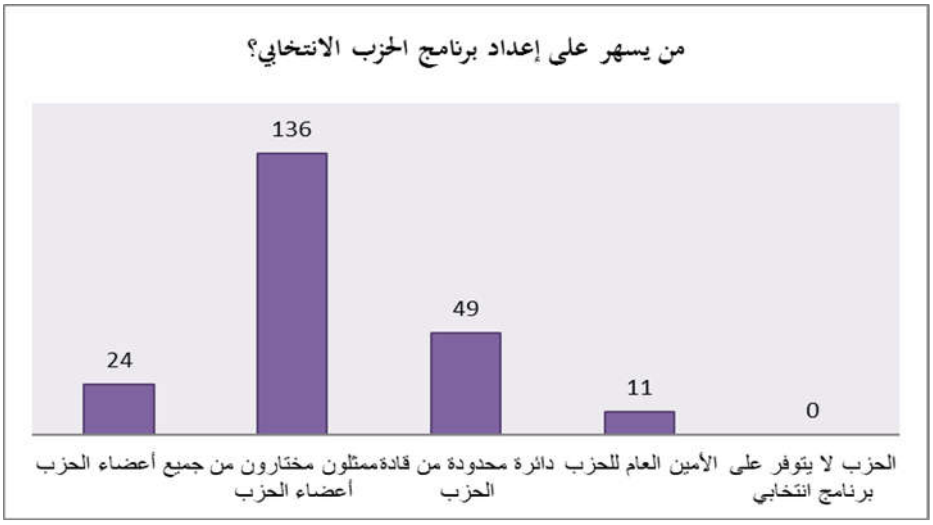

حيث أجاب غالبية المستجوبين بأن هناك ممثلون مختارون من الحزب لهذه المهمة، وأنه لا توجد سيطرة لنخبة مصغرة أو لقيادة الحزب ممثل في الأمين العام للحزب بصياغة البرنامج. بالرغم من أن النظام الأساسي للحزب لا ينص على الطبيعة التي تأخذها آلية صياغة البرنامج، حيث يوكل مهمة المصادقة عليه فقط من قبل المجلس الوطني، بدون الإشارة إلى صلاحيته في إعداده أو بلورته.

وبالرجوع إلى البرنامج الانتخابي الذي اعتمده الحزب للانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016، نجده ينص في ديباجته على المنهجية التي تم اعتمادها في إعداده، بخلاف البرامج التي كان يعتمدها بالمحطات الانتخابية السابقة والتي كانت تأتي بدون أي إشارة لذكر منهجية إعداده أو الجهة التي تكفلت بذلك.

وتقوم المنهجية التي اعتمدها الحزب لإعداد برنامجه الانتخابي للانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016، على استثمار تجربة الحزب في قيادة الحكومة، والاستئناس أيضا بمقترحات مختلف شركاء وفرقاء الحزب، فضلا عن الاستفادة من الممارسات الدولية الرائدة في مجال بلورة البرامج الانتخابية[14].

وفي هذا الإطار، حرص الحزب على وضع آليات تشاورية، من قبيل إحداث موقع إلكتروني لتلقي مقترحات عموم المواطنين ومختلف الشركاء، وعقد ندوات على المستوى المجالي، ولقاءات مع هيئات المجتمع المدني وممثلي الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين[15].

واتخذ إعداد برنامج الحزب مسارا، انطلق بتكليف "منتدى التنمية للأطر والخبراء" التابع للحزب بإعداد مشروع البرنامج الانتخابي، تخلله عقد يوم دراسي لتحديد منهجية إعداد البرنامج الانتخابي للحزب بتاريخ 23 يناير 2016، تلاه تنظيم لقاء عمل وطني لتحديد المحاور الأساسية للبرنامج الانتخابي بتاريخ 10 أبريل 2016. ثم الإقدام على تشكيل فريق عمل لإعداد التشخيصات المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج الانتخابي. ثم عقد ورشات لدراسة التشخيصات واقتراح التدابير المتعلقة بمحاور البرنامج. وأخيرا صياغة البرنامج الانتخابي للحزب وعرضه للمصادقة على الأمانة العامة للحزب ثم المجلس الوطني[16].

المشاركة في الاختيارات الأيديولوجية للحزب

يرمي هذا المؤشر الفرعي إلى قياس درجة حرية التعبير التي يتميز بها المناخ الداخلي للحزب، ومدى مساهمة أعضاء الحزب في رسم الخيارات والتوجهات الكبرى للحزب. وقد تأسس ذلك من

---

[14] أنظر البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية للانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016، بالموقع الإلكتروني للحزب:
http://www.pjd.ma/sites/default/files/programme_final.pdf، (شوهد بتاريخ: 2016/10/16).

[15] المرجع نفسه، ص 17

[16] المرجع نفسه، ص 18

خلال طرح سؤال: من يستطيع أن يشارك في المناقشات الإيديولوجية التي أجراها الحزب في السنوات الأربع الماضية؟ وقد تضمن هذا السؤال خمس خيارات. 1. جميع أعضاء الحزب. 2. ممثلون مختارون من أعضاء الحزب بالتصويت. 3. دائرة محدودة من قادة الحزب. 4. الأمين العام للحزب. 5. الحزب لم يقم بأي مناقشات إيديولوجية خلال الأربع سنوات الأخيرة.

مبيان رقم: (04)

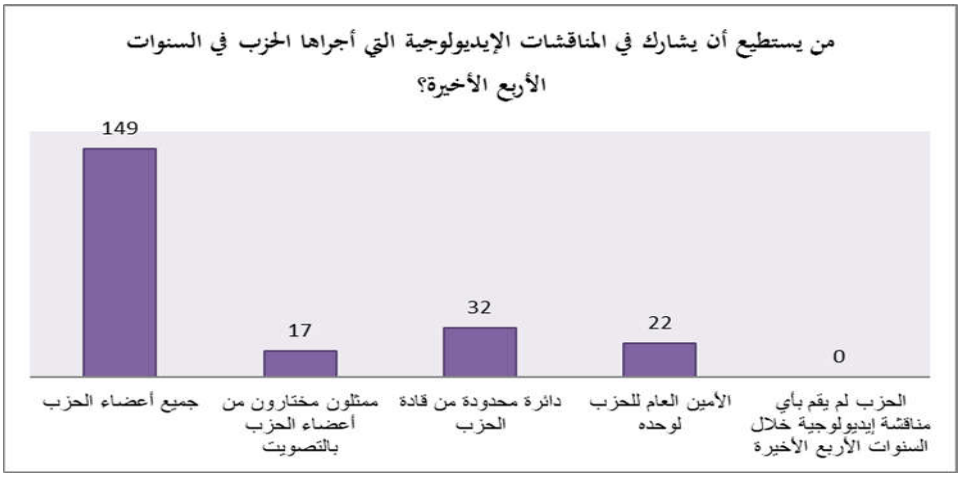

وقد جاءت الأجوبة كما هو موضح بالرسم البياني على المناول التالي: إقرار 149 مستجوب على أن جميع أعضاء الحزب يساهمون في النقاش الداخلي الذي يؤسس للخيارات الفكرية والإيديولوجية للحزب. بينما ارتأت 32 عينة قصر النقاش على مستوى دائرة محدودة من قادة الحزب، ومبررها في ذلك هو أن هذه العينة من لها القدرة على التوجيه والتأطير في كل ما يتعلق بالأفكار المنظمة لمرجعية الحزب. أما 22 عينة فهي ترى أن الأمين العام للحزب هو من استأثر بالنقاش الإيديولوجي خلال السنوات الأربع ما قبل إعداد استمارة البحث، فيما اتجهت 17 عينة للإجابة المتعلقة بأن النقاش الإيديولوجي الداخلي يديره ممثلون مختارون من أعضاء الحزب.

يوحي توجه أغلبية المستجوبين نحو التأكيد على أن النقاش الداخلي يديره جل أعضاء الحزب، من خلال اقتراحاتهم ومناقشاتهم، سواء خلال المؤتمرات المحلية أو بالمجلس الوطني أو بالمؤتمر الوطني. وبتحيل هذه المسألة على النقاش الحاد الذي امتاز به الحزب منذ تأسيسه بين، توجهين سيطرا على نقاشه الداخلي، سواء فيما يتعلق بالمواقف التي يصرفها تجاه الدولة أو اتجاه

الحكومة أو اتجاه باقي الفرقاء السياسيين. يقول "عبد الإله بنكيران" في لقاء مع الباحث إن المنهجية المعتمدة في إدارة النقاش الداخلي بكافة القضايا المطروحة كبر شأنها أو صغر، يبقى نقاشا حرا يتم التداول بشأنه كل من وجهة نظره، ويبقى في نهاية المطاف القرار الصادر عن الأجهزة ملزم للجميع عملا بمبدأ التعليق حر والقرار ملزم.

ونعود هنا إلى النقاش الذي دار داخل دواليب الحزب، إبان الحراك الذي أحدثته حركة عشرين فبراير سنة 2011، حيث خرج الحزب بقرار عدم المشاركة بالمسيرات الاحتجاجية التي تقودها هذه الحركة. في الوقت الذي اختار العديد من قادة الحزب، إلى الانضمام لهذه المسيرات والمشاركة في رفع مطالبها السياسية. الأمر الذي وصل إلى حدود القطيعة بين الأمين العام للحزب آنذاك "عبد الإله بنكيران"، و"الحبيب الشوباني" و"مصطفى الرميد" و"نجيب بوليف"، والتلويح بتقديم الاستقالة من الأمانة العامة للحزب. قبل أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق لتهدئة حدة النقاشات خصوصا بعد الإصلاحات التي أعلن عنها الملك بعد خطاب التاسع من مارس 2011، والتي كانت من أهمها إعادة صياغة الوثيقة الدستورية، وإعادة هيكلة بعض المؤسسات الدستورية.

2. **التمثيلية داخل "حزب العدالة والتنمية"**

تمثيلية المرأة داخل الأمانة العامة للحزب

سنة 1999 وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الرابع "لحزب العدالة والتنمية"، انتخبت "بسيمة الحقاوي" كأول امرأة في الأمانة العامة "لحزب العدالة والتنمية"، وسيتكرر انتخاب بسيمة الحقاوي كامرأة وحيدة بالأمانة العامة خلال المؤتمر الوطني الخامس للحزب المنعقد بتاريخ 11 أبريل 2004. فيما سيشهد المؤتمر الوطني السادس المنعقد بتاريخ 2008، انتخاب "جميلة موصلي" بجانب "بسيمة الحقاويط للأمانة العامة للحزب، لتكون ثاني امرأة تنضم إلى الأمانة العامة للحزب. ومع المؤتمر الوطني السابع للحزب سنة 2012 الذي جاء في ظرفية يترأس خلال "حزب العدالة والتنمية" الحكومة المغربية. عرفت قائمة الأمانة العامة انضمام أربع نساء وهم بالإضافة إلى "بسيمة الحقاوي" و"جميلة موصلي" العضوان السابقتان بالأمانة العامة، "سمية بن خلدون" و"نزهة الوافي".

هكذا يمكن قراءة تطور حضور تمثيلية المرأة ضمن أعلى جهاز تقريري للحزب، من نسبة

حضور لا تتجاوز واحد في المائة خلال المؤتمرين الرابع والخامس والذي تمثل في اسم "بسيمة الحقاوي"، التي تعتبر من أول قيادي الحزب الذي انضمت له منذ انشقاقه عن حركة الشبيبة الإسلامية وتأسيس الجماعة الإسلامية. لينتقل الحضور إلى اسمين من أصل 12 عضوا خلال المؤتمر الوطني السادس. قبل أن يتضاعف الحضور إلى نسبة أربع نساء من أصل 25 عضوا، كانت من ضمنهم عضوة ممثلة بالصفة داخل الأمانة العامة وهي "سمية بن خلدون"، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر آنذاك.

تمثيلية المرأة داخل المجلس الوطني

بخلاف تمثيلية المرأة داخل الأمانة العامة للحزب الذي يعتبر أعلى جهاز تقريري للحزب، انتقلت تمثيلية المرأة بالمؤتمر الوطني الخامس من نسبة ستة نساء بالمؤتمر الوطني الرابع والخامس، إلى نسبة 16 امرأة بالمؤتمر الوطني السادس. قبل أن يقفز العدد إلى نسبة 58 امرأة ممثلة بالمجلس الوطني من أصل 160 عضو. وذلك بعد فرض مسطرة اعتماد النسبية وفرض احترام تمثيلية النساء والشباب على مستوى ممثلي الجهات.

تمثيلية المرأة داخل الفريق البرلماني

لم تعرف مشاركة الحزب لأول مرة بالبرلمان خلال الانتخابات التشريعية لسنة 1997، مشاركة أي امرأة بالفريق البرلماني. حيث لم تستطع "بسيمة الحقاوي" المرشحة الوحيدة للحزب بالانتخابات الجزئية التي تم إعادتها بدائرة الدار البيضاء الظفر بمقعد برلماني. لكن مع الانتخابات التشريعية لسنة 2002، التي عرفت تطبيق نظام "الكوطا" الذي يفرض تمثيلية نسائية نسبية بمجلس النواب قدرت ب 30 معقد نيابي، ينتخبن على مستوى لائحة وطنية. استطاع من خلالها "حزب العدالة والتنمية" أن يظفر بستة مقاعد، بعدما أن تمكن من الحصول على 36 مقعد برلماني على المستوى الوطني. وهي نفس النسبة التي سيتحصل عليها "حزب العدالة والتنمية" خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2007، حيث تمكن من الظفر بست مقاعد نسائية من أصل 41 معقد نيابي على المستوى الوطني.

أما بخصوص الانتخابات التشريعية لسنة 2011، والتي جاءت في ظرفية سياسية مغايرة عرف من خلالها المغرب الاستفتاء على دستور جديد، وإعادة هيكلة العديد من المؤسسات الدستورية. تمكن من خلالها "حزب العدالة والتنمية" من الرفع من تمثيلية النساء داخل فريقه

البرلماني بحصوله على 16 مقعدا نسائيا من أصل 91 محصل عليها على المستوى الوطني.

تمثيلية الفئات الاجتماعية بالحزب

حول مدى تمثيلية الفئات الاجتماعية المختلفة داخل "حزب العدالة والتنمية"، كمعيار لقيـاس درجة التنوع الاجتماعي لأعضاء وقواعد الحزب، وعدم تمثيله من طرف فئة واحدة، وذلك كمقياس لدرجة انفتاح الحزب، وبالتالي تعبير عن طبيعة المناخ الديمقراطي الذي يسود داخله.

لهذا تم اللجوء إلى دراسة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأعضاء وقادة الحزب، وذلك من خلال الاعتماد على نموذج تمثيلي لمؤسسات التنظيمية، وذلك بالاعتماد على الفريق البرلماني الممثل للحزب بمجلس النواب خلال الولاية التشريعية 2012.

الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء الرفيق البرلماني

الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء الفريق البرلماني تكشف عن تنوع في الفئات الاجتماعية التي يمثلها فريق الحزب بمجلس النواب، كما أنها لا تكشف عن سيطرة فئة اجتماعية خاصة بهذه التمثيلية. حيث نجد نسبة 31% من الأطر التربوية المتمثلة في أساتذة التعليم الثانوي والابتدائي، ثم تليها نسبة 14% من أساتذة التعليم العالي، لتتوزع باقي النسب بين صيادلة ومهندسين وأطباء وطلبة وحرفيين مهنيين ومحامون.

<u>*مبيان رقم: (05)</u>

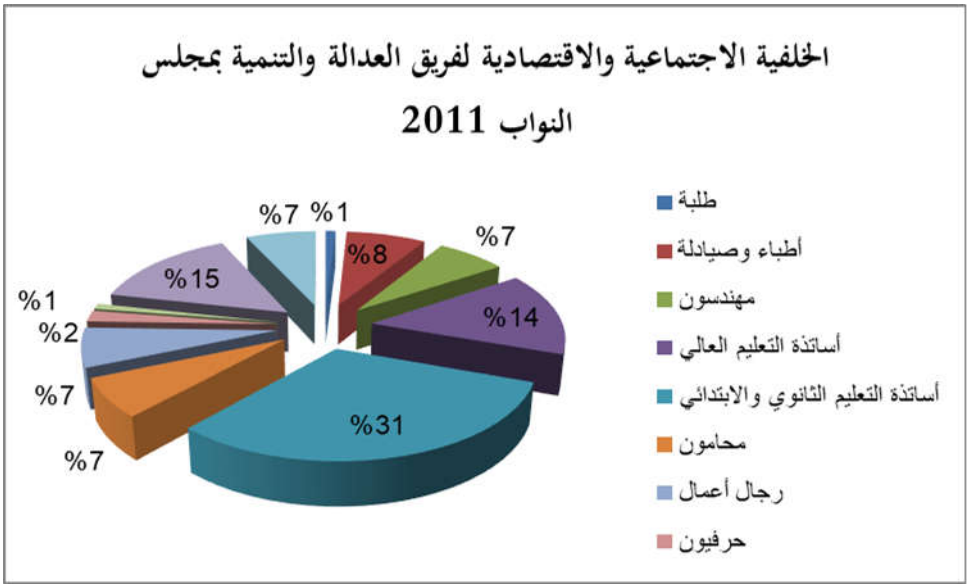

البنية الديمغرافية

حسب ما هو مبين بالجدول فمتوسط عمر أعضاء الفريق البرلماني "لحزب العدالة والتنمية" خلال الولاية التشريعية 20162011، لا يزيد عن الخمسين عاما. فأكثر من سبعين بالمائة من نواب "حزب العدالة والتنمية" لا يتجاوزون عقدهم الخامس، فيما يبلغ أكبر نائب سنا 71 سنة، في مقابل أصغر نائب سنا لا يتجاوز عمره 28 سنة. مما يوحي بأنها بنية عمرية شابة، حيث يسيطر جيل ما بعد الاستقلال على التركيبة العمرية للفريق.

مبيان رقم: (06)

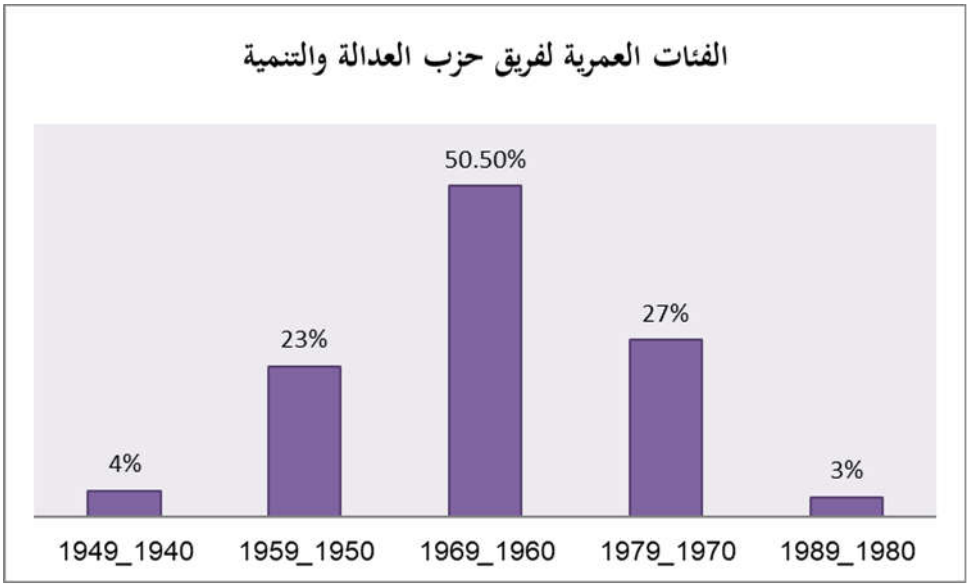

المنافسة داخل حزب العدالة والتنمية

بالإضافة إلى مؤشر المشاركة ومؤشر التمثيلية؛ يعد مؤشر المنافسة عنصرا هاما في عملية قياس مدى الديمقراطية التي يتمتع بها أي حزب سياسي. فهي تمكننا من دراسة تكافؤ الفرص التي يتيحها المناخ الداخلي أمام مختلف المنخرطين والأعضاء، من أجل التنافس على مناصب المسؤولية من جهة، وأيضا قدرتهم على إحداث التغيير في التركيبة التنظيمية من جهة ثانية.

المنافسة على الأمانة العامة للحزب

وعليه جاء السؤال الذي طرح على المستجوبين على المنوال التالي: هل شهد المؤتمر الوطني الأخير للحزب تقدم مرشحين للأمانة العامة للحزب؟ إذا كان الجواب نعم، كم عددهم؟ وهل ترى أن المنافسة كانت شفافة بين المرشحين للأمانة العامة؟

مبيان رقم: (07)

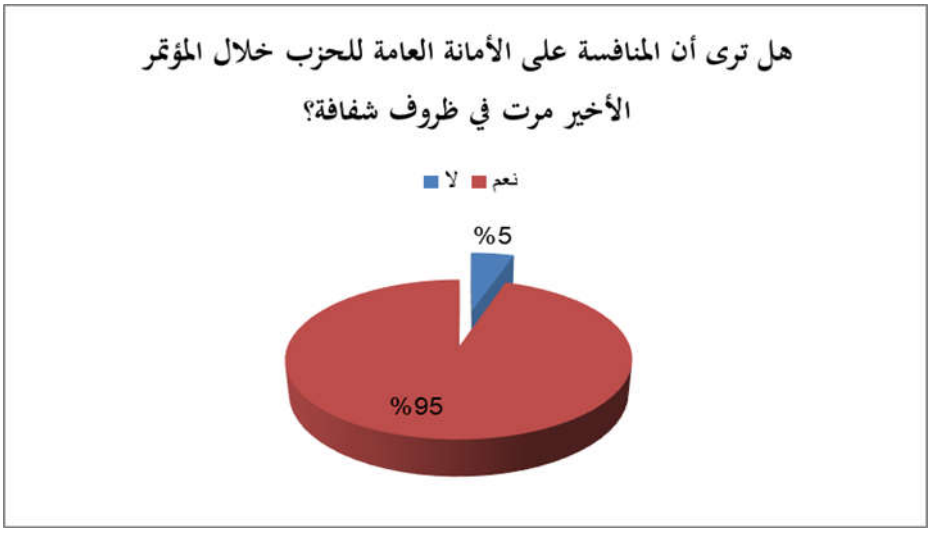

الغرض من السؤال هنا ليس معرفة عدد المرشحين لأن ذلك معلوم على مستوى التقارير الصحفيَة، ولكن القصد انبنا على معرفة مدى ارتياح أعضاء الحزب المشاركين في المؤتمر لدرجة التنافسية التي مرت بها العملية الانتخابية على الأمين العام للحزب. فلا يكفي فقط أن تكون القوانين واللوائح الداخلية للحزب، تنص على مسطرة الانتخاب وآلية الترشيح، بل يعد المناخ الذي تمر فيه هذه العملية الانتخابية عنصرا هاما لقياس درجة التنافسية التي طبعت هذه الانتخابات. بدون أن يكون هنالك أي تأثير خارجي لترجيح كفة أحد المرشحين، أو بضغط من طرف بعض القادة من أجل التصويت لمرشح دون آخر.

فكانت النتيجة أن نسبة 95% من المستجوبين، أقروا بكون ظروف المنافسة الانتخابية للأمين العام للحزب مرت في شكل تنافسي. مقابل 5% الذين رؤوا خلاف ذلك؛ مبررين بعض الممارسات التي شابت عملية التداول التي رجحت كفّة الأمين العام "عبد الإله بنكيران"، في ظل الانتقاص من قدرة منـافسه "سعد الدين العثمـاني"، من دون أن يكون لهذا الأخير أي رد فعـل للإجـابة عن هذه

الانتقادات الحادة يقول أحد المستجوبين.

اختيار المجالس المحلية للحزب

في عملية قياس الديمقراطية الداخلية لأي حزب كان، لا يكفي النظر إلى مدى استحضار لآليات هذه الأخيرة ضمن الأجهزة المركزية، بحكم أنها عصب الحزب وجهازه التقريري. بل يحتاج الأمر إلى البحث في مدى تمتع الأجهزة المحلية التابعة للحزب بالمناخ الديمقراطي، من خلال دراسة حضور الآليات القانونية والمعيارية الضابطة لممارسة هذه الأجهزة، ثم مدى تعبير الممارسة السياسية للأجهزة التمثيلية المحلية على الفعل الديمقراطي.

من أجل ذلك تم بداية طرح سؤال استقصائي جاء على المنوال التالي: هل يتم اختيار الأجهزة التمثيلية المحلية للحزب عن طريق التعيين أم الانتخاب؟ إذا كان الجواب بنعم، هل ترى هذه الانتخابات تم في ظروف تنافسية؟

مبيان رقم: (08)

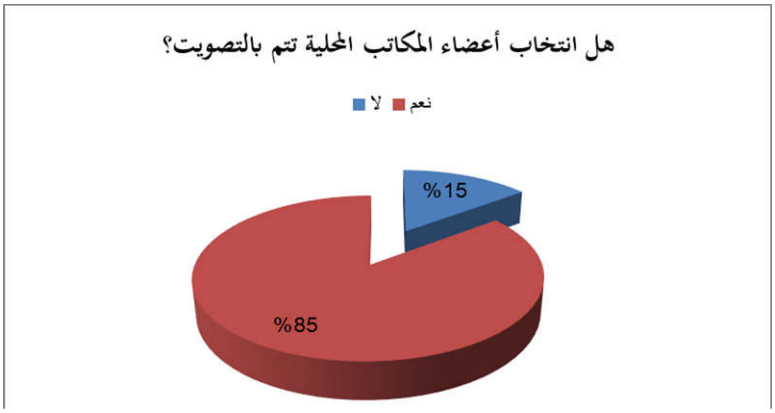

كما هو مبين في المبيان أعلاه كانت الإجابة بنسبة مطلقة أن عملية تعيين أعضاء ورؤساء المكاتب المحلية للحزب تتم عبر آلية الانتخاب، والمقصود بها المكاتب الجهوية والإقليمية والمحلية للحزب. وكان الغرض من السؤال هو اختبار مدى جدية عملية الانتخاب التي تتم بها تشكيل المكاتب المحلية للحزب، هل تخضع لمنطق الولاءات لصناع القرار المركزيين للحزب، أم هي تعبير عن إرادة أعضاء الحزب المحليين، وهو مؤشر دال في مقياس الديمقراطية الداخلية للحزب.

مبيان رقم: (09)

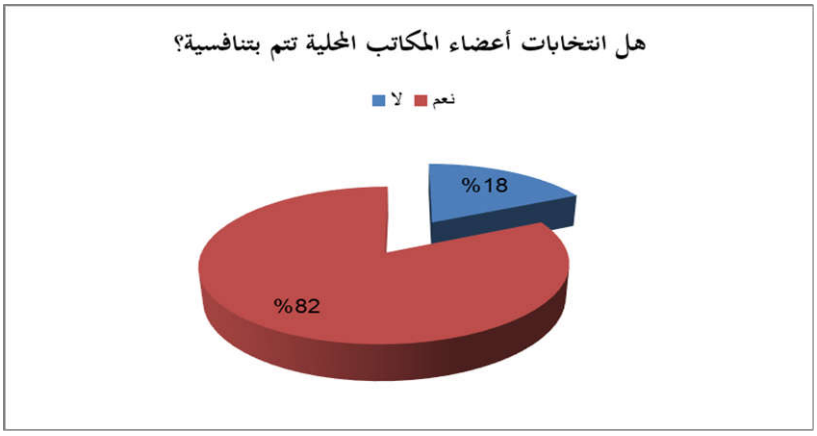

أما بخصوص جواب العينات المستقصات عن سؤال مدى تنافسية هذه الانتخابات، فكان الغرض منه هو اختبار مدى مأسسة هذه الانتخابات وعدم شكليتها، إذ من المعروف أن منطق التبعية والعلاقات الفردية وأحيانا كثيرا منطق العشيرة يكون مسيطر في اختيار ممثلي الحزب المحليين، وذلك من أجل ضمان حضور انتخابي وازن في الاستشارات الانتخابية. لكن جواب أزيد من 82% من المستجوبين، بشفافية وتنافسية الانتخابات التي تجرى داخل المكاتب المحلية، هو مؤشر داخل على المناخ الديمقراطي الذي تتمتع به هذه المؤسسات المحلية.

3. **درجة الاستجابة لقواعد الحزب داخل "حزب العدالة والتنمية"**

القاعدة الحزبية: التمثيلية والتأثير

لما أردنا اختبار القدرة التمثيلية لأجهزة الحزب التقريرية لكافة أعضاء الحزب، وذلك كمؤشر على حجم المشروعية التي تتمتع بها هذه الأجهزة لدى الأعضاء الحزبيين، وبالتالي القدرة على قياس وضعية واستقرار الديمقراطية الداخلية للحزب. كان الجواب بشكل مطلق على سؤال: هل تعتقد أن أجهزة الحزب التمثيلية تعبر عن إرادتك كعضو بالحزب؟ إذ عبر جل المستجوبين على رضاهم بما تقدمه هذه الأجهزة للتعبير عن إرادتهم وتوجهاتهم الحزبية.

***مبيان رقم: (10)**

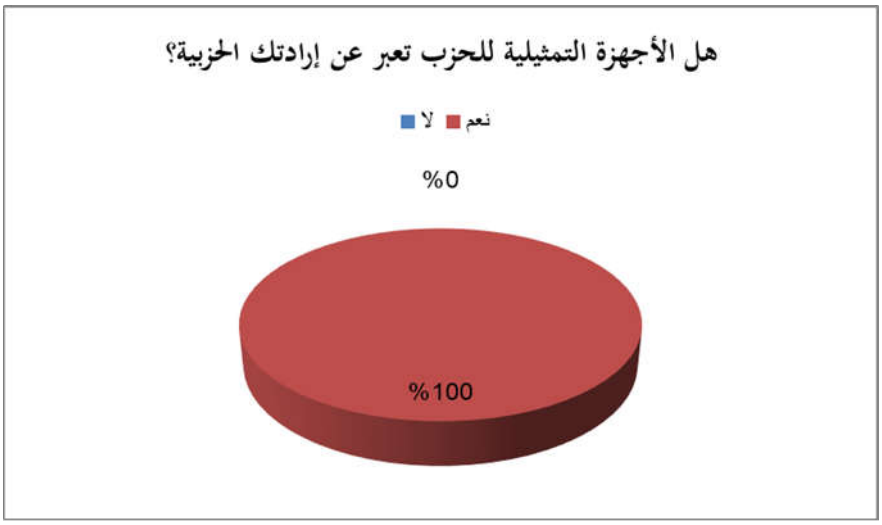

وبعد هذه النتيجة المتحصل عليها، وبعيدا عن أسئلة الاستمارة، انتقلنا إلى طرح سؤال يتعلق بعدد الجلسات التي يتم عقدها كل سنة خلال الأربع سنوات الأخيرة للأمانة العامة للحزب؟ وذلك لاختبار مدى حيوية الحزب في مدارسة قضاياه الداخلية، ومن جهة ثانية كتعبير على أن الحزب حريص على مواكبة القضايا والمستجدات الطارئة على الشأن السياسي المغربي.

فأسفرت عملية البحث على أن عدد الجلسات التي تم عقدها من طرف الأمانة العامة للحزب خلال الأربع سنوات الممتدة ما بين سنة 20142012، زادت عن 54 جلسة، بمعدل 13,50 في السنة، وشهدت سنة 2016 لوحدها 19 اجتماع للأمانة العامة على اعتبار أنها سنة للانتخابات التشريعية، وقبلها أيضا سنة 2015 ب 12 جلسة على اعتبار أنها سنة الانتخابات الجماعية. فيما شكلت سنوات 2012 و2013 اجتماعات روتينية بمعدل اجتماع على رأس شهر حسب النظام الداخلي للحزب[17].

عقد التحالفات الحكومية

تعتبر مسألة استشارة القواعد الحزبية في كل ما يتعلق بالقضايا المصيرية للحزب، سواء ما يدخل فيها بالمشاركة في المؤسسات الدستورية، أو عقد التحالفات الحزبية قبل وبعد الانتخابات

[17] بناء على معطيات مستسقاة من الكتابة الخاصة للأمانة العامة "لحزب العدالة والتنمية".

خصوصا على المستوى الوطني. مؤشر دال على أن الأجهزة التقريرية للحزب، تعبر عن إرادة منخرطيها ومناضليها الحزبيين. وأن حضورهم وإن لم يكن مجسدا بشكل رسمي على مستوى الأجهزة التنفيذية والتقريرية، إلا أن صوتها يكون حاضرا لمّا يتم الرجوع له في المجلس الوطني الذي يعتبر برلمان الحزب. ولاختبار هذه المسألة تم طرح سؤال يتعلق بالأساس بالمنهجية التي سلكها "حزب العدالة والتنمية" لعقد تحالفاته الحكومية لما تصدر نتائج الانتخابات التشريعية لنونبر 2011. والتي رأينا من خلالها تحالف "حزب العدالة والتنمية" مع حزب مخالف للأيديولوجية التي تتأسس عليها مرجعيته. وهو "حزب التقدم والاشتراكية"، بالإضافة إلى "حزب الحركة الشعبية" الذي دخل في تحالفات ما قبل الانتخابات، سميت بتحالف الثمانية، وكان الغرض منه إضعاف "حزب العدالة والتنمية" انتخابيا.

وعليه جاء السؤال على المنوال التالي: هل تم عقد التحالف الحكومي خلال الولاية الحكومية الأخيرة بموافقة الأجهزة الداخلية للحزب؟ وإذا كان الجواب بنعم، ما هي الآلية المتبعة في ذلك؟

***مبيان رقم: (11)**

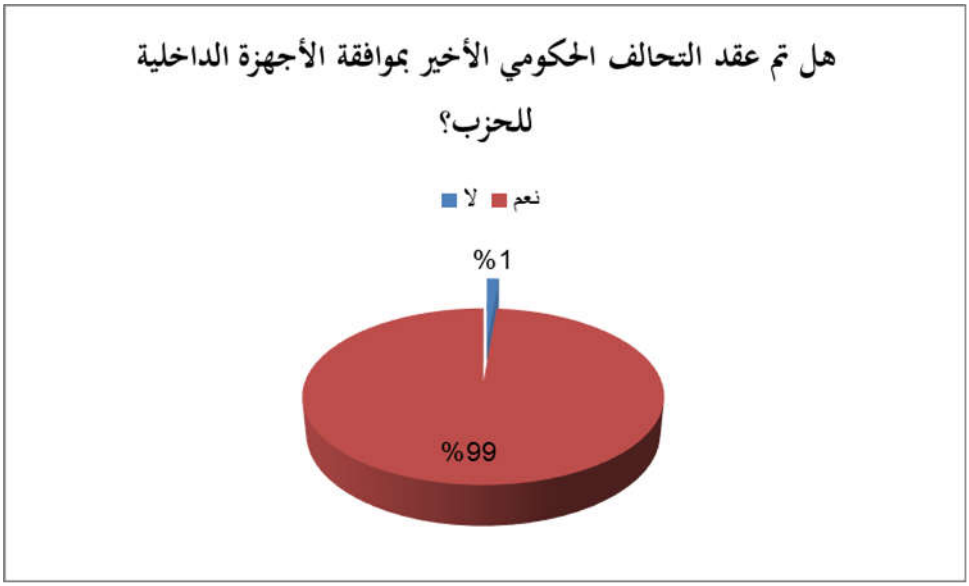

مبيان رقم: (12)

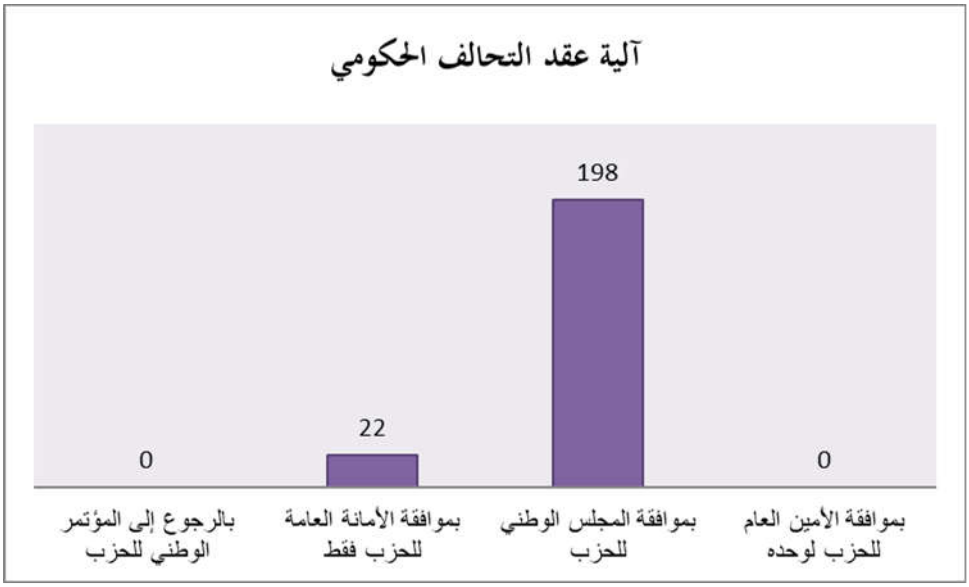

وبعد أن تمت الإجابة بأن الحزب في عملية اختيار تحالفه للحكومة التي قادها إبان انتخابات 25 نونبر 2011، تم الرجوع إلى مصادقة المجلس الوطني الذي أوكل للأمين العام للحزب "عبد الإله بنكيران" قيادة عملية التحالف بالشكل الذي يراه ملائما لمصلحة الوطن والحزب.

4. **اختيارروزراء الحزب**

في اتساق مع المؤشر الفرعي المتعلق بالمسطرة التي اتبعها "حزب العدالة والتنمية: لعقد تحالفاته الحكومية، طرح سؤال آخر يتعلق بالمسطر التي اعتمدها الحزب لاختيار وزرائه داخل الحكومة؟ حيث عبّر أغلبية المستجوبين الذين تم سبر آرائهم حول هذه النقطة، بأن عملية اختيار وزراء الحزب تمت من خلال الرجوع إلى أجهزة الحزب التقريرية والمتمثلة بالأساس في الأمانة العامة والمجلس الوطني. وهو ما يعني أن الحزب يتمتع باستقلالية كبيرة في ما يتعلق باختيار ممثليه بالحكومة، وأنه لم يتم فرض عليه أية أسماء من خارج الحزب من أجل الاستوزار. وهو مؤشر دال على استقلالية الحزب عن التوجيه الخارجي، ومؤشر دال أيضا لدرجة الديمقراطية الداخلية التي يتمتع بها الحزب عن السلطة السياسية.

مبيان رقم: (13)

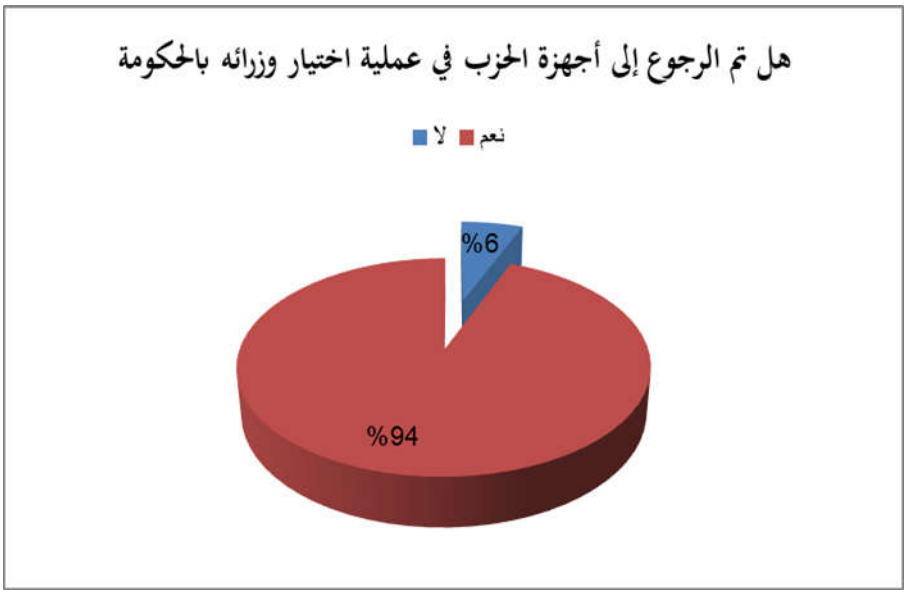

في اتساق مع ما سبق تم طرح سؤال آخر جاء بالصيغة التالية: إذا كان الجواب بنعم، ما هي الآلية المعتمدة في ذلك؟

مبيان رقم: (14)

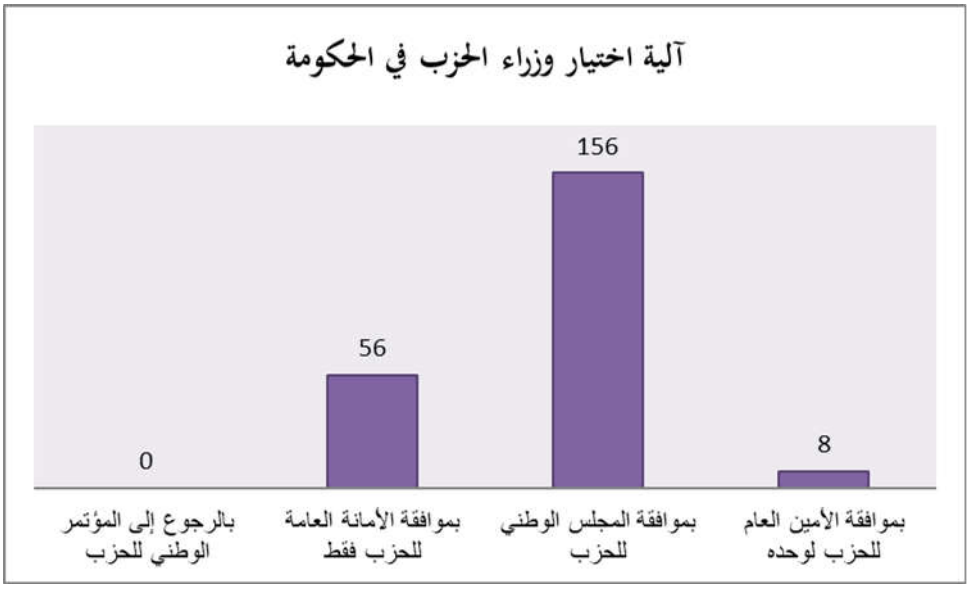

يبدو من النسب المتحصل عليها من عملية سبر آراء أعضاء الحزب، لاختبار درجة الأدوار التي تضطلع بها الأجهزة التقريرية لاختيار الوزراء الممثلين للحزب في الحكومة. جاءت متسقة مع المسطرة التي تم اعتمادها من قبل المجلس الوطني للحزب في دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 23 مارس 2012. بعد أن نجح "عبد الإله بنكيران" في ضمان أغلبيته الحكومية، وحصر عدد المقاعد التي سيشغلها "حزب العدالة والتنمية" بالهيكلة الحكومية.

إذ عهد وفق المسطرة التي اقترحها المجلس الوطني، إلى لجنة مكونة من 36 عضوا من المجلس الوطني و18 عضوا في الأمانة العامة بالإضافة إلى الأمين العام للحزب، مهمة اللجنة اقتراح خمسة أسماء لكل منصب حكومي، بعد انتهاء الأعضاء 36 من المجلس الوطني من اقتراح ثلاثة أسماء ليتم الاحتفاظ في الأخير بخمسة أسماء مرشحة عن كل وزارة، تعرض على الأمانة العامة للحزب التي تقلص العدد إلى ثلاثة أسماء عن كل حزب، وتعرض على الأمين العام ليحسم الاختيار، لكن الأمين العام إذا لم يختر الاسم الأول، واختار الثاني أو الثالث، فإن هذا الاختيار لن يكون نهائيا إلا بعد حصوله على الاغلبية المطلقة بين أعضاء الأمانة العامة، وفي حالة اعتراض الأمانة العامة يتم تقديم اقتراح آخر.

تشي المسطرة التي اعتمدها "حزب العدالة والتنمية" في اختيار وزراء حزبه، إلى احترام رغبة أعضاء الحزب في اختيار من يمثلهم داخل الحكومة. وهي آلية بقدر ما تقترب أكثر إلى المنهجية الديمقراطية، بقدر ما يفقد المنصب الحكومي وظيفته التدبيرية التي تحتاج إلى التوفر على كفاءات، ومهارات ومستوى تعليمي يتماشى مع القطاع الذي تمثله. وبالتالي إذا كانت الآلية ترمي إلى تحقيق الوظيفة الديمقراطية بعيدا عن الولاءات الشخصية وعلاقات القرابة التي لا طالما اتسمت بها عملية اختيار الوزراء في المغرب، إلا أنها تفقد الحزب القائد للحكومة القدرة على اختيار كفاءات ملائمة وفق كل قطاع وزاري على حدة.

5. **معيار الشفافية داخل "حزب العدالة والتنمية"**

مؤشر الشفافية يقوم على أنه في الديمقراطية، يجب أن تترك للعموم الفرصة لتتبع أنشطة الحزب، الذي يمثل المواطنين بالبرلمان. فالقيمة الجوهرية للشفافية بذلك تساعد على منع الفساد الداخلي، وكشف الخروقات التي قد يسقط فيها الحزب. فضلا عن تمكين العموم من تكوين فكرة حول الوضعية الداخلية للحزب، ومستوى النقاش المثار. مما يساعد على تقوية الشعور بالثقة في

الحزب أو عكس ذلك. وللتأكد من مستوى الشفافية داخل "حزب العدالة والتنمية"، حاولنا طرح مجموعة من الأسئلة ومحاولة الجواب عنها وفق المعطيات التي تم استقاؤها من استمارة البحث، أو من خلال عملية الملاحظة المباشرة خلال المؤتمرات الوطنية والمحلية للحزب، أو من خلال المعطيات التي تم الحصول عليها إما من الموقع الإلكتروني للحزب أو من إدارة الحزب بشكل مباشر.

فجاء السؤال الأول على المنوال التالي: هل يتوفر الحزب على ناطق رسمي باسمه؟

وفق النظام الأساسي للحزب، فالأمين العام للحزب يستأثر بمهمة الناطق الرسمي للحزب[18]. إذ بالرغم من وجود إدارة عامة مستقلة لتدبير شؤون الحزب، إلا أن مهمة الناطق الرسمي تبقى بيد الأمين العام للحزب، وهو ما قد يضعف القدرة التواصلية للحزب في حالة حصر تلاوة بلاغاته وبياناته وتصريحاته من قبل الناطق الرسمي فقط. على اعتبار المهام الأخرى المنوطة له بها، فتراكم المسؤوليات وتسارع الأحداث والوقائع التي تفرض على الحزب مشاركته فيها، قد تضعف موقفه في عملية التواصل مع الرأي العام مادام الأمين العام هو المخول الوحيد للنطق باسم الحزب.

وعليه لزيادة اختبار القدرة التواصلية للحزب، حاولنا طرح سؤال آخر ويتعلق بمدى توفر الحزب على منصة إلكترونية، أي بمعنى هل يتوفر الحزب على موقع إلكتروني؟ وهو ما يتوفر عليه الحزب منذ سنة 2002[19].

ثم حاولنا الجواب على سؤال يتعلق بمرونة وسهولة الولوج للموقع الإلكتروني وتمكينه للحصول على الوثائق الرسمية للحزب؟ (القانون الأساسي، بلاغات رسمية، توجيهات الأمانة العامة للحزب، وتفاصيل حول أحداث حزب المستقبل، ومقالات أو نصوص الخطب التي يلقيها ممثلو الأحزاب والمسؤولين باللغات الأخرى غير اللغة الرئيسية لموقع للحزب، وعنوان البريد الإلكتروني أو الاتصال بالحزب).

ومن خلال الاطلاع على موقع الحزب، فقد تم توفير جل هذه الوثائق وذلك وفق تبويب يتيح للمتصفح الولوج بسهولة للوثائق المطلوبة.

---

[18] المادة 40 من النظام الأساسي للحزب.

[19] أنظر موقع الحزب الإلكتروني الرسمي، « https://www.pjd.ma »

هذا المؤشر المبتكر من قبل كل من "جيودان" و"أساف"، على اعتبار أنه في الحزب الديمقراطي العلاقة التي تجمع بين المواطنين والمؤسسات الحزبية وممثلي الحزب في الحكومة تقوم على مبادئ المشاركة، والمنافسة، والتمثيل، والشفافية، ويستخدم معيار الشفافية هنا وفق جيدون وأساف لأن الهدف هو ليس فقط تحديد ما إذا كان الحزب ديمقراطيا أم لا بل أيضا تقييم نوعية ديمقراطيته، لهذا يستمد هذا المؤشر ميزته لأنه يساعد على معرفة هل أن الحزب يكشف عن واقعه للعموم أم ليس كذلك. وهذه المسألة تعتبر في غاية الأهمية، حيث تساعد على تطوير رأي وفكرة الجمهور تجاه الحزب، وهو ما يمكنه من توسيع قاعدة الاستقطاب والتعبئة، أو التنفير من سياسته واختياراته.

خاتمة

تنطوي دراسة الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية؛ على درجة بالغة من الأهمية داخل المجال التداولي العربي، خصوصا بعد الحراك الشعبي الذي شهدته العديد من اللبدان العربية، والذي شهد معه تصاعد خطاب الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية. بحيث أدت الطفرات التي شهدتها هذه البلدان بروز تيارات سياسية إسلامية، كأحزاب فاعلة من داخل المؤسسات الدستورية. إذ استطاع الفاعل الإسلامي سواء في المغرب أو في تونس أو في مصر (قبل الانقلاب العسكري الذي أدى بسقوط الحكومة المنتخبة بقيادة الإخوان المسلمين)، من الوصل إلى قيادة مؤسسات تدبير الشأن العام، بعد الحصول على مراتب متقدمة في الانتخابات التشريعية.

لهذا حاولت هذه الدراسة أن تستقصي مدى حضور الديمقراطية فكرا وممارسة، داخل أحد المكونات السياسية ذات المرجعية الإسلامية، التي استطاعت أن تقود الحكومة المغربية لولايتين متتاليتين. وذلك عبر مدخل منهجي يعتمد على الأدوات الكمية في التحليل بدرجة أولى، وكانت الخلاصات أن مؤشرات قياس الديمقراطية، داخل "حزب العدالة والتنمية" انطلاقا من معايير: **المشاركة، والمنافسة، والتمثيل، واللامركزية، والشفافية.** تبرز بشكل لافت داخل الحزب. فالحزب استطاع أن ينسلخ عن خطاب مركزية القرار، والتبعية المطلقة للزعيم التي تتأسس عليها مختلف المرجعيات الحزبية الإسلامية، عبر فتح قنوات التداول على مراتب المسؤولية الحزبية، وهو ما أكدته خلاصات البحث الاستقصائي التي تم اعتماده في هذه الدراسة.

كما أظهر البحث عن بروز نوع من المنافسة في تسلق مراتب تدبير شؤون الحزب، حيث استطاع أيضا الحزب القطع مع ديمومة الوجه الواحد في قيادة الحزب، ولاحظنا كيف أن الترشح لا يتم انطلاقا من إرادة فردية، ولكنه يكون بناء على إرادة جماعية داخل الحزب، وهو ما يمكن من تجديد وجوه تدبير الحزب، بشكل دوري، بحيث لا نجد نفس الأسماء تتكرر داخل الأمانة العامة ولا المجلس الوطني على سبيل المثال.

من جهة أخرى كشفت الدراسة القياسية على أن مؤشر التمثيلية شهد تطورا ملفتا داخل الحزب، خصوصا في جانب تمثيلية المرأة، التي تلعب عادة داخل المرجعيات الحربية الإسلامية أدوار خلفية وثانوية، وبروزها لا يتجاوز القيادات الذكورية في تدبير الشأن العام الحزبي. بالرغم من أن الحزب ما زال لم يعطي للمرأة مكانة قيادية بارزة في التدبير، إلا أن حضور المرأة لا يغيب عن الأمانة العامة للحزب، ولا في اقتراحاته للاستوزار الحكومي.

أما بالنسبة لمؤشر اللامركزية في صناعة القرارات الداخلية، فيمكن القول أن "حزب العادلة والتنمية" قطع أشواطا في هذا الباب، بحيث استطاع أن يهيكل مؤسساته المحلية، وفق تراتبية تضمن لا مركزية القرارات الوطنية، كما نجد أن الحزب خول للمجلس الوطني صلاحيات للتقرير والتوجيه وبلورة الاستراتيجيات العامة للحزب، في مقابل الأمانة العامة التي تبقى لها صلاحية التنفيذ وتنزيل ما يقرر داخل المجلس الوطني، وهو ما ينم عن لا مركزية في تدبير الشأن الداخلي للحزب.

أما فيما يتعلق بمؤشر الشفافية داخل "حزب العدالة والتنمية"، الذي حاولنا من خلاله ليس تقييم مدى حضور الممارسة الديمقراطية من عدمها، بل أيضا تقييم جودة الممارسة الديمقراطية، وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول الحزب؛ فهل يعني تكريس التداول على مراتب المسؤولية الحزبية، ثم لا مركزية القرار الحزبي، وضمان تمثيلية النساء، مؤشر فعلي على تبني الحزب للخطاب الديمقراطي، بما يحمل من قيم ومبادئ لا تقتصر في جوانب أداتية، ولكن أيضا في جوانب قيمية وفكرية.

المصادر باللغة العربية:

صامويل هنتيغتون، **الموجة الثالثة**، ترجمة عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط 1، 1993).

علي خليفة الكواري وآخرون، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وو اقع الأحزاب في الدول العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

المصادر باللغات الأجنبية:

La Palombara, Joseph & Weiner, Myron, "The Origin and Development of Political Parties", in La Palombara, Joseph & Weiner, Myron (ed), *Political Parties and Political Development,* (Princeton: Princeton University Press,1966).

Norris Pippa, *Building Political Parties: Reforming Legal Regulations and Internal Rules*, (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA) April 2006).

Gideon Rahat and Assaf Shapira , "An Intra-Party Democracy Index: Theory, Design and A Demonstration", Available at :

« https://www.researchgate.net/publication/291691230_An_Intra-Party_Democracy_Index_Theory_Design_and_A_Demonstration », Accessed, July 06/2020.

Lees, John and Kimber,Richard,(eds), *Political Parties In Modern Britain: An Organizational And Functional Guide*, (London: Routlege & Kegan Paul,1972).

Sartori Giovanni, *Parties and Party System*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1976).

مقالات مترجمة

هل الأحزاب السياسية في تراجع؟ المساهمات الأخيرة في الحقل

الكاتب: رونالد ألفارو ريدوندو*[1]

ترجمة: محمد ضريف[2]**

ملخص تنفيذي

لا شك أن الأحزاب السياسية مرت بسلسلة من التغيرات في السنوات الماضية. هناك اعتقاد سائد مفاده أن العديد من المجتمعات في نهاية القرن العشرين، شهدت ابتعاد المواطنين عن الأحزاب السياسية وهو ما أدخل إلى مفردات العلوم السياسية عبارات مثل "اللامبالاة السياسية" و "اللامبالاة الحزبية". تسعى هذه الورقة إلى تقديم اتجاهين يبدو أنهما يؤكدان هذا الافتراض: يرى الاتجاه الأول، أن الأحزاب السياسية تشهد اختفاء العضوية بداخلها، بينما يرى الاتجاه الثاني، أن المواطنين العاديين أصبحوا أكثر شكا في مسألة الانخراط في السياسة. على الرغم من هذا الواقع، تكيفت الأحزاب السياسية مع التغيرات الاجتماعية، وتواصلت مع الناخبين، ونظمت نفسها داخليًا وأدارت حملاتها الانتخابية وربما حتى الطريقة التي تحكم بها.

الكلمات المفاتيح: التنظيم الذاتي الحزبي، الديمقراطية الداخلية للحزب السياسي، الحزبية السياسية، اللامبالاة الحزبية، السخط السياسي، إصلاح الحزب السياسي، تجديد الهياكل الحزبية، التجديد الداخلي للحزب السياسي.

---

[1] رونالد ألفارو ريدوندو، باحث في علم السياسة متخصص في الدراسات الانتخابية والحزبية، جامعة بيتسبرغ وجامعة كوستاريكا.

[2] محمد ضريف، باحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالسويسي/الرباط.

Are political parties in decline?

recent contributions in the field

Writer : Ronald Alfaro Redond

The translator: Mohammed Drif

PhD Student in Political Science and constitutional law in Mohammed V University- Rabat-

Abstract:

Undoubtedly, political parties have experienced a series of changes in the last years. Conventional belief suggests that at the end of the twentieth century many societies experienced citizens' desertion of political parties introducing in the vocabulary of political sciences the phrases political apathy as well as partisan apathy. The article presents two trends that seem to confirm this supposition: in the first place, political parties have seen their members disappear, and in the second place, ordinary citizens are now more skeptical about the idea of getting involved in politics. In spite of this reality, political parties have adapted to the social changes, joining with voters, organizing themselves internally and managing electoral campaigns and maybe even the way in which they rule.

Keywords: Partisan self-regulation, Internal democracy of political party, Political partisanship, Partisan apathy, Political discontent, Reform of political party, Renewal of party structures, Internal renewal of political party.

1- المقدمة:

كثيرة هي الأدبيات التي اهتمت بتقديم تعاريف للأحزاب السياسية. ومن بين أهم المساهمين الذين تركوا أثرا عميقا في كيفية تصور العلماء السياسيين لهذه المؤسسات وتعريفها وفهمها، هناك "موريس دوفيرجي" و"أنتوني داونز" و"ليون إبشتاين" و"جيوفاني سارتوري" وغيرهم. يركز "موريس دوفيرجي" في تعريفه للأحزاب السياسية على بنية الحزب وطبيعة تنظيمه (Duverger 1963). كما قدم "سرتوري" تعريفا بسيطا للأحزاب، حيث صورها على أنها " مجموعة سياسية

تسعى إلى المشاركة في الانتخابات التي من خلالها تعمل على إدخال مرشحيها إلى المناصب العامة" (سارتوري 1976). في حين ركز "داونز" على المكون الاستراتيجي عند تحديده للأحزاب السياسية فهو ينظر إليها كـ "فريق من الرجال الذين يسعون للسيطرة على السلطة والحكم من خلال الحصول على المناصب في انتخابات تنافسية" (داونز 1957). ويحدد آخرون الأحزاب بطريقة أضيق بكثير إذ يرونها على أنها: "مجموعة تسعى إلى كسب الأصوات تحت اسم معترف به" (Epstein1967).

بغض النظر عن نطاقها وعددها، تكشف الأمثلة السابقة عن حقيقة مفادها أنه لا يوجد إجماع بشأن ماهية الحزب السياسي. ورغم ذلك، تتفق هذه الأدبيات النظرية ولو بشكل ضمني على افتراض أساسي؛ وهو أن الأحزاب السياسية مسألة جوهرية وأساسية في الأنظمة الديمقراطية وحتى في بعض الأنظمة السلطوية عند وجودها. في الواقع، تؤكد العديد من الدراسات المتعلقة بالسياسة الحزبية أن "الديمقراطية الحديثة لا يمكن التفكير فيها إلا من حيث وجود الأحزاب" (شاتشنايدر 1942). وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك متحججّين بأن "الأحزاب السياسية أمر لا مفر منه. إذ لم يثبت أحد قط كيف يمكن للحكومة التمثيلية العمل بدونها" (Bryce 1921).

شهدت العديد من المجتمعات ما بعد الصناعية، موجة انسحاب المواطنين من القنوات التقليدية للمشاركة السياسية التي تشمل المشاعر المناهضة للأحزاب وانحطاط المنظمات المدنية (Norris 1999؛ 2002). كما تشير الكثير من الأدلة إلى تراجع دور الأحزاب في تشكيل السياسة. وفقًا لـ (Aldrich 1995)، مع وجود بعض الاستثناءات القليلة طبعا. وفي سنوات 1970 و1980، انتقلت العديد من الدراسات الأكاديمية (معظمها أمريكية) من دراسة الأحزاب انطلاقا من النظرية التأسيسية إلى محاولة فهم وتفسير تراجعها، وانحلالها، وتحللها.

يبدو أن هناك اتجاهين يؤكدان هذا الافتراض من المنظور المقارن، بحيث شهدت العديد من الأحزاب السياسية اختفاء العضوية بداخلها. وثانيًا، أصبح المواطنون العاديون أكثر شكًا بشأن فكرة الانخراط في السياسة. ورغم وجود العديد من المؤلفات حول الأحزاب السياسية، إلا أنه لازال بعض العلماء منقسمين حيال النمط العام للتغيرات الحزبية (دالتون وواتنبرج 2000). أما في

ما يخص الأدبيات المتعلقة بالسياسة الحزبية يمكننا تحديد ثلاثة مناهج رئيسية لفهم التغيرات الحزبية ومدى تراجع الأحزاب.

2. المقترب الوظيفي لتغيرات الحزب

ينظر هذا المقترب، إلى الأحزاب على أنها ضرورة أساسية بالنسبة للديمقراطيات لأنها تؤدي العديد من الوظائف المهمة داخل المجتمع. (بالنسبة لدالتون وواتنبرج 2000)، ولفهم أعمق للتغير الحزبي يقتضي النظر إلى هذه الوظائف في أي ديمقراطية على النحو الآتي: العلاقة التي تنسجها الأحزاب مع الناخبين، الأحزاب باعتبارها منظمات سياسية والأحزاب كمؤسسات حاكمة. بالنسبة لإبشتاين (1967) تعد الأحزاب نتاج مجتمعاتها، وبالتالي يتم تصور وظائفها على أنها مرتبطة بصيانة أنظمتها. كما يرى أيضا أن الأحزاب تؤدي وظيفتين: هيكلة اختيار الأصوات والتدبير الحكومي.

وقد عدَّد علماء آخرون (ألموند وباول 1978) مجموعة متنوعة من الوظائف السياسية المرتبطة بالأحزاب السياسية، ولاحظوا أن الأحزاب يتطلب منها أن تكون منخرطة في التنشئة الاجتماعية والتعبئة والتواصل والتعبير عن مصلحة المواطنين، وخاصة تجميع المصالح. باختصار، ووفقًا لهذا التصور، إن أي دراسة تخص التغيير الحزبي، تقتضي الانطلاق من سؤال أساسي؛ وهو ما إذا كانت الأحزاب تقوم بالوظائف والأدوار المنسوبة إليها عادةً.

الافتراض وراء هذا المنظور الأول هو أن الأحزاب السياسية فقدت السيطرة على بعض الأنشطة أو الوظائف السياسية التي كانت تؤديها في السابق (Strom and Svåsand 1997). وفقًا لهذا المقترب، فإن ظهور الحزب "**المُنقض على جميع الأحزاب "catch-all-parties"**[1] يوضح بعض التغييرات في قائمة الوظائف التي مارستها الأحزاب سابقًا عندما نقارنها بالتغييرات اللاحقة. لا أحد يشك في أن الأحزاب تلعب دورا مهما في التنشئة الاجتماعية وكقنوات لدمج الأفراد والمجموعات، ومع ذلك، أظهر "كيرشمير" (Kirchhmeir 1966)، أن المنافسة الانتخابية والبحث عن أصوات لتأمين الانتصارات الانتخابية الفورية ستدفع الأحزاب إلى التخفيف من عدتها الإيديولوجية لتصبح الحزب "**المنقض على جميع الأحزاب**".

[1]) (المترجم) حزب سياسي يروق لمجموعة متنوعة من الناس ووجهات النظر.
https://en.wiktionary.org/wiki/catch-all_party

وأعرب "كيرشمير" عن قلقه من بروز هذا النوع الجديد من الأحزاب السياسية التي تشير إلى تراجع حدة المعارضة في أنظمة الأحزاب السياسية حيث تصبح الإيديولوجية السياسية عنصرا غير ضروري في هيكلة الاختلاف السياسي لدى الأحزاب السياسية. بإيجاز، في ظل ظروف الانحطاط، تصبح الأحزاب السياسية غير قادرة على أداء الوظائف الأساسية المرتبطة بوجودها، وهو ما يجعل الوضع في غاية التشاؤم بشأن الآثار التي يمكن أن تتركها على الأحزاب والتمثيل والحكم الديمقراطي" (Hale 2009).

3. المقترب التنظيمي للتغيرات الحزبية

ارتبط المقترب التنظيمي تقليديًا بنظريات تغيير تنظيم الحزب. وكثيرا ما توثق الاتجاهات "الطولية"[1] انخفاضا في عدد أعضاء الأحزاب السياسية (دالتون وواتنبرج 2000). كما لاحظ نوريس (2002) أيضا أن الأحزاب في الديمقراطيات الراسخة تواجه تقلص بطائق العضوية؛ إذ تعتبر مؤشرا غير مباشر لتآكل النشاط الحزبي، وقد أكدت ذلك مجموعة من التقارير التي اشتغلت على بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي كانت ديمقراطية بشكل مستمر منذ عام 1945 عن انخفاض ملحوظ في العضوية الحزبية بهذه الدول (سكارو 2000).

كما يدعي (نوريس 2002) أنه بدلاً من أن نتحدث عن "أزمة" التنظيمات الحزبية، أو حتى تآكلها المستمر، فإن الأدلة الامبريقية تبين أن أنماط عضوية الحزب تختلف اختلافًا كبيرًا باختلاف البلدان والسياقات، إذ تضعف في بعض الدول وتزيد في دول أخرى (خاصة في الديمقراطيات الجديدة)، رغم ذلك، هناك شبه إجماع على تآكلها المنتظم والواضح داخل جميع المجتمعات.

فضلا عن ذلك، يقدم كل من (بانيبيانكو ماينوارينج 1988 وسكالي 1995) فهماً أفضل لتطور فكرة مأسسة الحزب؛ حيث يرون أن إضفاء الطابع المؤسساتي على الحزب يجعل من الممارسة الحزبية راسخة ومعروفة على نطاق واسع. ويرى "بانيبيانكو"، أن الأحزاب في سياق تطورها التنظيمي، تميل إلى الانتقال من فترة أولية تسود فيها احتياجات معينة (هيمنة البيئة) إلى فترة لاحقة حيث تسود الاحتياجات المختلفة (التكيف مع البيئة). ولتوضيح تصوره هذا يقدم نموذجًا

1 (المترجم) الدراسة الطوليّة هي أحد وسائل تصميم البحث العلمي في المنهج التجريبي من أجل دراسة تأثير عوامل ومتغيرات معينة وبشكل متكرر خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، قد تمتد إلى عدة سنوات، وحتى عقود. تعد الدراسة الطولية أحد أنواع الدراسة بالملاحظة، وهي على العكس من الدراسة المستعرضة، تقوم بإجراء تجارب متكررة للموضوع نفسه، وتقوم بمقارنة النتائج مع بعضها البعض.. www.ar.wikipedia.org/دراسة_طولية

لتطور الحزب التنظيمي يتضمن ثلاث مراحل: **التكوين، والمأسسة، والنضج**. ويربط "بانيبيانكو" في نظريته درجة مأسسة الحزب ودرجة تنظيم مجموعاته الفرعية بشكل أساسي، فهو يرى أنه كلما كان الحزب أكثر مأسسة كلما كانت مجموعاته الداخلية أقل تنظيمًا، وبالتالي، كلما كان الحزب أقل مأسسة، كلما كانت فصائله الداخلية أكثر تنظيما. لذا، تشير هذه الأطروحة النظرية، ضمنياً، إلى أن الأحزاب على مستوى التطور التنظيمي المختلف يمكن أن تتعايش حتى في نفس السياق الذي تتنافس فيه.

يجادل "ماينوارينغ" و"سكالي" (1995) بأنه من أجل إضفاء الطابع المؤسساتي على نظام الحزب الديمقراطي، يجب استيفاء أربعة شروط: 1) استقرار القواعد وطبيعة المنافسة بين الأحزاب؛ 2) يجب أن يكون للأطراف الرئيسية جذور مستقرة إلى حد ما في المجتمع؛ 3) يمنح الفاعلون السياسيون الرئيسيون الشرعية للعملية الانتخابية وللأحزاب؛ وأخيراً 4) أن لا تخضع الأحزاب لمصالح قادتها الطموحين. تم اعتماد هذه المعايير الأربعة من طرف "ماينوارينغ" و"سكالي" (Mainwaring and Scally) لإبراز المستويات المختلفة من المأسسة الحزبية وفهم طبيعة الوضع الحزبي للتجارب السياسية لأمريكا اللاتينية. وخلص الباحثان إلى أنه "عندما يكون النظام الحزبي أكثر مأسسة تكون الأحزاب فاعلة بشكل كبير في تنظيم العملية السياسية، أما عندما تكون الأحزاب أقل مأسسة لا تكون دينامية وفاعلة بشكل جيد، ولا تساهم كثيرا في تشكيل العملية السياسية؛ وبهذا، تكون السياسة أقل مأسسة ولا يمكن التنبؤ بها أكثر".

على عكس التصور السابق الذي ينظر بشكل إيجابي لمسألة المأسسة، هناك باحثون آخرون قدموا أدلة تجريبية أخرى تؤكد أن المستويات الأقل من حيث التنظيم يمكن أن تكون مثالية في ظل ظروف معينة. واعتمادا على دراسة معمقة للحزب البيروني الأرجنتيني، يحاجج ليفيستكي (2003) أن الحزب المؤسساتي الضعيف، مثل الموجود في العديد من الأحزاب العمالية الشعبية، مهيأ بشكل أفضل للتكيف مع التغيرات البيئية السريعة من الأحزاب البيروقراطية الأخرى. وهكذا، على الرغم من أن هناك حقيقة مفادها أن المستويات العالية من مأسسة الحزب تعتبر بالإجماع أفضل للديمقراطية والاستقرار السياسي، إلا أن "ليفيستكي" يرى أن المستويات المنخفضة من المأسسة - **على الرغم من أنها غالبًا ما تُعتبر مصدرًا لعدم الكفاءة والاضطراب والتمثيل غير الفعال** – إلا أنها تميل إلى تعزيز مرونة الأحزاب في فترات الأزمات مما يسهل تكيفها وبقاءها.

باختصار، أصبح إضفاء الطابع المؤسساتي على الحزب مفيدًا للغاية في تفسير تطور الحزب وتحوله في حالات مثل دول أمريكا اللاتينية حيث تظهر الأحزاب في مسار مختلف تمامًا عن نظيراتها في أوروبا (Dix 1989).

4. المقاربة الانتخابية للتغييرات الحزبية

يركز هذا المقترب على العلاقة بين الأحزاب والناخبين. لقد تأثر تصور التراجع الحزبي بين الأكاديميين والنقاد بشدة بتوجهات الأحزاب السياسية. نشر Lipset و Rokkan 1967) في أواخر الستينيات، مساهمة بحثية مهمة يؤكدان فيها أن النظم الحزبية الحديثة هي نتاج صراعات اجتماعية دارت في القرون القليلة الماضية. حيث حددوا أربعة خطوط للانقسام في تطور المجتمعات الصناعية الحديثة، وذلك عبر انطلاقهم من فرضية مؤداها أن "النظم الحزبية الغربية لسنوات الستينيات تعكس-مع بعض الاستثناءات المهمة- بنية الانقسام لسنوات العشرينيات من القرن العشرين والتي ظلت تسيطر على الحقل السياسي حتى منتصف الثمانينيات.

ينطلق هذا المقترب من العلاقة التي تربط الأفراد بالأحزاب السياسية؛ إذ كلما كان الارتباط أقوى كلما كان ذلك أفضل للديمقراطيات. وذلك باعتبار أن الأحزاب ضرورية لتبسيط خيارات الناخبين من خلال الانتخابات لسببين رئيسيين: أولاً، ببساطة، تساعد الأحزاب على جعل السياسة "سهلة الاستخدام" بالنسبة للمواطنين (Dalton and Wattenberg 2000). ثانيًا، في جميع السياسات الديمقراطية تقريبًا، تلعب الأحزاب دورًا مهمًا في جعل الناس يصوتون ويشاركون في العملية الانتخابية (Rosenstone and 1993 Hansen).

ارتبط تراجع الأحزاب السياسية بأمريكا أولاً بأزمات سياسية استثنائية: صراع الحقوق المدنية ومعارضة حرب الفيتنام. ومع ذلك، ظهرت اتجاهات مماثلة بعد ذلك ببضع سنوات في بريطانيا العظمى والدول الأوروبية الأخرى مشيرة إلى وجود ظاهرة عبر وطنية: تقول إن الحزب قد تآكل نتيجة للتحديث الاجتماعي والسياسي. وتؤكد أيضًا، هذه الأطروحة أن هناك تراجعا مستمرًا في دور الأحزاب السياسية، وليس فقط عدم رضا الجمهور على الأحزاب السياسية (دالتون وواتنبرج 2000). في كتابهم دالتون وآخرون (1984) تم تحديد نماذج واسعة من ضعف النظام

الحزبي في سبع عشرة من تسع عشرة دولة تراجع فيها الانخراط في الأحزاب وتآكلت فيها العلاقات الحزبية.

5. تأثير هذا التراجع على الديمقراطية

تطورت النسخة الكلاسيكية للأحزاب السياسية ووظائفها نتيجة للعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية؛ من الناحية النظرية، فإن افتقاد الأحزاب السياسية للكثير من وظائفها وتراجع أدوارها وقدراتها التنظيمية على المستوى الانتخابي، يطرح عليها تحديات كبيرة في الأنظمة الديمقراطية. ويمكن لهذه العوامل أن تؤثر ليس فقط على الطريقة التي تعمل بها الأحزاب ولكن أيضًا على أداء هذه الديمقراطيات. مهما كان الواقع الذي تعيشه الأحزاب السياسية فقد يكون له تداعيات على الظروف التي تعمل فيها الديمقراطية. ومع ذلك، حتى أولئك الذين يدافعون عن أطروحة الرفض يعترفون بأن تراجع الأحزاب السياسية لا ينعكس بالضرورة في اتجاه انحدارها التنظيمي أو على نزوعها للسلطة والحكم (Dalton and Wattenberg 2000).

في ظل ظروف عملية طويلة ومطردة من التدهور الحزبي، أضحت الديمقراطية معرضة للخطر، لأن "عندما تكون الأحزاب ضعيفة، تميل السياسة إلى أن تتسم بالتقلب الشديد، والصراع التشريعي والتنفيذي، وعدم فعالية السياسة، مع إمكانية صعود المرشحين" الخارجيين" أو المناهضين للنظام السياسي" (Levitsky 2003). فضلا عن ذلك، يساهم ضعف الأحزاب السياسية في تقليص عدد كبير من الناخبين الذين يشعرون بالحماس للذهاب إلى صناديق الاقتراع لدعم حزبهم "المفضل". لذلك، فإن تناقص نشاط وديناميكية الأحزاب قد يزيد من الفجوات الاجتماعية والديموغرافية التي حددتها الأدبيات المهتمة بالمشاركة السياسية والانتخابية.

رغم هذا الصخب الأكاديمي، لا توجد حتى الآن أسباب جدية للتكهن بشأن فكرة اختفاء الأحزاب السياسية، وذلك لكونها لا تزال الفاعل الرئيسي في الأنظمة الديمقراطية، كما لا تزال الأحزاب ضرورية ومهمة لأنها تهيمن على السياسة الانتخابية. وبالتالي، يتم انتخاب الحكومات الديمقراطية من خلال الأحزاب، وذلك باعتبارها من الأطراف الأساسية والرئيسية في الساحة الانتخابية. باختصار، تقوم الديمقراطيات الحديثة على المنافسة ليس بين الأفراد المعزولين، ولكن بين الأحزاب السياسية (Mainwaring and Scully 1995).

وأخيرًا، تُظهر الأدبيات المتعلقة بالسياسة الحزبية أنه بدلاً من الانقراض المزعوم، تكيفت الأحزاب السياسية مع التغيرات الاجتماعية، وتواصلت مع الناخبين، ونظمت نفسها داخليًا وأدارت حملاتها الانتخابية وربما حتى الطريقة التي تحكم بها (دالتون وواتنبرج 2000).

المراجع:

- Aldrich, J. (1995). Why parties? : the origin and transformation of political parties in America. Chicago, University of Chicago Press.

- Almond, G. and B. Powell (1978). Comparative politics: System, process, and policy, Little, Brown Boston, MA.

- Bartolini, S. and P. Mair (1990; 2007). "Identity, competition and electoral availability: the stabilisation of European electorates, 1885-1985." New York: Cambridge University Press, 1990.

- Bryce, J. (1921). "Modern Democracies" Vol. 2. New York: Macmillan.

- Carreras, M. Morgenstern. S., Pin-Su Y. (2013). "Refining the theory of partisan alignments: Evidence from Latin America." Party Politics.

- Dalton, J. R. and P. M. Wattenberg (2000). Parties Without Partisans: Political Change in Advanced Industrial Democracies. Oxford: Oxford University Press.

- Dalton R.; Flanagan, Scott; Beck, Paul; Alt, James (1984). Electoral change in advanced industrial democracies : realignment or dealignment? Princeton, N.J., Princeton University Press.

- Dix, R. H. (1989). "Cleavage Structures and Party Systems in Latin America" Comparative Politics 22(1): 23-37.

- Downs, A. (1957). An economic theory of democracy. New York, Harper.

- Duverger, M. (1963). Political parties: Their organization and activity in the modern state, Taylor & Francis.

Epstein, L. D. (1967). Political parties in Western democracies, Praeger.

- Hale, M. (2009). "Kirchheimer's French Twist: A Model of the Catch-All Thesis Applied to the French Case." Party Politics 15(5): 592-614.

- Key, V. O. 1964. Politics, parties, and pressure groups. New York: Crowell.

- Kirchhmeir, O. 1966. The transformation of the Western European Parties. Pp. 177-200 in Weiner, M., LaPalombara J.; Binder. L. (1966). Political parties and political development. Princeton, N.J., Princeton University Press.

- Levitsky, S. (2003). Transforming labor-based parties in Latin America: Argentine Peronism in comparative perspective, Cambridge University Press.

- Lipset, S. M. and S. Rokkan (1967). Party systems and voter alignments: Cross-national perspectives, Free press.

- Mainwaring, S and Scully, T. (1995). Building democratic institutions: Party systems in Latin America, Stanford University Press.

- Norris, P. (1999). Critical Citizens: Global Support for Democratic Government: Global Support for Democratic Government, Oxford University Press, USA.

- Norris, P. (2002). Democratic phoenix: Reinventing political activism, Cambridge University Press.

- Panebianco, A. (1988). Political parties: organization and power. New York: Cambridge University Press

- Rosenstone, S. J. and Hansen, J. M. (1993). Mobilization, participation, and democracy in America. New York, Macmillan Pub. Co : Maxwell Macmillan Canada : Maxwell Macmillan International.

- Sartori, G. (1976). Parties and Party Systems: A Framework for Analysis, New York: Cambridge University Press.

- Scarrow (2000). Parties without members?: party organization in a changing electoral environment. In

- Dalton, J. R. and P. M. Wattenberg (2000). Parties Without Partisans: Political Change in Advanced Industrial Democracies. Oxford: Oxford University Press.

Schattschneider, E. E. (1942). Party government. New York, Holt, Rinehart and Winston.

-Schickler, E. and D. P. Green (1997). "The Stability of Party Identification in Western Democracies Results from Eight Panel Surveys" Comparative Political Studies 30(4): 450-483.

- Strom, K. and L. Svåsand (1997). Challenges to political parties: The case of Norway, University of Michigan Press.

شروط ومعايير النشر بالمجلة

تستقبل مجلة تكامل طلبات نشر الأبحاث والدراسات، من قِبل الباحثين من داخل المغرب وخارجه، وتخضع جميع المواد المرسلة للتقييم والقراءة والفحص الأكاديمي.

ويشترط في الدراسات والأبحاث المعايير العلمية التالية:

- أن يكون البحث أصيلا وله قيمة علمية مضافة، ولم يتم نشره من قبل، ومُعدا على نحو خاص لمجلة تكامل، وألا يكون جزاء من كتاب أو أطروحة؛
- أن يلتزم قواعد البحث العلمي، ويعتمد على المصادر والمراجع العلمية الدقيقة والحديثة، ويعمل على توثيقها؛
- أن تكون لغة البحث سليمة ودقيقة وخالية من الأخطاء اللغوية والنحوية؛
- أن يحترم أخلاقيات الكتابة والبحث والأمانة العلمية؛
- تخضع جميع الأبحاث لتحكيم أكاديمي سرّي من قِبل اللجنة العلمية للمجلة، أو من قِبل محكمين مختصين من خارجها، ويكون البحث صالحا للنشر فقط إذا تم إدخال التعديلات؛
- تحتفظ المجلة بحقها في الاعتذار عن نشر البحوث المرسلة إليها، أو طلب إدخال التعديلات، أو إعادة الصياغة؛
- باستثناء الدراسات الميدانية، لا تنشر المجلة الأعمال المشتركة؛
- تعلن المجلة عن استكتابات بخصوص أعدادها، لذلك تُفضّل هيئة التحرير أن تكون البحوث المرسلة إليها متساوقة مع محاور الاستكتاب؛
- تنشر مجلة تكامل الأعمال المترجمة، شريطة أن يكون مأذونا بترجمتها، وأن يتواصل الباحث(ة) مع هيئة التحرير قبل الشروع في عملية الترجمة، وأن

يَدخل البحث المترجم ضمن محور العدد.

كما يشترط أن يشتمل الهيكل العام للبحث على العناصر التالية:

- يتراوح حجم الدراسة بين 6000 و8000 كلمة، يتضمن: عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية؛ ملخصا تنفيذيا في حدود 250 كلمة، وكلمات مفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية؛
- ترسل الدراسة بملف word في نسختين إحداهما من دون اسم الباحث(ة)، ومن دون أي إشارات داخل النص أو في الهامش تدل عليه(ا)؛
- تحديد إشكالية البحث وفرضياته، وأهميته، ثم المنهجية المعتمدة في البحث، وتحليل المعطيات والنتائج المتوصل إليها؛
- يكون المتن بالهامش مرتبا في شكل أرقام متسلسلة من بداية المقال إلى نهايته؛
- تكتب الأسماء الأجنبية الواردة في الدراسة بالعربية واللاتينية مثلا: ماكس فيبر (Max weber)
- يُذيّل البحث بقائمة عامة بالمصادر والمراجع المعتمدة مرتبة ألف بائيا مع تقديم اللقب على الاسم (أما في الهوامش فيُقدم الاسم على اللقب)؛
- يكتب البحث ببرنامج word بخط Traditionnel Arabic حجم 14، وتكتب العناوين الرئيسية والفرعية بنفس الخط مع التضخيم، ويكتب الهامش بخط 11؛
- يرفق البحث بموجز عن السيرة الذاتية باللغة العربية، وملخصا عن السيرة الذاتية في سطرين أو ثلاثة باللغة العربية والإنجليزية، إضافة إلى صورة شخصية؛

- **لا تتقاضى المجلة أي رسوم على النشر فيها، كما لا تدفع مكافآت عن البحوث التي تنشرها؛**
- **لا يمكن إعادة نشر البحوث التي تنشرها المجلة إلا بإذن مكتوب من مديرها.**
- **الأفكار والآراء التي تتضمنها الأبحاث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة، ولا تتحمل المجلة مسؤولية أية سرقة علمية قد يتضمنها بحث ما؛**
- **ترسل البحوث إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة:**

takamulrevue@gmail.com

إصدارات مركز تكامل للدراسات والأبحاث

الضريبة والدولة: التاريخ، الإكراهات والتحديات (مؤلف جماعي)

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات التنمية العادلة (مؤلف جماعي)

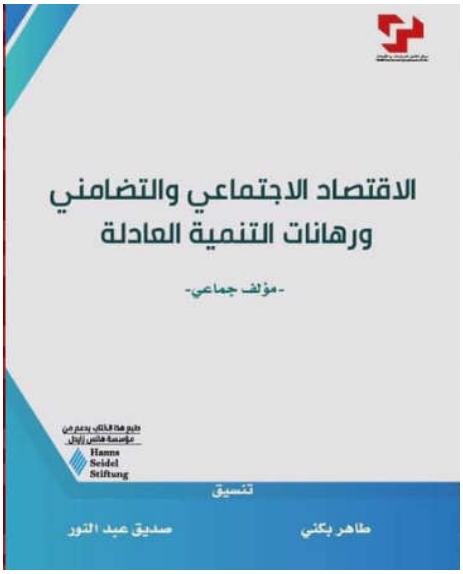

المجتمع المدني: الديمقراطية ومتطلبات التنمية (مؤلف جماعي)

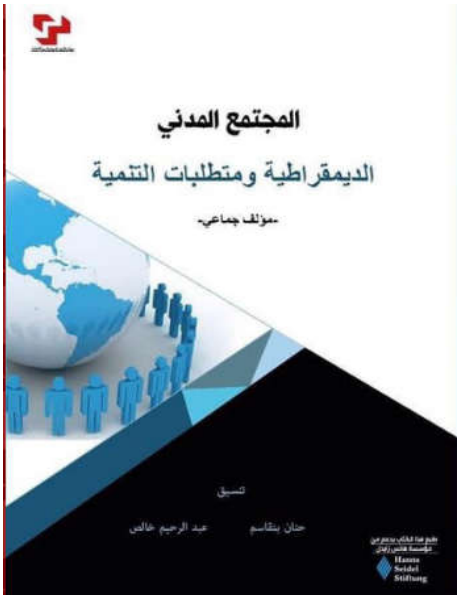

الآثار الاجتماعية والتربوية والنفسية لجائحة كوفيد 19

المرأة المغاربية بين مساعي التمكين و إكراهات الو اقع - دراسة متكاملة -

كتاب الديمقراطية المحلية و آفاق التنمية الترابية بالمغرب

Dynamics of Inclusion and Exclusion in the MENA Region: Minorities, Subalternity, and Resistance

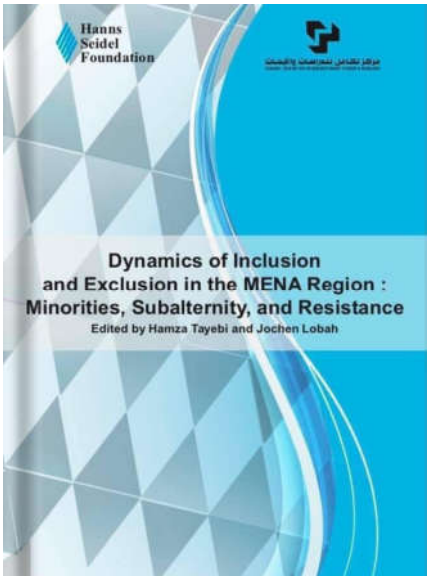

Trajectories of change in Post-2011 MENA: challenges and prospects

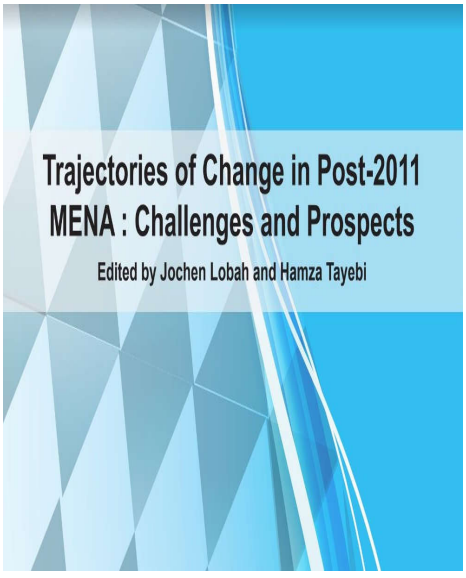

أي دورللمؤرخ في فهم أزمة كورونا؟

تدبير المجالات الحضرية بالمغرب في سياق متغير

الزمان الوبائي: دراسات في الدين والفلسفة والفكر

كتاب الدولة المدنية والحرية في المغرب الكبير

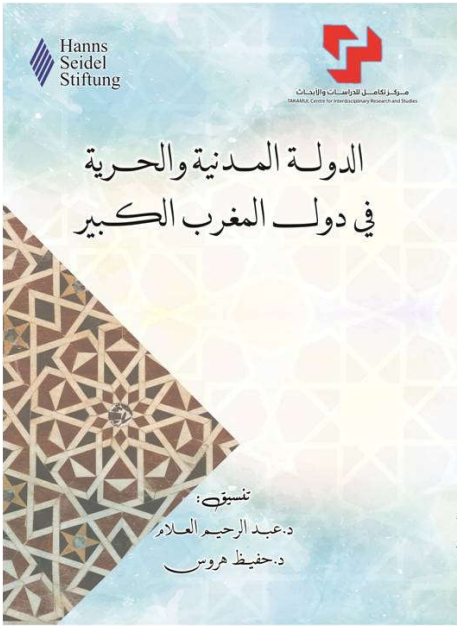

الرأسمال الترابي في سياق الجهوية المتقدمة

تشريعات 2016 بين إنعاش الآمال وتكريس الإحباطات، قراءة في النتائج والتداعيات

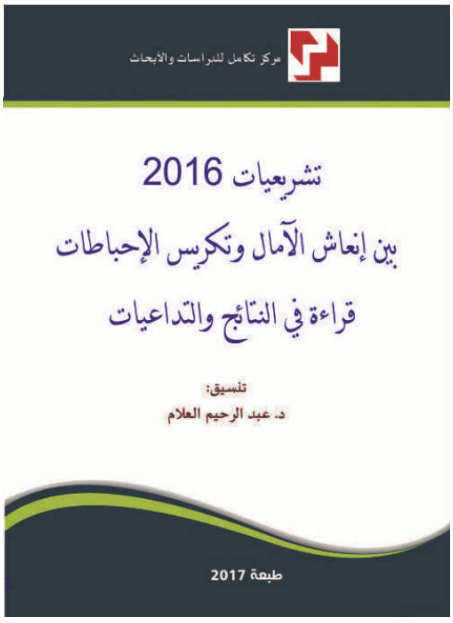

تدبير المجالات الحضرية بالمغرب